

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد السادس بن يحيى جيجل

كلية: العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير



العنوان:

آلية تسعير القروض البنكية

- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: محاسبة وإدارة مالية

تحت إشراف الأستاذة:

✓ بوهالي رتيبة

إعداد الطلبة:

✓ خلفات ريمة

✓ رولة مريم

لجنة المناقشة:

رئيساً عيمر عبد الحفيظ
مقرراً بوهالي رتيبة
عضوًا محمول نعمان

السنة الجامعية: 2015 / 2014



دعاء

اللهم لا تدعنا نصاب بالغرور إذا نجحنا ولا باليأس إذا فشلنا، بل ذكرنا دائماً بأن
الفشل هو التجربة التي تسبق النجاح.

اللهم إذا أعطيتنا مالاً فلا تأخذ سعادتنا، وإذا أعطيتنا قوة فلا تأخذ عقولنا، وإذا
أعطيتنا نجاحاً فلا تأخذ تواضعنا، وإذا أعطيتنا تواضعاً فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا.

اللهم علمنا أن التسامح هو أكبر مراتب القوة، وأن حب الانتقام هو أول مظاهر
الضعف.

اللهم إذا جردتنا من المال أترك لنا الأمل، وإذا جردتنا من النجاح فاترك لنا قوة
العناء حتى نتغلب على الفشل، وإذا حرمتنا من نعمة الصحة اترك لنا نعمة الإيمان.

آمين

تشكرات

نشكر المولى القدير الذي أنار درب العلم وأعاننا على ما فيه الخير والصلاح.

إنه لمن واجب العرفان بالجميل بعد ختام هذا العمل وطرح أوراقه الأخيرة أن نتقدم بأخلص الشكر والتقدير لأستاذتنا الفاضلة "بوهالي رتيبة" على قبولها الإشراف علينا ومساعدتنا على إنجاز هذا العمل المتواضع بنصائحها وتوجيهاتها.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على قبولها عناء قراءة هذا البحث.

إلى كافة عمال المجمع الجهوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل- وكل من ساعدنا ولو بكلمة طيبة ونخص بالذكر:

المدير الجهوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "بعزيز حسن" ورئيس مصلحة التنشيط التجاري "بوصبيعة فرحات".

إلى كل هؤلاء وعرفاناً بجميلهم نتقدم بتحياتنا الخالصة لهم وأسمى معاني التقدير والاحترام.

وفي الأخير نتمنى أن يكون هذا البحث خير معين للطلبة الجدد من أجل تنمية أفكارهم وآرائهم.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع
إلى أبي وأمي حفظهما الله لي
إلى إخوتي "يوسف" و "جميلة"
إلى صديقتي التي قاسمتني عناء المذكرة "رولة مريم"
إلى كافة الأهل والأصدقاء خاصة شادية وزوجها
إلى الزملاء والزميلات من دفعة الماستر
إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل

ريمة

إلى نور حياتي ومنبع أمني وسعادتي
إلى أبي وأمي حفظهما الله لي
إلى خطيبي العزيز
إلى إخوتي عزوتي وسندي
إلى صديقتي التي قاسمتني عناء المذكرة "خلفات ريمة"
إلى كافة الأهل والأصدقاء
إلى الزملاء والزميلات من دفعة الماستر
إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل
إلى كل هؤلاء أهدي عملي هذا

مريـم

الفهرس

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان	الملخص
		قائمة الأشكال
		قائمة الجداول
أ	مقدمة
05	الفصل الأول: عموميات حول البنوك التجارية والقروض البنكية	
06	تمهيد
07	المبحث الأول: البنوك التجارية
07	1-1 نشأة وأنواع البنوك
10	2-1 مفهوم البنوك التجارية
11	3-1 وظائف وأهداف البنوك التجارية
14	4-1 ميزانية البنوك التجارية
19	المبحث الثاني: القروض البنكية
19	1-2 مفهوم وأهمية القروض البنكية
21	2-2 أصناف القروض البنكية
24	3-2 معايير منح القروض البنكية
26	4-2 إجراءات وخطوات منح القروض البنكية
28	الخلاصة
29	الفصل الثاني: تسعير القروض البنكية
30	تمهيد
31	المبحث الأول: تسعير القروض البنكية
31	1-1 مفهوم وأهمية تسعير القروض البنكية
33	2-1 أهداف تسعير القروض البنكية
35	3-1 العوامل المؤثرة على تسعير القروض البنكية
38	4-1 آليات تسعير القروض البنكية
40	المبحث الثاني: آلية التكلفة لتسعير القروض البنكية
40	1-2 قياس تكلفة الأموال
42	2-2 قياس تكاليف التشغيل

45 3-2 قياس تكلفة خطر القرض
49 الخلاصة
50	الفصل الثالث: دراسة حالة تسعير القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
51 تمهيد
52 المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية
52 1-1 تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهيكله التنظيمي
58 2-1 مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
59 3-1 أنشطة ومجالات تدخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية
61	المبحث الثاني: تقدير تكلفة تسعير القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
61 1-2 تقدير تكلفة الأموال
70 2-2 تقدير التكاليف التشغيلية
74 3-2 تقدير تكلفة خطر القرض
83 الخلاصة
84 الخاتمة
87 قائمة المراجع
 الملحق

المخلص

تحتل البنوك التجارية مكانة هامة في اقتصاديات الدول، نظرًا لدورها في تعبئة المدخرات من الأفراد والمؤسسات ومنحها للمستثمرين في شكل قروض وسلفيات، التي تعتبر من أهم أوجه استخداماتها، ويمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات، لذلك نجد أن هذه البنوك تهتم كثيرًا بموضوع السعر الذي يجب أن تتقاضاه من العملاء، وتحاول جاهدة تحديد أسعار مدروسة لتسهيلات الائتمانية، بالاعتماد على آليات مناسبة، تعبر عن كافة المصاريف المنفقة على إنتاجها وتضمن مستوى عال من الربحية وتحفظ في ذات الوقت موقفها التنافسي في السوق، خاصة مع تزايد عدد المؤسسات المالية المانحة للائتمان من جهة، وتصاعد وتيرة التمويل المباشر من جهة أخرى.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح كيفية تسعير البنوك التجارية لقروضها البنكية، مركزين في ذلك على آلية التكلفة كون هذه الأخيرة تعتبر أحد أهم العناصر التي تسمح للبنك التميز، مع دراسة حالة بأحد البنوك الجزائرية وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR أين تم تقديم وصف تحليلي لتكلفة القروض التي يمنحها هذا البنك بالاعتماد على آلية تكلفة، وقد قمنا باستخراج معدل عام قدر بـ 5.42% كسعر للقروض الممنوحة من طرف بنك BADR مع هامش ربح قدر بـ 1.58%، وذلك في ضوء التشريع المعمول به في الجزائر من خلال لوائح وتعليمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الكلمات المفتاحية:

البنوك التجارية، القروض البنكية، التسعير البنكي، الربحية.

Résumé

Les banques commerciales occupent une place importante dans les économies des pays en raison de leur rôle dans la mobilisation de l'épargne des particuliers et des institutions et l'accorder aux investisseurs sous forme de prêts ou avances, ce qui est l'un des aspects les plus importants dans leurs usages.

Les revenus de ces prêts représentent la partie la plus grande des recettes. Pour cette raison, nous trouvons que ces banques donnent une grande importance au sujet des prix qui devraient être reçus des clients, et elles essaient laborieusement de fixer des prix étudiés à leurs crédits qui sont basés sur les mécanismes appropriés qui incluent tous les coûts, et assurent un niveau élevé de rentabilité et conservent en même temps leur capacité concurrentielle sur le marché. Particulièrement avec la croissance du nombre d'institutions financières accordent des crédits d'une part, et de l'augmentation du taux de financement d'autre part.

Cette étude met l'accord sur le sujet de tarification des crédits octroyés par les banques commerciales, tout en se concertant sur le mécanisme du coût (en tant qu'un des éléments les plus importants permettant la différenciation de la banque)

Ainsi, nous avons fait une étude pratique d'une banque algérienne (BADR), et nous avons présenté une description analytique des prêts accordés par la banque adopté à un coût.

Et nous avons extrait une moyenne générale estimée à 5.42 % comme un prix des prêts accordé par la banque de BADR, avec une marge bénéficiaire estimée à 1.58 % selon la législation algérienne de la banque centrale.

Mots clés :

Les banques commerciales, les prêts de la banque, tarification bancaire, rentabilité.

Abstract

The commercial banks occupies an important place in the economy of the countries; due to its role in mobilizing saving from individuals and institutions and granted to investors as loans and advances which is one of the most important aspects of its uses and there reverse represents the greatest part of the incomes that's why we found that the latter gives much important to the price to their credits based on using appropriate mechanisms, that include all its costs, and ensure a high level of profitability and preserve at the same time its competitive position in the market, spatially with the growth number of financial institutions that grant credits on one hand, and the increasing of direct financing rate on the other hand.

This study aims at shedding light on the way commercial banks set up their credits facilities, focusing on the mechanism of cost, as one of the most important elements which would permit the distinguishing of the bank, we put forward a practical study of an Algerian banks named BADR bank, through which we have introduced an analytical description of cost of loans granted by the bank adopted at a cost we extracted the estimated average of 5.42 % with the profit margin estimated 1.58 %, in the light of Algerian legislation central bank.

Key words:

Commercial banks, bank loans, banking pricing profit.

قائمة الأشكال

والجداول

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
53	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	(1-3)
55	الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال (GRE) - جيجل-	(2-3)
62	هيكل ودائع بنك الفلاحة والتنمية الريفية	(3-3)
64	تطور حجم ودائع بنك الفلاحة والتنمية الريفية	(4-3)
71	توضيح تكاليف التشغيلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنوات 2012-2013-2014	(5-3)
75	تطور حجم القروض الممنوحة للمؤسسات المالية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	(6-3)
77	توزيع القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بحسب القطاعات الممولة	(7-3)

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
18	مصادر أموال واستخدامات في البنوك التجارية	(1-1)
61	هيكل ودائع بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2012-2013-2014	(1-3)
63	تطور حجم ودائع بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2012-2013-2014	(2-3)
65	ودائع التوفير لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 2012-2013-2014	(3-3)
67	ودائع لأجل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 2012-2013-2014	(4-3)
68	سندات الصندوق لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 2012-2013-2014	(5-3)
69	متوسط تكلفة إعادة تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2012-2013-2014	(6-3)
70	تكاليف التشغيل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 2012-2013-2014	(7-3)
72	تكاليف تشغيل مراكز ربحية بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2012-2013-2014	(8-3)
72	تكاليف تشغيل مراكز التكلفة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 2012-2013-2014	(9-3)
73	توزيع تكليف التشغيل على مراكز الربحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2012-2013-2014	(10-3)
73	تكاليف تشغيل الخاصة بنشاط الإقراض لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 2012-2013-2014	(11-3)
74	تطور حجم القروض الممنوحة للمؤسسات المالية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2012-2013-2014	(12-3)
76	توزيع القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بحسب القطاعات 2012-2013-2014	(13-3)
78	إحصائيات القروض الممنوحة للمؤسسات المالية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2012-2013-2014	(14-3)
78	إحصائيات القروض الممنوحة للزبائن من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2012	(15-3)
79	إحصائيات القروض الممنوحة للزبائن من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2013	(16-3)
80	إحصائيات القروض الممنوحة للزبائن من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2014	(17-3)
80	المبالغ التي تمت خسارتها من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2012-2013-2014	(18-3)
81	نسب التغطية والخسارة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 2012-2013-2014	(19-3)

مقدمة

تظهر الحاجة التمويلية للمنشآت الاقتصادية، بسبب قصور الموارد المالية الداخلية المتاحة لديها عن مقابلة متطلبات نشاطها وتحقيق أهدافها، لذلك تلجأ هذه المنشآت إلى البنوك التجارية باعتبارها من أهم المؤسسات المالية التي يضطلع نشاطها على الوساطة المالية، أي تعبئة المدخرات من الأفراد والمؤسسات التي تتوافر لديها فرائض مالية، وتوجيهها إلى من يحتاجها من القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وتعتبر القروض البنكية مصدرًا هامًا لإشباع تلك الحاجات التمويلية، والتي تتنوع تبعًا لأوجه استخداماتها، حيث يمكن تصنيف القروض التي تمنحها البنوك وفقًا لأسس مختلفة.

أما بالنسبة للبنك فتعتبر محفظة القروض والسلفيات من أهم أوجه استخداماته، إذ تمثل الجانب الأكبر من الأصول، كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات، لذلك فإن البنك يوليها أهمية خاصة، ويصب بكافة جهوده وقراراته إلى تكوين محفظة قروض تتسم بالجودة العالية، وتحقق عوائد مرتفعة عند أقل مستويات ممكنة من الخطر، كما تؤثر نوعية القروض التي يمنحها البنك التجاري بشكل مباشر على مركزه المالي وربحيته، حيث يرتبط حجم القروض الممنوحة بنوعية وأجال الموارد المالية المتاحة، ونمطها من حيث استقرارها ومواعيد استحقاقها وتنوعها، كما أن ضخامة حجم الاستثمار في القروض، وصعوبة التخلص منها قبل تواريخ استحقاقها يقتضي دراسة عميقة للمعدل المطبق على القرض "سعر القرض" باستخدام آلية التسعير المناسبة التي تأخذ بعين الاعتبار عوامل موضوعية تخص الموقف التنافسي للبنك، وقدرة العملاء على تحمل السعر، وأخيرًا القيود المفروضة على البنوك التجارية من طرف الجهات الوصية، أو الجانب التشريعي لتسعير القروض.

إن الشروط المطبقة على البنوك على البنوك التجارية أو البنوك الأجنبية العاملة بالجزائر (الفائدة ومختلف العملات) تم ضبطها بواسطة النظام 94-13 المؤرخ في 02 جوان 1994، وفقًا لهذا النظام فإن معدلات الفائدة المدينة (المطبقة على القروض) تتحدد بحرية من طرف البنوك والمؤسسات المالية مع إمكانية تدخل البنك المركزي - بنك الجزائر - لتحديد هامش بنكي أقصى يجب احترامه من طرف كل البنوك، لمنع البنوك من المغالاة في تسعير استخداماتها خاصة في ظل غياب المنافسة القوية ما بين البنوك والمؤسسات المالية تضمن حقوق الدائنين.

1- الإشكالية:

يعبر اختيار آلية التسعير المناسبة لتحديد السعر المعقول للقروض البنكية عن حقيقة التكاليف المصروفة عليها، ويكون في ذات الوقت أداة فعالة لمواجهة المنافسة، وضمان ربحية البنوك يعد إشكاليًا حقيقيًا تواجه البنوك التجارية، وفي هذا الصدد يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما مدى نجاح بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تسعير القروض البنكية لضمان ربحيته؟
وينبثق عن هذا التساؤل المركزي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو أساس نشاط البنوك التجارية؟
 - ما المقصود بالقروض البنكية وتسعيرها؟
 - هل توجد آليات لتسعير القروض البنكية؟
 - إلى أي مستوى يمكن لبنك الفلاحة والتنمية الريفية التحكم في تكاليف قروضه البنكية لضمان هامش ربح؟
- 2- الفرضيات:**

وللإجابة عن التساؤل المركزي والأسئلة الفرعية تم الانطلاق من فرضيات يتم نفيها أو تنفيذها في نهاية البحث، هي:

- من المنطق أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتخذ التكلفة كمحدد رئيسي لتسعير قروضه البنكية، ويضيف إليها هامش يعبر عن ربحيته، وهي ما تعرف بآلية التكلفة باعتبارها الأفضل من حيث سهولة استعمالها في تحديد السعر المناسب للقروض البنكية.
- يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على آليات أخرى غير آلية التكلفة في تحديد سعر الأمثل لقروضه نتيجة لما لها من سلبيات.

3- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة حيث أن تحديد السعر المناسب للقروض يعد أحد أهم القرارات الإستراتيجية في البنوك التي يجب أخذها بالاعتبار عند تحديده لمحصوله التكاليف دون إهمال المنافسة التي تضمن ربحية البنك، إن التسعير الدقيق للخدمات البنكية بشكل عام، والقروض بشكل خاص يعد عاملاً أساسياً لاجتذاب الزبائن، وبالتالي تطوير البنوك التجارية وتحسين أدائها.

4- أهداف الدراسة:

- ويهدف البحث في موضوع تسعير القروض البنكية من الناحية العلمية إلى إبراز النقاط التالية:
- توضيح آلية تسعير البنوك التجارية لقروضها الممنوحة.
 - معرفة أهم العوامل التي تأخذ في الحسبان عند تسعير القروض البنكية لضمان ربحية البنك.
 - توصيف أهم السبل المتاحة أمام البنك لتخفيض أسعار قروضه.
 - تبيان مختلف الجهات المسؤولة عن رسم السياسة السعرية في البنك.
 - التعرف على التقنيات والممارسات التي تستعمل من طرف البنوك التجارية لإيجاد سعر لقروضها.

5- أسباب اختيار الموضوع:

- وتكمن أسباب اختيار الموضوع قبل كل شيء إلى الغموض الذي يكتنفه، ومن ثم إبراز الأسباب الموضوعية والذاتية لاختيار الموضوع والتي تتمثل في:
- توضيح مفهوم تسعير للقروض البنكية الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
 - الرغبة في توسيع وتسليط الضوء على آلية تكلفة لتسعير القروض البنكية.
 - ميلنا ورغبتنا الملحة في دراسة موضوع تسعير القروض الملائمة لطبيعة تخصصنا.
 - المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية وتزويدها بمرجع في مجال البحث العلمي.

6- منهجية الدراسة:

- للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية تم اعتماد الطريقة المنهجية التي تضمن أجزائه وتسلسل أفكاره معتمدين على المنهج التالي:
- **المنهج الوصفي التحليلي:** وتم الاعتماد عليه في كل من الجانبين النظري والتطبيقي، بحيث في الجانب النظري من خلال المفاهيم الأساسية للبنوك التجارية، أنواعها وكذا القروض وآليات التسعير، بينما في الجانب التطبيقي من خلال تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالإضافة إلى تحليل معطيات الدراسة.
 - وفي سبيل إثراء هذه الدراسة اعتمدنا على نوعين من الوسائل وهي:
 - **البحث المكتبي:** وذلك لتغطية الجانب النظري من الموضوع، من خلال مجموعة من الكتب باللغتين العربية والأجنبية، وبعض المداخلات والمقتنيات، واعتمدنا أيضًا على القوانين والمراسيم وكذا مواقع الإنترنت.
 - **البحث الميداني:** بهدف تغطية الجانب التطبيقي للدراسة، قمنا بمعاينة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث تمكنا من الإطلاع على مجموعة من الوثائق والسجلات الموجودة بالبنك بغية جمع المعلومات وتحليلها، إضافة إلى إجراء بعض اللقاءات مع إطارات وموظفي وأعاون البنك من أجل توضيح بعض الحقائق.

7- خطة الدراسة:

قد تم تقسيم الدراسة إلى قسمين: قسم نظري وقسم تطبيقي، أين تم تقسيم الجانب النظري إلى فصلين، الفصل الأول خصص للمفاهيم الأساسية حول البنوك التجارية والقروض البنكية، أين تم التطرق في المبحث الأول إلى التطور التاريخي للبنوك التجارية ومفهومها مروراً بميزانيتها وصولاً إلى أهدافها ووظائفها، أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى تعريف القروض البنكية وأهميتها مروراً بأنواعها واعتبارات منحها وصولاً إلى خطوات منحها، في حين خصص الفصل الثاني لتحديد مفهوم وأهمية التسعير، مروراً بالعوامل المؤثرة فيه وصولاً إلى آليات تسعير القروض البنكية في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فتناولنا تسعير القروض البنكية باستخدام آلية التكلفة، في الجانب التطبيقي خصص المبحث الأول لتقديم لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتبيان مهامه وأهدافه والأنشطة التي يتدخل فيها، أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى تقدير سعر للقروض البنكية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية باستخدام عناصر التكلفة، وصولاً إلى هامش الربح الذي يحصل عليه بنك الفلاحة والتنمية الريفية نظير منحه للقروض.

الفصل الأول

عموميات حول البنوك

التجارية والقروض البنكية

تمهيد:

تعد السيولة المحرك الأساسي لأي نشاط إضافة إلى المورد البشري، إلا أنه غالباً ما يحتاج كل من الأفراد والمؤسسات إلى مصادر خارجية للحصول عليها، نظراً لعدم كفاية التمويل الذاتي، ومن منطلق أن البنوك المصدر الأساسي للأموال من خلال الدور الحيوي والوسيط الذي تلعبه في جلب الودائع من أصحاب الفائض والتي تستعملها لسد الحاجات التمويلية للمتعاملين الاقتصاديين الذين هم في حاجة إليها عن طريق ما يسمى تقديم القروض البنكية بمختلف أنواعها، فالقروض تمثل في حقيقة الأمر النشاط الرئيسي للبنوك التجارية والغاية من وجودها، وعمليات الإقراض أكثر العمليات المالية أهمية نظراً للعائد الذي تحققه من خلال العمليات التمويلية الموجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية، فسيتم في هذا الفصل التعرف على هذين المحورين .

المبحث الأول: البنوك التجارية.

تعد البنوك التجارية أهم مكونات النظام البنكي على الإطلاق حيث هي الأولى في الإنشاء والأكثر في الانتشار، ولما لها من تأثير بالغ على النشاط الاقتصادي، وعليه يتم فيما يلي إبراز مفهوم البنوك التجارية مروراً بتبيان وظائفها التقليدية والحديثة وأهدافها التي تتطلع إلى تحقيقها وصولاً إلى التعرف على ميزانيتها وأنواعها.

1-1 نشأة وأنواع البنوك:

عرفت البنوك عدة مراحل تطور معها مفهومها ونشاطها وجدت عدة أنواع لها تم تقسيمها لعدة معايير يتم التعرف عليها فيما يلي:

1-1-1 نشأة البنوك:

كلمة بنك هي كلمة إيطالية معربة Banco كمعظم الألفاظ المستعملة في الأعمال البنكية، وترجع هذه التسمية إلى أن تجار النقود كانوا يجلسون في الأسواق وأمامهم منضدة Banco لمزاولة أعمالهم⁽¹⁾. إن البدايات الأولى للعمليات البنكية ترتقي إلى عهد بابل (العراق القديم) في الألف الرابع قبل الميلاد⁽²⁾، أما البنوك في صورتها الحالية، لم تظهر دفعة واحدة مكتملة المعالم وإنما كانت هذه النشأة وليدة تطور متعدد المراحل قام على أنقاض مجموعة من النظم البدائية كانت تتولى عمليات الائتمان في صورتها الأولى وهي كبار التجار والمرابيين والصاغة، ويقصد بكبار التجار أولئك التجار الذين كانوا لشهرتهم موضع ثقة التجار المحيطين بهم ومن هنا ائتمنهم الأفراد واستودعهم نقودهم⁽³⁾، بينما المرابيين فهم الذين كانوا يقرضون أموالهم مقابل مبلغ من النقود كان يسمى الربا، أما الصاغة وهم يعملون بتجارة المعادن النفيسة من الذهب والفضة، وهي مادة النقود آنذاك، كانوا يقومون بأعمال الصيرفة⁽⁴⁾.

وقد ظهرت البنوك التجارية في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى وقد كانت البداية في مدن البندقية وجنوا، حيث قام بعض التجار والمرابيين والصياغ في ذلك الوقت بقبول الأموال المودعة لديهم من أجل المحافظة عليها من الضياع مقابل إصدار شهادات إيداع اسمية⁽⁵⁾، ومع الوقت وبالتدريج أخذوا يسمحون لعملائهم بسحب مبالغ تتجاوز أرصدة ودائعهم (السحب على المكشوف)، مما سبب في النهاية إفلاس عدد من بيوت الصيرفة نتيجة عدم قدرتها على تسديد ديونها، الأمر الذي دفع المفكرين في أواخر القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء بيوت صيرفة حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها، وأقدم بنك حكومي فقد تأسس في البندقية عام (1587) باسم "بيازا بالتو"⁽⁶⁾، بعده أنشئ بنك أمستردام في عام (1609)، ومنذ

(1) محمد عبد العزيز عجمية ومدحت العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 1979، ص 61.

(2) حسن أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 71.

(3) أسامة كامل وعبد الغني حامد، نقود وبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، المنامة، 2006، ص 208.

(4) عبد الله طاهر وموفق علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، عمان، 2006، ص 208.

(5) غسان عساف وآخرون، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1993، ص 5.

(6) شاكور القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 26.

بداية القرن الثامن عشر أخذ عدد البنوك يزداد، وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات وكانت القوانين تقضي بحماية المودعين بحيث يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك في حال إفلاسها.

ويلاحظ أن البنوك التجارية سبقت غيرها من البنوك من حيث النشأة التاريخية وسميت تجارية لأنها في بداية نشأتها تخصصت في تمويل التجارة⁽¹⁾.

1-1-2 أنواع البنوك:

يتكون الجهاز البنكي في أي دولة من الدول من مجموعة من البنوك، وتختلف أنواعها تبعاً لتخصصاتها، ويمكن تصنيف البنوك إلى عدة أنواع حسب الغرض من إنشائها والنشاط الذي تمارسه كما يلي:

1-1-2-1 البنوك المركزية:

هي بنوك مملوكة للدولة تقوم بالإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة، كما تتولى العمليات النقدية التمويلية الهامة للحكومة⁽²⁾، كما تراقب العمليات الداخلية والخارجية، وتقوم بتسوية العمليات التي تتم بين البنوك التجارية⁽³⁾، من خلال إدارتها لهذه العمليات وبوسائل مختلفة ومتعددة، تؤثر البنوك المركزية على المؤسسات النقدية وذلك بهدف مساندة السياسة الاقتصادية للحكومة⁽⁴⁾.

1-1-2-2 البنوك التجارية:

البنوك التجارية هي تلك البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع (ودائع عند الطلب أو لآجال محدودة)، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي كما تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل، والمساهمة في إنشاء المشروعات وما تطلبه من عمليات البنكية وتجارية ومالية طبقاً للأوضاع التي يقرها البنك المركزي⁽⁵⁾.

1-1-2-3 البنوك المتخصصة:

وتمثل تلك المنشآت التي تختص بتمويل قطاع اقتصادي معين أو أكثر لآمد متوسطة أو طويلة في شكل قروض واستثمارات، بالرغم من سعي معظم البنوك المتخصصة إلى ممارسة أنواع مختلفة من الخدمات البنكية ذات آجال قصيرة، وترتكز البنوك المتخصصة على تحقيق وتأثر متصاعدة من العمليات التنموية ضمن إطار القطاع الذي تعمل فيه⁽⁶⁾.

هذا ويمكن تقسيم البنوك المتخصصة من حيث عمليات التمويل التي تقوم بها إلى الأنواع التالية:

(1) موسى نوري شفيري وآخرون، **المؤسسات المالية: المحلية والدولية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 96.

(2) محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

(3) Philippe Bouhours, **la Monnaie Finance**, Edition Marketing, Paris, 1993, P 67.

(4) فلاح الحسيني ومؤيد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 26.

(5) عبد النعيم مبارك وأحمد الناقة، **النقود والبنوك**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1995، ص 150.

(6) فلاح الحسيني ومؤيد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 30.

- البنوك العقارية:

وهي تقوم بمنح القروض لآجال طويلة مقابل رهن عقاري من مباني أو أراضي، وتعمل دائماً تحت إشراف ورقابة الدولة، ولهذا فإنها تعمل على تسهيل المأوى للمواطنين وتهيئة السكن الملائم مما تساعد على استقرار الأسر (1).

- البنوك الزراعية:

تقوم هذه البنوك بمنح سلف للمزارعين لمدة قصيرة بضمان المحاصيل للقيام بأعمال الزراعة، وقد قامت هذه البنوك بحماية صغار المزارعين من استغلال المرابين (2).

- البنوك الصناعية:

تتخصص هذه البنوك في تمويل الأنشطة الصناعية في المجتمع، حيث تقوم بمنح القروض والتسهيلات الائتمانية أو بضمان أرض المصنع والمباني، كذلك تقوم هذه البنوك بتمويل العمليات الجارية في مجال النشاط الصناعي.

1-1-2-4 بنوك الاستثمار:

وهي منشآت مالية تهتم بالدرجة الأولى بالأنشطة والفعاليات الاستثمارية وفي مجالات مختلفة كالأوراق المالية والتجارية والعقارية، حيث تقوم بدور وسيط بين جمهور المستثمرين المحتملين لورقة مالية وبين الجهة التي قررت إصدارها (3)، كما قد تقوم بشراء هذه الأوراق المالية الجديدة ومن ثم بيعها، ويطلق على هذه العملية ضمان اكتتاب (4).

1-1-2-5 بنوك الادخار:

تمثل منشآت مالية تتولى تجميع الادخارات من الأفراد والمنشآت الخاصة والحكومية على شكل ودائع مع التركيز على ودائع غير قابلة للسحب الفوري، ومن ثم إعادة إقراض هذه الادخارات بعد تأدية الالتزامات القانونية (5).

1-1-2-6 البنوك الإسلامية:

هي مؤسسات مالية واستثمارية وتنموية واجتماعية، وترتكز فلسفتها على عدم التعامل بالفائدة (الربا) أخذاً وعطاءً، فهي تقوم بقبول الودائع المعروفة في البنوك التقليدية دون استخدام سعر الفائدة كعامل تعويض للمودعين وإنما تستبدلها بحصة من الربح، كما أنها تقوم بتوظيفها في مجالات التوظيف والاستثمار التي تجيزها الشريعة الإسلامية وبالأساليب المشروعة أيضاً (6).

(1) يوسف أحمد عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 147.

(2) محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

(3) موسى نوري شقيري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 199.

(4) يوسف أحمد عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 22.

(5) فلاح الحسيني ومؤيد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 44.

(6) غسان عساف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 177.

وبذلك فإن البنوك الإسلامية هي بنوك متعددة الوظائف وتؤدي دور البنوك التجارية والأعمال، ولذلك فإن نشاطها لا يقتصر على الأجل القصير كالبنوك التجارية وإنما تقدم خدمات بنكية لآجال مختلفة (1).

1-2 مفهوم البنوك التجارية:

لقد تعددت المفاهيم والتعاريف حول البنوك التجارية ومن أهم مفاهيمها نذكر:

يقصد بالبنوك التجارية ذلك النوع من البنوك الذي يستطيع خلق نقود الودائع، حيث تقوم البنوك التجارية بقبول الودائع من العملاء، وفي مقابل ذلك تعظيم فوائد على ودائعهم لديه، ثم تقوم بإقراض هذه الودائع للمقترضين وتمنحهم الائتمان وتحصل منهم على فوائد مقابل ذلك، وذلك كله بهدف تحقيق الربح، وعادة ما تكون الفوائد التي تحصل عليها البنوك عن ما تمنحه من ائتمان تفوق الفوائد التي تدفعها للعملاء نتيجة إيداعهم لديها (2).

كما تعرف البنوك التجارية بأنها تلك البنوك التي رخص لها بتعاطي الأعمال البنكية والتي تشمل تقديم الخدمات البنكية لاسيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة تحت الطلب، وتوفير، ولأجل وخاضعة للإشعار)، واستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كلياً أو جزئياً أو بأية طريقة أخرى يسمح بها القانون (3).

كما يعرف البنك التجاري بأنه مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين، فأهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى هو تقديم نوعين من الخدمات وهما: قبول الودائع وتقديم القروض المباشرة لمنشآت الأعمال والأفراد وغيرهم (4).

يعرف البنك التجاري بأنه عبارة عن منشأة مالية تمارس عملها في النقود التي تتولى تجميعها في شكل ودائع في مصادر مختلفة، ثم تعيد استثمارها في شتى مجالات الاستثمار المختلفة (5).

كما تمثل البنوك التجارية العمود الفقري للجهاز البنكي في الدولة وهي التي تعتمد على قبول ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها سواء كانت تحت الطلب أو لأجل ثم إعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل عن طريق تسهيلات ائتمانية للمساهمة في تنشيط وتنمية حركة التجارة الداخلية والخارجية (6).

(1) فلاح الحسيني ومؤيد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 197.

(2) محمد صالح الحناوي وسيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية (البورصة والبنوك التجارية)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1998، ص 222.

(3) خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية (الطرق المحاسبية الحديثة)، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 35.

(4) حنفي علي عبد الغفار وسيدة عبد الفتاح إسماعيل، الأسواق المالية (أسواق رأس المال، البورصات، البنوك، صناديق الاستثمار)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 137.

(5) محمد جمال هلاي وعبد الرزاق شحادة، محاسبة المؤسسات المالية (البنوك التجارية وشركات التأمين)، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر، عمان، 2009، ص 18.

(6) محمد السيد سرايا، المحاسبة في المنشآت المالية (البنوك التجارية وشركات التأمين)، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 15.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف البنوك التجارية بأنها مؤسسات مالية وسيطة بين أصحاب الفائض والعجز في التمويل، وظيفتها الأساسية قبول الودائع بجميع أنواعها كما أنها تمنح أنواع مختلفة من القروض.

وتبرز أهمية البنوك التجارية من خلال الدور الذي تلعبه في تهيئة الأموال وضخها في مجالات استثمارية متعددة تساهم بشكل أو بآخر في تنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية التي تتولى تمويلها من خلال عمليات الإقراض إلى مؤسسات تهدف أولاً وقبل كل شيء إلى تقديم خدمات متميزة لتضمن البقاء والنمو والاستمرار وتحقيق الأرباح وتعزيز المراكز التنافسية لها، ووسيلتها إلى تأدية هذه الخدمة هي محاولة إغراء المتعاملين بشتى الوسائل على ولوج أبوابها باعتبار أن اجتذاب زبون جديد إنما يعتبر ربحاً في حد ذاته (1).

1-3-3 وظائف وأهداف البنوك التجارية:

تتولى البنوك التجارية أداء عدة وظائف وتستعين بها لتحقيق أهداف مختلفة يمكن عرضها فيما يلي:

1-3-1 وظائف البنوك التجارية:

يسعى البنك التجاري إلى ممارسة العديد من الوظائف وتقديم خدمات متنوعة ومختلفة، حيث تعمل هذه البنوك على تحقيق مستويات متزايدة من الربحية وتحسين نوعية خدماتها سعياً نحو خلق مركز استراتيجي متميز وتحقيق رضا وولاء الزبائن وعموماً يمكن تقسيم هذه الوظائف إلى تقليدية كلاسيكية وأخرى حديثة.

1-1-3-1 الوظائف التقليدية:

- وهي أول الوظائف التي رافقت نشأة وتطور البنك التجاري عبر مراحلها الأولى ويمكن حصرها في:
- فتح الحسابات الجارية وقبول ودائع العملاء النقدية بأنواعها (تحت الطلب والادخار ولأجل وخاضعة لإشعار) والمحافظة عليها؛(2)
 - تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان والأمن؛(3)
- ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار ما يلي:

* إقراض الأموال للغير ومنح التسهيلات الائتمانية المختلفة؛(4)

(1) فلاح الحسيني ومؤيد الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي وإستراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 33.

(2) يوسف أحمد عبد الوهاب، تمويل وإدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 152.

(3) خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 36.

(4) إسماعيل محمد هاشم، نقود وبنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص 44.

- * تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية: ويقصد بالاعتماد بأنه اتفاق بين البنك والزبون يعطي الحق للزبون في الاقتراض في حدود مبلغ معين يحدده الاتفاق وعادة ما يحدد الاتفاق الفترة التي يمكن للزبون أن يتمتع بهذا الحق؛⁽¹⁾
- * التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعاً وشراءً لمحفظة أو لمصلحة عملائه؛
- * تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها؛
- * التعامل بالشيكات السياحية والحوالات الداخلية منها والخارجية؛⁽²⁾
- * التعامل بالعملات الأجنبية سواءً بالبيع أو بالشراء؛
- * تأجير الخزائن للعملاء للاحتفاظ فيها بمنقولاتهم الثمينة والأوراق الهامة وما شابه ذلك وذلك مقابل عمولة معينة؛⁽³⁾
- * تقديم الكفالات وخطابات الضمانات البنكية: ويقصد بخطاب الضمان تعهد كتابي من البنك بقبول دفع مبلغ معين عند الطلب إلى المستفيد في ذلك الخطاب نيابة عن طالب الضمان عند عدم قيام الطالب بالتزامات معينة⁽⁴⁾.

1-3-1-2 الوظائف الحديثة:

- وهي وظائف طورتها البنوك التجارية مع مرور الوقت من أجل تنويع مصادر دخلها، وأهمها:
- تقديم الخدمات الاستشارية: يتم تقديم هذه الخدمات الاستشارية الاستثمارية بناءً على اتفاق بين البنك باعتباره أمين للاستثمار وبين العميل المستثمر؛⁽⁵⁾
- قيام البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من مصادرها المختلفة سواءً تعلقت هذه المستحقات بالشيكات أو كمبيالات أو سندات أذنية مسحوبة لصالحها أو بأسهم وسندات يمتلكونها أو غير هذا؛⁽⁶⁾
- دفع الديون المستحقة على عملائه لمستحقيها سواءً كان ذلك داخل الدولة أو خارجها وذلك في مقابل عمولة معينة؛⁽⁷⁾
- القيام بعمليات استثمارية لحساب العملاء، وهي من الأعمال الحديثة للبنوك التجارية وخاصة أموال الشركات لحين بلوغ أصحابها السن القانونية؛

(1) عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 192.

(2) غسان عساف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 13.

(3) حسن أحمد عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 75.

(4) زكي خليل المساعد، تسويق الخدمات وتطبيقاته، الطبعة الأولى، المناهج للنشر، عمان، 2006، ص 260.

(5) سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2004، ص 229.

(6) أسامة محمد الفولي وزينب عوض الله، إقتصديات النقود والتمويل، الدار الجامعية الحديثة، الإسكندرية، 2004، ص 148.

(7) حسن أحمد عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 75.

- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية: لقد توسع الدور الاقتصادي الذي تلعبه البنوك التجارية، وأدركت الحكومة أهمية النشاط البنكي وأخذت في حسابها دور هذه البنوك عند إعداد خطط التنمية السنوية والخماسية وغيرها؛⁽¹⁾

- تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري؛

- خدمات البطاقة الائتمانية: في هذه الخدمة يقوم البنك بمنح بطاقات من البلاستيك تحتوي على معلومات عن اسم العميل ورقم حسابه وعلى أساس تلك البطاقة يستطيع العميل أن يتمتع بخدمات العديد من المحلات التجارية المتفقة مع البنك على قبول منح الائتمان لحامل البطاقة⁽²⁾.

1-3-2 أهداف البنوك التجارية:

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي الربحية والسيولة والأمان.

1-2-3-1 الربحية:

يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع وهذا يعني أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثراً بالتغير في إيراداتها، وذلك مقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى⁽³⁾، لأن إيرادات البنك ناتجة عن المتاجرة بأموال الغير، وإذا كان للاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لموارد البنك المالية بعض الجوانب السلبية نتيجة للالتزام البنك بدفع فوائد عليها، سواءً حقق أرباح أو لم يحقق، فإن للاعتماد على الودائع ميزة هامة، لأن الأرباح الناتجة عن استثمار تلك الودائع أكبر من الفوائد المدفوعة على هذه الودائع⁽⁴⁾، ومن ثم إذا اعتمد البنك على أموال الملكية في تمويل استثماراته فسوف يقلل أبوابه منذ اليوم الأول، بل وربما لا يفتح أبوابه على الإطلاق⁽⁵⁾.

فالبنوك تهدف كأي منشأة أعمال إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح أو ببساطة تعظيم الربح⁽⁶⁾، أي تحقيق أقصى ربحية من خلال زيادة الإيرادات طالما أن الجانب الأكبر من التكاليف ثابت كما سبق الذكر، وهذا يقضي أن يبحث البنك على فرص الاستثمار لموارده التي تعطيه أعلى عائد ممكن⁽⁷⁾.

(1) خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 37.

(2) Bernet Rollande, **Principes et Technique Bancaire**, 25 Edition, Dimod, Paris, 2008, P 75.

(3) سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 19.

(4) موسى نوري شفييري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 93.

(5) سامر جلدة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

(6) حسين جميل البديري، **البنوك مدخل محاسبي وإداري**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر، عمان، 2003، ص 52.

(7) عبد الله طاهر وموفق علي الخليل، مرجع سبق ذكره، ص 223.

1-2-3-2 السيولة:

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية من ودائع تستحق عند الطلب لذلك ينبغي أن يكون البنك مستعداً للوفاء بها في أي لحظة، وهذا يعني ضرورة توافر احتياطات نقدية لمواجهة التزامات السحب النقدي من قبل المودعين دون الحاجة إلى تحويل الأصول الأخرى إلى نقد وتحقيق خسارة رأسمالية فيها⁽¹⁾، وتعتبر السيولة ذات أهمية كبيرة للبنوك التجارية حيث لا تتمكن إدارة البنوك من طلب مهلة إضافية من المودع عندما يريد سحب ودائعه إذ أن ذلك سيؤدي إلى زعزعة الثقة بين الزبون والبنك، فالهدف هنا يتمثل في تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة لما لذلك من تأثير كبير على ثقة المودعين فيه⁽²⁾.

1-2-3-3 الأمان:

يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10%، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذي يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين والنتيجة هي إعلان إفلاس البنك⁽³⁾، فهدف البنوك التجارية هو تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين على أساس أن رأس المال صغير ولا يكفي لتحقيق الحماية المنشودة لهم⁽⁴⁾.

1-4-1 ميزانية البنوك التجارية:

تعرف ميزانية البنك على أنها سجل حسابي يبين أصول وخصوم البنك في لحظة زمنية معينة غالباً ما تكون في نهاية السنة المالية للبنك⁽⁵⁾، وتتكون من مصادر واستخدامات كما يلي:

1-4-1 المصادر المالية للبنوك التجارية (الخصوم):

مصادر الأموال هي عبارة عن المجالات الأساسية لحصول المنشأة المالية على الأموال⁽⁶⁾، وبالنظر وبالنظر في جوانب المطلوبات (الخصوم) من ميزانية البنك التجاري علينا أن نلاحظ أن موارد البنك تنقسم إلى أربعة أقسام هي:

1-1-4-1 حقوق المساهمين:

والتي بدورها تنقسم إلى:

(1) المرجع السابق، ص 220.

(2) سامر جلد، مرجع سبق ذكره، ص 21.

(3) موسى نوري شفييري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 21.

(4) سامر جلد، مرجع سبق ذكره، ص 94.

(5) عبد الله طاهر وموفق علي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 212.

(6) فلاح الحسيني ومؤيد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 69.

- رأس المال المدفوع:

ويقصد برأس المال حقوق المساهمين لدى البنك وهي المبالغ التي سبق أن دفعوها عند تكوينه⁽¹⁾، وقد يتعرض مقدار رأسمال البنك إلى إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليه في فترات لاحقة، ويمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل البنك عليها من جميع المصادر⁽²⁾.

- الاحتياطات:

وهي عبارة عن المبالغ التي تم استقطاعها من قبل البنك على مر السنين من أرباحه المتحققة خلال هذه الفترة⁽³⁾، وتكون تحت تصرف السلطات المسؤولة في البنك في أي وقت ويوجد نوعان من الاحتياطات هما:

✓ الاحتياطي القانوني:

وهو احتياطي يطلبه القانون وينص على أن يكون بنسبة معينة من رأس المال، والهدف منه مواجهة أي مخاطر تتعلق بالسيولة أو التزامات أخرى في المستقبل يمكن أن يتعرض لها البنك⁽⁴⁾.

✓ الاحتياطي الخاص:

هو احتياطي يكونه البنك من تلقاء نفسه من غير أن يفرض عليه القانون، وهو نسبة من الأرباح السنوية يحتجزه لتكوين احتياطي إضافي والهدف منه دعم مركز البنك المالي وزيادة ثقة عملائه فيه⁽⁵⁾.

1-4-1-2 الإقراض:

قد تلجأ البنوك للإقراض من بعضها أو من البنك المركزي عندما تحتاج لتمويل عملياتها البنكية⁽⁶⁾، وعادة ما تكون هذه النسبة ضئيلة مقارنة مع موارد البنك الأخرى كالودائع، وبالطبع فإن هذه الموارد تختلف من بنك لآخر ومن دولة لأخرى بسبب خصائص النظام البنكي السائد في الدولة وعلاقة البنوك المحلية بالبنوك الخارجية، خصوصا إذا كانت البنوك المحلية فروعا لبنوك أجنبية⁽⁷⁾.

1-4-1-3 الودائع:

تعتبر الوديعة تعهدا من البنك لصاحبها بأن يدفع له أي مبلغ في شكل نقود قانونية في حدود قيمة الوديعة وذلك في أي وقت يشاء أو لأي شخص آخر يعينه صاحب الوديعة⁽⁸⁾، تمثل الجزء الأكبر من مصادر الأموال لدى البنوك سواء كانت ودائع تحت الطلب أو ودائع ثابتة وودائع التوفير⁽⁹⁾.

(1) حسن أحمد عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 225.

(2) محمد الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 36.

(3) يوسف أحمد عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 155.

(4) محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

(5) عبد الله الطاهر وموفق علي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 213.

(6) خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 45.

(7) يوسف أحمد عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 157.

(8) محمد عبد العزيز عجمية ومدحت العقاد، مرجع سبق ذكره، ص 62.

(9) حسين جميل البديري، مرجع سبق ذكره، ص 18.

وسنعرض فيما يلي أهم أنواع الودائع:

- وودائع تحت الطلب:

وهي تلك الودائع التي يكون لصاحبها حق السحب منها في أي وقت يشاء⁽¹⁾، دون إشعار مسبق للبنك، ويتم السحب منها عن طريق الشيكات أو إيصالات صرف، ولا تدفع البنوك عنها فوائد إلا إذا بلغت قدرا معيناً، ومع ذلك فهي أقل الودائع حصولاً على الفائدة⁽²⁾.

- الودائع الادخارية:

وهي الودائع التي يتم دفعها للعميل المودع بعد فترة محددة من إيداعها أو بعد مدة من إشعار المقدم للبنك وتنقسم إلى وودائع لأجل وودائع تحت إشعار (الإخطار)، ويتم سحب منها بموجب الشيكات عادة، عن طريق السحب الشخصي من قبل المودع أو بأوامر التحويل وبحدود الرصيد فقط، ويتميز هذا النوع بثبات واستقرار مما يتيح للبنك الفرصة لاستثمار نسبة أعلى منها في عمليات الإقراض، إلا أن كلفة هذه الودائع أعلى بالنسبة للبنك من الودائع الجارية بسبب دفع الفوائد للمودعين⁽³⁾.

- وودائع التوفير:

تم إنشاء هذا النوع من الودائع في معظم البنوك لجذب المدخرات الصغيرة، وغالباً ما تودع تلك المدخرات لفترات طويلة من أجل تجميعها وإنفاقها على أهداف مستقبلية⁽⁴⁾، ويعطى المودع فيها دفترًا للتوفير للتوفير يسجل فيه الإيداعات والمسحوبات يحضره البنك في كل مرة يود فيها السحب من الوديعة أو إيداع فيها، وتدفع البنوك على هذا النوع من الودائع فوائد معينة⁽⁵⁾.

ورغم أنها تشكل نسبة أقل من الودائع تحت الطلب، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية هذا المورد، حيث يعتبر بالإضافة للودائع لأجل وتحت الإشعار كما ذكرنا سابقاً من أهم موارد البنك المالية.

4-1-4-1 الالتزامات الأخرى:

وهي مبالغ قد تكون مستحقة لشركات تابعة أو مستحقات ضريبية لم يتم دفعها أو أرباح أسهم لم توزع بعد أو بعض الالتزامات المترتبة على البنك اتجاه جملة الدائنين في وقت إعداد الميزانية، وهي مبالغ ضئيلة جداً بالعادة مقارنة مع مجموع ميزانية⁽⁶⁾.

(1) سامر جلدة، مرجع سبق ذكره، ص 21.

(2) صبري مصطفى حسن السبك، القرض المصرفي (كصورة من صور الائتمان وأداة للتمويل)، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011، ص 77.

(3) خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 47.

(4) عبد الله طاهر وموفق علي الخليل، مرجع سبق ذكره، ص 214.

(5) هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص 55.

(6) خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 47، 48.

1-4-2 استخدامات المصادر المالية للبنوك التجارية (الأصول):

الاستخدامات هي المجالات التي يتم فيها توظيف مصادر الأموال أي مجموع الفرص الاستثمارية والإقراضية التي تتعامل معها المنشأة المالية⁽¹⁾، ويمكن استعراض عناصر التي تتألف منها موجودات البنوك التجارية كما يلي:

1-2-4-1 الأرصدة النقدية:

تتكون هذه الأرصدة النقدية من أوراق النقد والعملات المعدنية الموجودة لدى فروع البنك والإدارة العامة التي يحتفظ بها البنك وفروعه لمواجهة السحوبات اليومية من قبل العملاء ويضاف إليها الأرصدة الدائنة لدى البنك المركزي، وهذا النوع من الموجودات ذات سيولة كاملة.

1-2-4-2 القروض القابلة للاستدعاء عند الطلب:

تتكون من القروض المقدمة للخصم وتكون مؤمنة لمصلحة البنك الدائن بإيداع أذونات خزينة الحكومية وكمبيالات تجارية محددة أو سندات حكومية قصيرة المدة ومنها ما يمكن استدعاؤه واسترداده عند الطلب أو خلال مدة أقصاها 14 يوم كحد أقصى وسعر فائدة على هذا النوع من الموجودات يعتمد على مدة القرض وتوفر التمويل في السوق⁽²⁾.

1-2-4-3 أذونات الخزينة:

وهي سندات قصيرة الأجل تصدرها الخزينة العامة ويكتتب البنك فيها، والهدف منها تغطية عجز الموازنة العامة المؤقت⁽³⁾، حيث يجري إصدار هذه الأذون بشكل أسبوعي عادة ولمدة 91 يوم ولدورة قصيرة متكررة، ويمكن بيع هذه الأذون بالخصم في السوق النقدي أو في أي مرحلة قبل استحقاقها⁽⁴⁾.

1-2-4-4 الأوراق التجارية:

هي وسائل قانونية نشأت نتيجة انتشار عمليات الائتمان من أجل تيسير حركة النشاط التجاري، ويمكن تعريفها على أنها صك مكتوب وفق شكل حدده القانون والعرف التجاري، يرد على حق شخصي موضوعه دفع مبلغ معين من النقود ويستحق الأداء في الأجل القصير، وقابل للتداول بالطرق التجارية، ومن أهم أنواع الأوراق التجارية الكمبيالة السند الأدنى والشيك⁽⁵⁾، وتأتي أهميتها من سهولة تحويلها إلى نقود عن طريق خصمها لدى البنوك.

وتجلب هذه الأوراق التجارية عادة سعر عاليا من الفوائد لأنها تحمل مخاطر عدم السداد عند الاستحقاق خصوصا الكمبيالات⁽⁶⁾.

(1) فلاح الحسيني ومؤيد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 69.

(2) خالد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 50.

(3) يوسف أحمد عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 159.

(4) خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 50، 51.

(5) عبد الله الطاهر وموفق علي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 219.

(6) خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 51.

1-4-2-5 القروض والسلفيات:

تعتبر القروض عنصر هام جدا في جانب الأصول حيث أنها تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الأصول، ومن أهم أنواع القروض التي تقدمها البنوك التجارية هي القروض الصناعية والتجارية لمنشآت الأعمال تليها القروض العقارية ثم القروض الاستهلاكية للعملاء الأشخاص، وأخيرا قروض لمؤسسات مالية أخرى أو لتجار وسماسرة الأوراق المالية، وتختلف أهمية القروض والسلف من وقت لآخر ومن دولة لأخرى حسب الوضع الاقتصادي السائد في دولة (1).

ويمكن اختصار موارد البنك واستخداماته في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): مصادر أموال واستخدامات في البنوك التجارية

المصادر المالية للبنوك التجارية	استخدامات أموال البنوك التجارية
1- حقوق المساهمين	1- الأرصدة النقدية
1-1 رأس المال المدفوع	2- القروض القابلة للاستدعاء عند الطلب
2-1 الاحتياطات	3- أدونات الخزنة
1-2-1 الاحتياطي القانوني	4- الأوراق التجارية
2-2-1 الاحتياطي الخاص	5- القروض والسلف
2- الاقتراض	
3- الودائع	
1-3 الودائع تحت الطلب	
2-3 الودائع الثابتة	
3-3 ودائع التوفير	
4- الالتزامات الأخرى	

المصدر: طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 214.

(1) محمد صالح الحناوي وسيدة عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 222.

المبحث الثاني: القروض البنكية

يعتبر الإقراض أو منح الائتمان الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية، ونظرا لأهمية هذا الموضوع سنقوم بدراسة الخطوط العريضة للقروض، وذلك بالتطرق إلى مفهوم القرض وإبراز أهميته مروراً بتوضيح معايير منحه وصولاً إلى تبيان الإجراءات التي يتبعها البنك التجاري أثناء تقديمه.

1-2 مفهوم وأهمية القروض البنكية:

ظهر القرض في بداية القرن 19 نتيجة قيام ملاك رؤوس الأموال بإقراض أموالهم للشركات والأشخاص لاستعمالها في ميادين الزراعة والصناعة والإفناق على الاستهلاك⁽¹⁾، وسوف نقتصر على دراسة مفهوم القروض وتبيان أهميتها بشكل مفصل فيما يلي:

1-1-2 مفهوم القروض البنكية:

هناك عدة تعاريف للقروض أو الائتمان ولكنها لا تخرج من التعبير عن عملية تتم بموجبها تمكين متعامل اقتصادي من التصرف أو استغلال مال نقدي حاضر أو مستقبلي في تمويل أي نشاط اقتصادي وعليه يمكن ذكر بعض التعاريف على سبيل المثال لا الحصر⁽²⁾.

إن المصطلح الإنجليزي لكلمة ائتمان هو "Credit" ويصف الشخص ذو المسموعات الائتمانية الجيدة أي الذي يسدد في الوقت المتفق عليه Credit Wortly أو الجدير بالائتمان، فقد عرف قاموس ويبستر Webstre الإنجليزي الائتمان على أنه الثقة والاعتقاد بأن الأمر صحيح وموثوق به⁽³⁾. كما أن كلمة قرض ترجع إلى الكلمة اللاتينية "Credere" والتي تعني منح الثقة Faire Confiance على اعتبار أن الثقة هي أساس كل قرار قرض.

حيث يعرف القرض بمفهوم المادة 325 من القانون المؤرخ في 19 أوت 1986: «هو كل عقد بمقتضاه تقوم مؤسسة مؤجلة لذلك بوضع أو بوعده منح وقت على سبيل السلف لأموال تحت تصرف أشخاص معنويين ماديين أو الاثنين معا لحساب هؤلاء الذين يلتزمون بالإمضاء أو التوقيع»⁽⁴⁾. نقصد بالقرض أو الائتمان عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة آجلة متساوية لها غالبا ما تكون هذه القيمة نقوداً⁽⁵⁾.

كما يعرف القرض أو الائتمان على أنه تسليف المال لتثمينه في الإنتاج والاستهلاك وهو يقوم على عنصرين أساسهما الثقة والائتمان⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ Philippe Bouhonrs, *op-cit*, P 12.

⁽²⁾ عبد الحق بوعتروس، *الوجيز في البنوك التجارية*، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص 36.

⁽³⁾ زياد رمضان ومحفوظ جودة، *إدارة مخاطر ائتمان*، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص 12.

⁽⁴⁾ عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص 37.

⁽⁵⁾ أسامة محمد الفولي وزينب عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 121.

⁽⁶⁾ عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 195.

كما يمكن تعريفه على أنه مبلغ من المال يضعه المقرض ويسمى بالدائن بين يدي المقترض ويسمى بالمدين لمدة زمنية معينة ولغرض معين على أن يدفع المقترض فائدة مقابل إقراضه، كما قد يكون القرض مضمونا أو غير مضمون ويسدد مبلغ القرض حسب الاتفاق إما دفعة واحدة بتاريخ معين أو على دفعات محددة التواريخ⁽¹⁾.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف القرض على أنه عملية تمارس على مال (نقدي) عادة من قبل جهة مخول لها بذلك قانونا، وتقوم على أساس مصطلحين الأمانة والثقة ويمكن تمييز أربعة عناصر للائتمان وهي:

- **علاقة مديونية:** حيث يفترض وجود دائن (وهو مانح الائتمان) ومدين (متلقي الائتمان).
- **وجود دين:** وهو المبلغ النقدي الذي يمنحه الدائن للمدين الذي يتعين على هذا الأخير أن يقوم برده للأول وفي هذا ما يظهر ارتباط الائتمان بالنقود⁽²⁾.
- **الأجل أو الفارق الزمني:** وهي الفترة التي تمضي بين حدوث المديونية والتخلص منها وهذا الفارق الزمني هو العنصر الجوهر في الائتمان ويميز بين المعاملات الائتمانية⁽³⁾.
- **المخاطرة:** وتتمثل فيما يمكن أن يتحملة الدائن نتيجة انتظاره على المدين ناهيك عن احتمال عدم دفع الدين⁽⁴⁾.

الربحية: وتتمثل في العائد الذي يرغب البنك في الحصول عليه.

2-1-2 أهمية القروض البنكية:

تعتبر القروض البنكية من المصادر التمويلية الهامة خاصة في اقتصاديات المديونية أين تهيمن البنوك بصفة شبة كلية على تمويل الاقتصاد⁽⁵⁾، وتزداد تلك الأهمية كلما تطور الاقتصاد وزاد فيه حجم التبادل، ومن ثم تزداد الحاجة إلى الائتمان فهو يساعد النقود المتداولة في استحداث وسائل لدفع الالتزامات والحقوق بين الأفراد تتناسب في حجمها ونوعها مع متطلبات النشاط الاقتصادي، إضافة إلى دور الائتمان في رفع كفاءة عملية تخصيص الموارد في المجتمع سواء في مجال الإنتاج أو الاستهلاك، ففي مجال الإنتاج فإنه يساعد على تطور الإنتاج من خلال توفير الأموال اللازمة لمن يحتاجها من المنتجين وخاصة المشروعات الكبيرة، كذلك يساعد الأفراد المدخرين على استغلال مدخراتهم⁽⁶⁾.

أما في مجال الاستهلاك فيسمح الائتمان للأفراد بتوزيع نفقاتهم عبر الزمن بالطريقة التي تحقق لهم أقصى إشباع كلي ممكن وذلك إذا أحسن الفرد استغلال ما يحصل عليه من تسهيلات ائتمانية، هذا فضلا

(1) عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص 37.

(2) أسامة محمد الفولي وزينب عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 121.

(3) أسامة كامل وعبد الغني حامد، مرجع سبق ذكره، ص 75.

(4) عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 140.

(5) مليكة زغيب وميلود بوشنقير، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 197.

(6) عبد الله طاهر وموفق علي الخليل، مرجع سبق ذكره، ص 362.

عن تأثيره في توسيع سوق السلع الاستهلاكية المعمرة في ما يشجع على الإنتاج الكبير بكل ما يحقق من مزايا وفوائد⁽¹⁾، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة كبيرة في حجم الطلب الكلي ومن ثم على مستوى تشغيل الموارد الاقتصادية، وبالتالي له تأثيرات على مستوى الدخل القومي⁽²⁾، حيث من المتوقع أن ينخفض مستوى الدخل إذا كان معدل خلق الدين (الائتمان) ضئيلاً، ويرتفع إذا كان كبيراً، كما يساعد الائتمان المشروعات الكبيرة أقدر في الحصول على القروض من المشروعات الصغيرة⁽³⁾.

وتظهر أهمية وحتمية الاستفادة من القروض عندما تقل السيولة الجاهزة لتسديد مشتريات المؤسسة، أما إذا كانت السيولة الجاهزة كافية فما عليها أن تستفيد من القرض المتاح في مزايا الخصم النقدي عند التعجيل بالدفع، وهنا أمام المؤسسة إطالة فترة التسديد إلى أطول مدة ممكنة دون الإضرار بسمعة المؤسسة⁽⁴⁾.

كما تكمن أهمية القروض البنكية التي تمارسها البنوك التجارية في كونها بالإضافة إلى أنها مجالاً خصباً لتوظيف واستثمار الأموال المودعة لديها فهي عبارة عن عائدات مجزية وشبه مضمونة تعود على البنوك في أغلب الأحوال، أما البنوك فبقدر ما تكون حريصة على التوسع في عمليات الإقراض رغبة منها في الحصول على المزيد من العائدات والفوائد بقدر ما تكون شديدة الحرص والتدقيق نحو من تقرضهم وضمانات التي تحفظ لها حقها في الاستفادة من تلك القروض مع فوائد، أما الإقراض فأصبح يتوقف عليه مصدر قطاع كبير من المجتمع، بل المجتمع كله صار يلجأ إلى القرض كوسيلة لإحداث التنمية المنشودة وكأداة لتمويل مشروعاته وتحقيق مصالح أفراد في الرخاء والتقدم⁽⁵⁾.

2-2 أصناف القروض البنكية:

تختلف القروض بحسب آجالها وتبعاً للمقترضين والأغراض التي تستخدم فيها والضمانات المقدمة، وبالتالي تصنيف القروض تبعاً لذلك يسهل على البنك تتبع نشاطه وتحديد نقاط ضعفه وقوته، وسنوضح في هذا المطلب مختلف التصنيفات التي وضعت لتسهيل عملية دراسة القروض.

2-2-1 تصنيف القروض حسب آجالها (معياري المدة):

ويمكن تقسيم القروض تبعاً لهذا المعيار إلى ثلاث أقسام:

(1) أسامة محمد الفولي وزينب عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 127.

(2) عبد الله الطاهر وموفق علي الخليل، مرجع سبق ذكره، ص 362.

(3) أسامة كامل وعبد الغني حامد، مرجع سبق ذكره، ص 75.

(4) مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 245.

(5) صبري مصطفى حسن السبك، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-24.

2-1-2-2 القروض قصيرة الأجل:

وتعرف كذلك بالائتمان التجاري وتكون مدة القرض سنة أو أقل⁽¹⁾، وهي التي يكون واجب بسدادها عند الطلب أو بعد عدة أسابيع أو شهور⁽²⁾، وتقل مدة الائتمان قصير الأجل عن عام، وهو يهدف إلى تمويل العمليات الجارية الصناعية والتجارية⁽³⁾.

2-1-2-2 القروض متوسطة الأجل:

وهو نوع من القروض يقع بين القروض القصيرة وطويلة الأجل ومدته ما بين سنة إلى 05 سنوات، وتجمع بين خصائص القروض القصيرة الأجل والطويلة الأجل، ويعتمد القرض المتوسط الأجل على قدرة المنشأة أو المشروع على الوفاء وسمعته ومركزه المالي، وتغطي هذا النوع من القروض حاجات هامة لقطاع العاملين الذين يتطلعون إلى مستوى الكفاءة⁽⁴⁾، وكذلك موجه هذا النوع من الائتمان لتمويل الاستثمار من تجهيزات ومعدات الإنتاج وأغلب هذه القروض مرهونة بضمان، وتستخدم عادة لتمويل احتياجات المشروعات في بعض العمليات الرأسمالية⁽⁵⁾.

2-1-2-2 القروض طويلة الأجل:

وهي قروض تتراوح مدتها من 05 سنوات فأكثر، ويعتبر هذا النوع مصدرا من المصادر الرئيسية لتمويل طويل الأجل، وتأتي بعده حقوق الملكية، فالأرباح المحتجزة وبالنظر إلى طول المدة التي يستغرقها الإقراض طويل الأجل لا تلجأ إليه البنوك التجارية لأنها تبحث عن الربح الطائل المضمون⁽⁶⁾، وهو يستهدف عادة تقديم الأموال اللازمة لتمويل الاحتياجات المشروعات إلى رؤوس الأموال ثابتة⁽⁷⁾.

2-2-2 تصنيف القروض حسب الدورة:

حسب هذا المعيار نميز نوعين من القروض وهما:

2-2-2-2 قروض الاستثمار:

وهي تلك القروض الموجهة لتمويل الأصول الثابتة في المؤسسة أو تمويل استثماراتها، الشيء الذي يتطلب تواجد هذه الأموال لمدة قد تكون طويلة تحت تصرف المؤسسة لكي تتسجم وطبيعة الأصول الممولة لذلك، فالقروض المتوسطة الأجل هي التي تتجاوب وهذا النوع من التمويل، فالبنوك التجارية مهما كان نوعها بإمكانها أن تمنح هذا النوع من القروض تحت شروط معينة، بالرغم من أن معظم الدول لديها مؤسسات مالية متخصصة في هذا المجال لتمويل الاستثمارات، علما أن التمويل لا يتجاوز 70% من مبلغ

(1) زياد رمضان ومحفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

(2) صبري مصطفى حسن السبك، مرجع سبق ذكره، ص 129.

(3) أسامة كامل وعبد الغني حامد، مرجع سبق ذكره، ص 72.

(4) صبري مصطفى حسن السبك، مرجع سبق ذكره، ص 133.

(5) مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص 189.

(6) صبري مصطفى حسن السبك، مرجع سبق ذكره، ص 135.

(7) أسامة كامل وعبد الغني حامد، مرجع سبق ذكره، ص 72.

المشروع، أما الضمانات فهي الرهن الرسمي بالدرجة الأولى ثم الكفالات والرهن الحيازي، أما عن معدل الفائدة فتحده السلطة النقدية غالبًا.

2-2-2-2 قروض الاستغلال:

هي تلك القروض الموجهة لتمويل الجانب الاستغلالي في المؤسسة والتي عادة ما تكون قصيرة الأجل لا تتجاوز السنة، وعادة ما يتم الوفاء بها في نهاية العملية المستهدف تمويلها⁽¹⁾.

2-2-3 تصنيف القروض حسب الضمان:

هناك نوعين من القروض حسب هذا المعيار وهما:

2-2-3-1 قروض غير مكفولة بضمان عيني:

وهي قروض غير مضمونة أو قروض شخصية التي يكتفى فيها بوعده المقترض بالدفع، إذا لا يقدم للمقترض أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض⁽²⁾، أي لا يقدم المدين أية أموال ضمانا لتسديد دينه ، ويكتفى بالوعد الذي أخذه المدين على عاتقه بإبراء ذمته في الأجل المحددة، وبثقلته في تنفيذ هذا الوعد مستندا إلى شخصية المدين⁽³⁾، وهذا النوع من الائتمان يتركز على الثقة التي يوليها الدائن للمدين من خلال تعامله من قبل ومركزه المالي ومكانته الاجتماعية في السوق⁽⁴⁾، لذلك يقوم البنك بفتح اعتماد لعميله لتمكينه من السحب متى شاء من البنك ضمن مبلغ ومدة معينين (المتفق عليهما)، وعادة تعتمد البنوك عند منحها هذا النوع من القروض إلى وضع الشرطين التاليين⁽⁵⁾:

الشرط الأول:

ما يعرف بالرصيد المعوض، والذي بمقتضاه ينبغي على العميل أن يترك في حسابه لدى البنك نسبة مئوية معينة (10%، 20%) من قيمة الاعتماد أو القرض الممنوح بالفعل.

الشرط الثاني:

وهو وجوب قيام العميل بسداد قروضه مرة واحدة على الأقل كل سنة، وكل ذلك لتبيان بأن هذا القرض هو من النوع القصير الأجل وأن العميل لا يمكن أن يتخذ منه كمصدر لتمويل استثماراته.

2-2-3-2 القروض المكفولة بضمان:

ويقصد به تقدم المقترضين للجهة التي تمنحهم الائتمان ضمانات عينية تكون أساسًا للموافقة على منحهم قروض من جهة وقدرة البنوك على تحصيل ديونها عن طريق التصرف القانوني بهذه الضمانات من جهة أخرى⁽⁶⁾، وترجع أهمية الضمان أنه إذا تعذر على المدين سداد الدين أو امتنع عن ذلك في مواعده،

(1) عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص ص 43، 44.

(2) صبري مصطفى حسن السبك، مرجع سبق ذكره، ص 141.

(3) أسامة كامل وعبد الغني حامد، مرجع سبق ذكره، ص 73.

(4) يوسف أحمد عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 126.

(5) عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص ص 40، 41.

(6) يوسف أحمد عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 125.

يكون الاعتماد المضمون الأولية في السداد وهذا النوع من القروض يكون عادة في حياة الصفقات ذات المخاطر المرتفعة⁽¹⁾، ويرجع السبب الرئيسي لتقديم البنوك لهذا النوع من القروض في ضعف المركز المالي للعميل أو طلبه مبالغ مرتفعة أو تكون عبارة عن مشروعات صغيرة لأن هذه الأخيرة غالبا ما تتعرض لأخطار⁽²⁾، وتنقسم القروض بضمانات إلى قروض بضمان أوراق تجارية وقروض بضمان أوراق مالية وقروض بضمان معادن وقروض بضمان عقارات⁽³⁾.

2-3-3 معايير منح القروض البنكية:

إن تقديم أي قرض مهما كانت طبيعته ومهما كان نوعه لأي متعامل اقتصادي سواءً كان فرد أو مؤسسة ينبغي أن يتم عن طريق وثائق معينة تشكل ملف القرض ذاته ووفقا لمبادئ معينة متعارف عليها لدى الهيئات البنكية وبناءً على عقد معين يتضمن شروط عملية الإقراض وسنستعرض في هذا المطلب أهم معايير منح القروض.

2-3-2-1 شخصية العميل Character:

وهي تعني الخصائص التي تظهر مدى استعداد العميل ورغبته في الوفاء بالتزاماته وتعهداته في السابق⁽⁴⁾، وتعتبر شخصية العميل من أهم العناصر عند منح الائتمان ويمكن التعرف عليها من خلال مدى انتظام سداده لديونه، بالإضافة إلى المورددين الذي يقوم بالتعامل معهم، ومن خلال البنوك التي تتعامل معها وخبرته في العمل الذي يؤديه وسمعته التجارية⁽⁵⁾، ويعتبر العنصر الأول والأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية حيث تدور حول خصائص الفرد الأخلاقية والقيمة التي تؤثر على مدى التزامه بتعهداته أمام البنك لذلك تسعى المخاطرة الخاصة بهذا العنصر لدى البعض بالمخاطرة المعنوية⁽⁶⁾.

2-3-2-2 المقدرة على الدفع Capacity:

وتعني دراسة قدرة العميل على مباشرة أعماله وإدارتها بطريقة سليمة بحيث تضمن للبنك سلامة استخدام الأموال المقدمة له، وبالتالي سداد الديون في مواعيدها، ويعتبر هذا العامل من أهم الأعمال الفنية للباحث الائتماني والتي تعتمد على خبرته والأساليب التي يستخدمها في الحكم على مقدرة العميل على الدفع، ويمكن قياس كفاءة العميل الإدارية عن طريق دراسة بيانية الخاصة بتسعير منتجاته المختلفة أو مدى قدرته على المنافسة والتنبؤ بالتغيرات الاقتصادية⁽⁷⁾، وكذلك لديه القدرة على إدارة المال الذي سيقرضه، كما يقوم

(1) أسامة كامل وعبد الغني حامد، مرجع سبق ذكره، ص 73.

(2) عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص 42.

(3) محمد صالح الحناوي وسيدة عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 267.

(4) هشام جبر، مرجع سبق ذكره، ص 68.

(5) محمد صالح الحناوي وسيدة عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 272.

(6) سامر جلدة، مرجع سبق ذكره، ص 142.

(7) محمد صالح الحناوي وسيدة عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 272.

البنك بالتأكد هنا أن العميل الذي طلب القرض لديه صلاحية لطلبه وله حق التوقيع على اتفاقية القرض⁽¹⁾، وتعتبر القدرة على التسديد من أهم العناصر التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، وذلك للأهمية النسبية الذي يتمتع بها عنصر الشخصية⁽²⁾.

2-3-3 مركز العميل المالي Financial Centre:

يعد المركز المالي للعميل من وجهة النظر الائتمانية الضمان الرئيسي على قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته المالية خلال فترة القرض لاسيما مع اهتزاز كل من العنصرين سالف الذكر بشكل حاد، ورغم ذلك لا يمنح الائتمان البنكي على أساس اقتراض مسبق بأن المركز المالي هو وسيلة السداد حتى ولو كانت ضمانات السداد متوفرة لأن معنى ذلك تصفية المشروع أو إنهاء العلاقة بين البنك وعميله⁽³⁾، على اعتبار أن أن رأسمال العميل يعتبر الملاذ الأخير الذي يعتمد عليه المقرض في استرداد القرض إذا ما تعثر المقرض عن ذلك، ويتطلب ذلك دراسة الهيكل المالي لتمويل الشركة كأساس لتقويم المخاطر⁽⁴⁾.

كما يقوم البنك بتحليل القوائم المالية للتأكد من سلامة مركزه المالي قبل منحه الائتمان المطلوب⁽⁵⁾، كما يعد المركز المالي من العناصر الأساسية لتحديد درجة مخاطر البنوك عند تقديمها للقروض، أي كلما زاد رأس المال كلما انخفضت مخاطرة البنك والعكس صحيح، إذ أن رأس مال العميل مثل قوة المقرض وبالتالي قوة مركزه المالي⁽⁶⁾، ومن المؤشرات التي يمكن استخدامها للحكم على المركز المالي للعميل نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول بنوعيتها الثابتة وغير ثابتة ونسب السيولة ومعدل دوران الأصول الثابتة⁽⁷⁾.

2-3-4 الضمان Collateral:

ويقصد بالضمان مقدار ما يمتلكه المقرض من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها لتوثيق القرض البنكي أو تخص ضامن ذو كفاءة مالية وسمعة أدبية مؤهلة لكي يعتمد عليه البنك التجاري في ضمان تسديد القرض الممنوح للمقرض، ولا يشترط امتلاك المقرض لذلك الضمان⁽⁸⁾، والهدف من الضمانات هو تحسين أوضاع القرض المقدم من البنك، وتوفير الحماية للبنك ضد بعض المخاطر المحتملة.

(1) هشام جبر، مرجع سبق ذكره، ص 68.

(2) سامر جلدة، مرجع سبق ذكره، ص 143.

(3) محمد الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص 159.

(4) محمد مطر، التحليل المالي الائتمان (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 365.

(5) هشام جبر، مرجع سبق ذكره، ص 67.

(6) سامر جلدة، مرجع سبق ذكره، ص 144.

(7) محمد صالح الحناوي وسيدة عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 273.

(8) سامر جلدة، مرجع سبق ذكره، ص 144.

2-3-5 الظروف العامة Conditions:

قد يتمتع العميل بخصائص حسنة وسمعة طيبة ومقدرة على الدفع عالية بالإضافة إلى سلامة مركزه المالي، ولكن كل ذلك لا يعتبر كافياً لمنح الائتمان لأن التقلبات الاقتصادية تتحكم إلى حد كبير في منح الائتمان وربما قد تكون سبباً في تغيير مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته⁽¹⁾، لهذا يجب الاهتمام بالظروف الاقتصادية والبيئة المحيطة بالمقترض على حد سواء، وهي تمثل كل ما يتعلق بالقطاع الذي ينتمي إليه الفرد أو المنشأة والتغيرات في حالة المنافسة، والتكنولوجيا وظروف التوزيع رغم أن هذا العامل محدود الأهمية من وجهة نظر تحليل مخاطر البنوك التجارية⁽²⁾.

2-4 إجراءات وخطوات منح القروض البنكية:

يمر منح القروض بعدة مراحل ويقصد بالإجراءات منح القروض بأنها أدوات لوضع سياسة الإقراض موضع تنفيذ، أي الخطوات التي يجب أن يقوم بها كل عميل يطلب القرض من البنك، ويمكن إيجازها في خطوات رئيسية وسنعرضها في هذا المطلب بالتفصيل.

2-4-1 الفحص الأولي لطلب القرض:

يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقاً لسياسة الإقراض في البنك وخاصة من حيث غرض القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد، ويساعد في عملية الفحص المبدئي لطلب القرض الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام، وكذلك النتائج التي تسفر عنها زيارة المنشأة وخاصة من حيث أصولها وظروف تشغيلها⁽³⁾.

2-4-2 التحليل الائتماني للقرض:

ويتضمن تجميع المعلومات اللازمة والخاصة بالمقترض والقرض في حد ذاته بغية تكوين ملف القرض المزمع تقديمه ودراسته ومنحه، كما يجب أن تكون هنالك معلومات حول سمعة العميل الائتمانية ونشاط وموقع أو قوة منتوجه في سوق ومستقبل نشاطه ومدى توافره على موارد بشرية مؤهلة وكفاءة في مجال نشاطه، وكذلك يمكن أن يتعدى الأمر ليصل إلى حد جمع معلومات عن شخصيته ومدى صدقه ونزاهته في معاملاته سواءً مع البنوك أو متعاملين آخرين ومدى وفاءه بوعوده⁽⁴⁾.

(1) محمد صالح الحناوي وسيدة عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 273.

(2) سامر جلة، مرجع سبق ذكره، ص 145.

(3) محمد صالح الحناوي وسيدة عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 281-288.

(4) عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص ص 63-66.

3-4-2 التفاوض مع المقترضين:

بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب، وبناءً على معلومات تم تجميعها والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل، يمكن تحديد مقدار القرض وكيفية صرفه وطريقة سداه، وهذا من خلال التفاوض بين البنك والعميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منهما⁽¹⁾.

4-4-2 اتخاذ القرار:

تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل التعاقد أو عدم قبوله شروط البنك، وفي حالة قبوله يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة طالبة للإقراض معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز البنكي وموقفها الضريبي وصنف القرض والغرض منه والضمانات المقدمة ومصادر السداد وطريقته وملخص عن الميزانية عن الثلاثة سنوات الأخيرة، وبناءً على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة⁽²⁾.

5-4-2 صرف القرض:

يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض وكذلك تقديمه للضمانات المطلوبة علماً أن العميل لا يمكن له صرف القرض إلا بفتح حساباً بنكياً، كما أنه لا يمكن البدء في استهلاك القرض إلا برخصة القرض⁽³⁾.

6-4-2 متابعة القرض:

الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة والتأكد من استمرار متانة المركز المالي للعميل وبعض تصرفات المقترض للحفاظ على حقوق البنك، وقد تكون المتابعة نصف سنوية أو ربع سنوية أو شهرية حسب نوع القرض وحجمه وفترة استحقاقه.

7-4-2 تحصيل القروض:

يقوم البنك بتحصيل مستحقاته في شكل عملية آلية وبشكل روتيني في نهاية استحقاق القرض أو عندما يحل موعد كل قسط من أقساطه، وذلك إذا لم تقابله أي ظروف عند المتابعة كتأجيل السداد أو تجديد القرض مرة أخرى⁽⁴⁾.

(1) محمد صالح الحناوي وسيدة عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 285.

(2) المرجع السابق، ص 282.

(3) عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص 78.

(4) يوسف أحمد عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص 174، 175.

الخلاصة:

مما سبق وفي إطار ما تعرضنا له في هذا الفصل نستنتج أن البنوك التجارية من أهم المنشآت المالية التي تلعب دورا رياديا واستراتيجيا في تنفيذ الأهداف السياسية المالية للدولة بعناصرها الائتمانية، لما توفره من مصادر تمويلية هائلة تصب في اقتصاديات الدول كونها تتميز عن باقي المؤسسات المالية من خلال قدرتها على خلق الودائع خاصة مع تعدد أشكالها ووظائفها وتطور الخدمات التي تقدمها للأفراد والمؤسسات، من خلال ما تمنحه من عمليات ائتمان (الإقراض) التي تشكل الوظيفة الرئيسية لنشاطها، وكذا المصدر الأساسي لأرباحها، إذ يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من إيرادات لذلك توليها البنوك التجارية أهمية خاصة، إلا أن هنالك اعتبارات يجب مراعاتها عند منح القروض بمختلف أنواعها تبعا لما يكشفه العميل وتقتضيه الحاجات الاقتصادية، فتقديم أي قرض مهما كانت طبيعته لأي متعامل اقتصادي يجب أن يتم بناءً على خطوات يفرضها البنك على تعامله تعبر عن مدى كفاءة وحسن تسيير إدارة الائتمان من ناحية ومرآة عاكسة لنشاط البنوك التجارية من ناحية أخرى، بل وهنالك سياسات للإقراض لا بد من وجودها لإدارة العمليات البنكية الخاصة بالقروض من أهمها سياسة التسعير والتي سنتطرق إليها في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

تسعير القروض البنكية

وطرق قياسها

تمهيد:

تعمل البنوك التجارية في ظل ثلاثية تحقيق الأمان، السيولة والربحية وهي توليفة يصعب تحقيقها خاصة وأن البنك قد يتنازل عن إحداها في بعض الأحيان لتحقيق أهدافه ومسايرة التغيرات الحاصلة في المجال البنكي، غير أن البنوك التجارية تعمل في ظل قوانين ومحددات يفرضها البنك المركزي من جهة وقيود داخلية وخارجية متعلقة بسوق البنوك من جهة أخرى، وعليه فهي تراعي الوضوح والعقلانية في اتخاذ قرارات المتعلقة بمنح القروض، ويتم ذلك من خلال سياسة إقراض تحدد وفقها سعر للقروض البنكية، وهذا الأخير يعتبر من أهم القرارات التي تساهم في صياغة سياسة تجارية للبنك، باعتبار أن تحديد سعر مناسب للقروض البنكية يعتبر من الأمور المعقدة التي تجد البنوك صعوبة في تحقيقها فهو يعد إشكالا بحد ذاته، وسيتم في هذا الفصل التعرف عليه.

المبحث الأول: تسعير القروض البنكية

تستخدم البنوك التجارية السعر كعامل محفز لجذب العملاء وحثهم على طلب قروضها، لذلك يثار التساؤل دائماً عن ماهية الأسعار التي يتقاضاها البنك مقابل القروض التي يمنحها وكذلك الآليات المستخدمة في تسعير تلك القروض مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في سعر القرض، وهو ما سيتم عرضه في هذا المبحث.

1-1 مفهوم وأهمية تسعير القروض البنكية:

سننتظر في هذا المطلب إلى مفهوم تسعير القروض البنكية وأهميته.

1-1-1 مفهوم تسعير القروض البنكية:

للسعر تعريفات عديدة فالبعض يعرفه بأنه: «أي شيء يمكن تبادله مقابل الحصول على سلعة أو خدمة»⁽¹⁾،

كما يعرف بأنه: «القيمة التي يدفعها المستهلك لبائع السلعة أو الخدمة لقاء الحصول عليها، وفي هذا المعنى يقصد بالسعر الوحدات النقدية التي يحددها البائع ويرتضي قبولها لقاء السلعة»⁽²⁾. أو هو: «القيمة التي يدفعها شخص ما مقابل الاستفادة من المزايا والفوائد التي تمثلها السلعة أو الخدمة موضوع اهتمامه»⁽³⁾.

بينما يرى آخرون أن: «السعر هو عملية موازية للمنافع التي يحصل عليها المشتري أو المستهلك بالقيم النقدية التي يمكن أن يدفعها، وهي عملية معقدة ترتبط باعتبارات اقتصادية وسلوكية متعددة، ويبنى مزيج الأسعار على دراسة متأنية للعوامل المؤثرة كالعرض والطلب وقدرة المستهلك على الدفع، وعلينا أن نعلم أن عدم الدقة في تحديد الأسعار سلاح ذو حدين، إما أن يفقدك عميلك وإما أن يفقدك ربحك، لذا فإن الإدارة عليها أن تضع استراتيجيات التسعير المناسبة»⁽⁴⁾.

ويعرف كذلك السعر بأنه: «يستخدم للتعبير عن وصف لقيمة الشيء، وقد يكون هذا الوصف مقاس بالنقود، وهنا قد تكون قيمة الشيء ليس فقط مادية مقاسة بالنقود، وإنما يكون تعبير عن الشيء من حيث القيمة وليس المنفعة، وعليه فإن السعر يعبر عن انعكاس وتجسيد لقيمة الشيء بالنسبة للمستهلك خلال فترة معينة محدودة»⁽⁵⁾.

(1) Jain Abhinandan & Jambhekar Ashok, **Marketing information products and services (a primer for librarians and information professionals)**, 4th edition, international developed research center, Canada, 1999, P 152.

(2) Mary Ann Pezzullo, **Marketing Financial Services**, 5th Edition, American Bankers Association, Washington, 1998, p 172.

(3) محمد إبراهيم عبيدات، **أساسيات التسعير في التسويق المعاصر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 19.

(4) محمود يوسف عقلة، **مفاهيم حديثة في التسويق البنكي**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2010، ص 190.

(5) وصفي عبد الرحمن النعسة، **التسويق المصرفي**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 220.

والسعر في البنوك أو ما يعرف بالتسعير البنكي هو: «الفوائد والعملات والأجور التي يتقاضاها البنك نظير الخدمات البنكية التي يقدمها للعملاء»، وعليه فالتسعير في البنوك يأخذ أشكالاً عديدة وتتضمن على سبيل المثال: معدل الفائدة للودائع التي يحتفظ بها لزيائنه، معدل الفائدة للقروض ... الخ⁽¹⁾.

ويعرف معدل الفائدة بأنه: «المتغير الاقتصادي الذي يوفق ويربط بين المقرضين والمقترضين في علاقات تمويلية، حيث يدفعه المقترض كتكلفة نظير استخدامه للأموال المقترضة لفترة زمنية محددة، ويأخذه المقترض كإيراد من القروض التي يمنحها، بحيث إذا احتفظ بها يكون قد ضحى بالعائد الذي يمكن أن يحصل عليه من عملية الإقراض، ولذلك يسمى تكلفة الفرصة البديلة»⁽²⁾.

كما يعرف معدل الفائدة على أنه: «أجرة المال المقترض أو ثمن استخدام الأموال أو العائد على رأس المال المستقر وهو عائد الزمن عند اقتراض الأموال مقابل تفضيل السيولة»⁽³⁾. ويعرف أيضاً على أنه: «أجر كراء النقود يلتزم المقترض بدفعه إلى البنك مقابل التنازل المؤقت على السيولة»⁽⁴⁾.

أما عملية التسعير فهي: «قرار وضع الأسعار الذي يتخذ من خلال عملية إدارية متكاملة مع مراعاة جملة أمور تتداخل في مفهوم السعر».

بينما تعرف سياسة التسعير بأنها: «تحديد لفئات أسعار الفائدة لمختلف أنواع القروض، ويترك للقائمين تحديد معدل الفائدة على ضوء دراسة لمركز طالب القرض وظروفه ودرجة أمان القرض ونوع النشاط الذي يمارسه ومدته ودرجة السيولة، وعلى أية حال لا يجب إغفال تكلفة الأموال التي يستخدمها البنك كمؤشر عند تحديد مستويات معدلات الفائدة»⁽⁵⁾.

وفي الأخير يمكن القول أن تسعير القروض البنكية هو وضع أسعار مناسبة لتغطية كافة التكاليف المصاحبة للعملية الائتمانية، كتكلفة الحصول على الأموال والتكاليف الأخرى المتعلقة بمنح القروض وكذا الحصول على الأرباح من جانب وأسعار منخفضة بما يكفي لاجتذاب الزبائن من جانب آخر⁽⁶⁾.

1-1-2 أهمية تسعير القروض البنكية:

تعتبر سياسة تحديد أسعار القروض من العمليات الصعبة والمعقدة ومن المشاكل التي تواجه البنوك، ذلك لما لها من دور فعال وكبير في فشل أو نجاح تلك البنوك⁽⁷⁾، وعليه يكون السعر بسياسته والقرارات

(1) تيسير العجاردة، التسويق المصرفي، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 281.

(2) خالد عيجولي، فعالية تخفيض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة العالمية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، أيام 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 5.

(3) طاهر حيدر حيدر، مبادئ الاستثمار، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص 61.

(4) شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 70.

(5) حنفي عبد الغفار ورسمية زكي قرياقص، البورصات والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص ص 120، 121.

(6) عبد المعطي رضا رشيد ومحفوظ جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 205.

(7) وصفي عبد الرحمن النعسة، مرجع سبق ذكره، ص 218.

المتصلة به من أكثر الأدوات، والعناصر المكونة لإستراتيجية البنك أهمية وحساسية بالنسبة للإدارة، كما أنه من أهم السياسات البيعية⁽¹⁾، حيث أن إيرادات البنك تعتمد في الأصل على سعر القروض التي يقدمها⁽²⁾، إذن فالسعر يعتبر محددًا أساسيًا لربحية البنك لكونه السعر الذي يدفعه الزبون مقابل القروض البنكية المقدمة والتي يحصل عليها⁽³⁾، لذلك يعتبر السعر من أحد أهم العوامل المؤثرة في اتخاذ العميل لقرار طلب القرض من عدمه⁽⁴⁾، إذ أن اختيار الزبون لطلب القرض يكون على أساس موقفه اتجاه السعر، ومن جهة أخرى يعتبر من أهم الوسائل التنافسية وأحد أدوات تحقيق أهداف البنك المنشودة⁽⁵⁾.

1-2-1 أهداف تسعير القروض البنكية:

نعني بأهداف التسعير الغايات التي تسعى البنوك لتحقيقها من وراء التسعير، وعليه فإن قرارات تحديد الأسعار في البنوك لا يمكن اتخاذها بمعزل عن أهداف البنك الأساسية المتصلة بالبقاء والاستمرار وتحقيق الربح وتعظيم القيمة السوقية للبنك والمنافسة وبناء سمعة جيدة لدى زبائن البنك وغيرها، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات وهي:

1-2-1-1 الأهداف المرتبطة بالتعامل:

وتشمل هذه المجموعة تحقيق عدة أهداف هي:

1-1-2-1 الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الزبائن:

ونعني بالحصصة السوقية حجم عملاء البنك في السوق منسوبا إلى حجم عملاء البنوك الأخرى، أي الجمهور البنكي، لذلك نجد أن بعض البنوك تهدف من تسعيرها للقروض إلى الحفاظ على هذه النسبة من العملاء في السوق أو زيادة هذه النسبة، ويكون عنصر التسعير هو أحد الأدوات التي تستخدم لتحقيق ذلك، حيث يلاحظ أن بعض البنوك تزداد حصتها السوقية مقارنة بالبنوك الأخرى حتى لو كان هناك كساد على القروض البنكية، ولكن هذه البنوك قد تحقق زيادات في الحصص السوقية بسبب انتهاز سياسات تسعيرية محددة، وعليه فإن زيادة قاعدة الزبون تعد من الأهداف الرئيسية عند وضع السعر⁽⁶⁾.

1-2-1-2 تحقيق أكبر حصة سوقية داخل السوق:

حيث تلجأ البنوك في مثل هذه الحالة إلى تخفيض أسعارها أي إلى طرح قروضها بسعر التكلفة أو أقل في سبيل جمع أكبر حصة سوقية ممكنة وعلى أن هذا التسعير قد يخفض من حجم الأرباح على

(1) كريمة ربحي، تسويق الخدمات المصرفية، مداخلة مقدمة في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، 2008، جامعة البليدة، الجزائر، ص 371.

(2) تيسير العجارمة، مرجع سبق ذكره، ص 281.

(3) وصفي عبد الرحمن النعسة، مرجع سبق ذكره، ص 222.

(4) زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 310.

(5) كريمة ربحي، مرجع سبق ذكره، ص 371.

(6) تيسير العجارمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 285، 286.

المدى القصير إلا أنه سوف يؤدي إلى زيادة الأرباح على المدى الطويل، فكلما زادت حصة البنك في السوق زادت أرباحه⁽¹⁾.

1-2-2-1 الأهداف المرتبطة بالأرباح:

وتشمل هذه المجموعة تحقيق الأهداف التالية:

1-2-2-1 تحقيق قدر مناسب من الربح على المدى القصير والطويل:

يعد هدف الربح واحد من الأهداف الأساسية لكل البنوك وهو ما يعني تحقيق معدلات معقولة من الأرباح التي تعتبر مطلباً أساسياً للمساهمين أو المالكين للأسهم، ويتفاوت مستوى الربح المطلوب من مصرف إلى آخر حسب المستوى الذي ترضى عنه الإدارة، وحسب أولوية الهدف لباقي الأهداف الرئيسية الأخرى.

وهنا ربما تتعلق الأسعار بتعظيم الربح الحالي، والتي تعنى أن السعر على الرغم من تقديم بعض الأولويات مثل هيكل الكلفة والإستراتيجيات على المدى الطويل، فالبنوك عادة تأخذ بمنظور المدى القصير ولكنه قد يحقق لها أرباح سريعة لبعض أنواع القروض فقط⁽²⁾.

1-2-2-1 تعظيم العائد على الاستثمار:

يرتبط هدف العائد على الاستثمار بالنقطة السابقة - الربح - ترغب جميع البنوك بتحقيق عائد على الاستثمار مقبولاً لدى المستثمرين⁽³⁾، حيث يكون الهدف من التسعير هو توثيق نسبة عائد على مستوى الأموال المستثمرة في البنك منها تقوم إدارة البنك بتحديد الأسعار على أساس تحقيق النسبة التي يمكن قبولها من قبل المستثمرين لأموالهم في البنك، وهذا الهدف يتطلب معلومات دقيقة وكثيرة حول مراكز التكلفة وحجم الإيرادات المتوقعة لتحديد مستوى العائد على الاستثمار⁽⁴⁾.

1-2-3 أهداف لمواجهة مواقف معينة:

وتشمل هذه المجموعة تحقيق الأهداف التالية:

1-3-2-1 المحافظة على الصورة الذهنية لدى الزبائن:

بعض البنوك تعتبر الوضع الراهن لها في السوق أنه مثالي ولهذا فهي تحاول المحافظة عليه بنفس الحصة السوقية وبدون إيجاد صراعات مع المنافسين بل العمل على تحقيق نوع عن استقرار الأسعار، وهذا يؤدي إلى توليد صورة إيجابية لدى العملاء الناجم عن استقرار الأسعار وهو شيء محبذ للجمهور، حيث

(1) عبد الجبار منديل، أسس التسويق الحديث، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 113.

(2) تيسير العجارمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 286، 287.

(3) نظام موسى سويدان وشفيق إبراهيم حداد، التسويق (مفاهيم معاصرة)، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 261.

(4) تيسير العجارمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 288، 289.

الزبون بفضل بالنسبة للأسعار إما الانخفاض أو الاستقرار وعليه للمحافظة على الوضع الراهن يحاول البنك التركيز على هذه الأبعاد سالفه الذكر (1).

1-2-3-2 مواجهة المنافسة من قبل البنوك الأخرى العاملة في السوق البنكية:

تركز البنوك على المنافسة السعرية لكسب حصة سوقية على حساب المنافسين اعتمادًا على السعر، فحتى تستطيع البنوك المنافسة بشكل فاعل على أساس السعر يجب عليها أن تمنح قروضًا بكلفة قليلة، فلو أن جميع البنوك تقدم قروضًا معينة بسعر متشابه، فإن البنك الذي يمنح قروضًا بالكلفة المنخفضة يكون الأكثر قدرة على تحقيق أرباح أكبر (2).

1-2-3-3 المحافظة على الحصة السوقية في السوق البنكية:

تهدف كل البنوك إلى البقاء في السوق حتى ولو تحملت بعض الخسائر على المدى القصير، ما يعني أن السعر يجب أن يتصف بالمرونة والتكيف مع الأوضاع التنافسية في السوق، إذن هدف البقاء في السوق من الأهداف الأساسية للبنك، وتهتم البنوك التي تمتلك قدرات كبيرة، وتعمل في الأسواق ذات منافسة شديدة بالتغيير المستمر في مستوى الطلب على قروضها بهدف البقاء، ويصبح من الأهداف الرئيسية وذا أولوية عالية (3).

1-3-1 العوامل المؤثرة على تسعير القروض البنكية:

بعد أن يقوم البنك بتحديد الأهداف التي ينبغي تحقيقها من عملية التسعير فإنه بإمكانه الوصول إلى قرار سليم لتسعير القروض البنكية، ولكن بعد أخذ بنظر الاعتبار العوامل التي تؤثر على قرارات التسعير للقروض البنكية.

إن العوامل المؤثرة على قرارات تسعير القروض البنكية لا تختلف في الجوهر كثيرًا على تلك التي تؤثر على عملية التسعير للمنتجات بشكل عام ولكن مع خصوصية معينة، وهذه الخصوصية نابعة من طبيعة العمل البنكي (4)، وعليه فإن بالإمكان تقسيمها إلى مجموعتين هي:

1-3-1 العوامل العامة:

هذه المجموعة تشمل العديد من العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحديد الأسعار لمختلف أنواع القروض البنكية، وهي:

1-1-3-1 العوامل الداخلية:

وهي مجموعة العوامل المرتبطة بالبيئة الداخلية للبنك وتتضمن إستراتيجية البنك، التكاليف، ثم تنظيم عملية التسعير.

(1) المرجع السابق، ص 288.

(2) نظام موسى سويدان وشفيق إبراهيم حداد، مرجع سبق ذكره، ص 261.

(3) تيسير العجارمة، مرجع سبق ذكره، ص 288.

(4) وصفي عبد الرحمن النعسة، مرجع سبق ذكره، ص 224.

- الأهداف الإستراتيجية للبنك:

يعتبر السعر أحد أدوات الإستراتيجية التي تستطيع إدارة البنك من خلالها تحقيق الأهداف المنظورة⁽¹⁾، فإن أي إستراتيجية يجب أن تصاغ في ضوء الدراسة والفهم العميقين، بحيث يجب على إدارة البنك عند وضع إستراتيجياتها المتعلقة بتسعير القروض البنكية أن تأخذ بعين الاعتبار مدى قبول العميل لذلك السعر لأنه في النهاية هو الذي يحدد ما إذا كان السعر مناسباً أولاً⁽²⁾.

- التكاليف:

تلعب التكاليف دوراً رئيسياً في وضع الأساس الذي تعتمد عليه إدارة البنك في تحديد سعر القروض، حيث أنه من المفترض أن أي سعر يتم وصفه أن يكون كافياً لتغطية التكاليف⁽³⁾، والتي تشمل على تكلفة الحصول على الأموال وتكاليف المخاطرة التي يتحملها البنك عند الإقراض وتكاليف التشغيل والتي تتمثل في دورها في تكلفة القيام بالعمليات الإدارية اللازمة لمنح القروض⁽⁴⁾.

إن الكثير من البنوك تعمل لكي تكون قروضها ذات تكلفة منخفضة، فإذا كانت تكاليفها منخفضة فبإمكانها أن تضع أسعار منخفضة تؤدي بدورها إلى أرباح، وبما أن السعر يجب أن يغطي هذه التكاليف لذلك على المسؤولين أن يراقبوا هذه الكلفة بدقة⁽⁵⁾.

- تنظيم عملية التسعير:

وضمن هذا السياق فإن إدارة البنك يجب أن تحدد الجهة التنظيمية التي تقع على عاتقها مسؤولية تحديد الأسعار وتفاوت البنوك فيما بينها في هذا المجال وذلك طبقاً لحجمها⁽⁶⁾، حيث أن الأسعار غالباً تقرر من الإدارة العليا في البنوك الكبيرة، وعليه فالإدارة العليا هي التي تضع أهداف التسعير والسياسات التسعيرية⁽⁷⁾.

1-3-1-2 العوامل الخارجية:

وهي مجموعة العوامل المرتبطة بالبيئة التي تعمل فيها البنوك وتتمثل في طبيعة السوق والطلب، المنافسة.

(1) ناجي صالح معلا، أصول التسويق المصرفي، الطبعة الأولى، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1994، ص 158.

(2) صادق صفيح وأحمد يقور، التسويق المصرفي وسلوك المستهلك، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 74.

(3) ناجي صالح معلا، مرجع سبق ذكره، ص 159.

(4) محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 400.

(5) واصفي عبد الرحمن النعسة، مرجع سبق ذكره، ص 227.

(6) ناجي صالح معلا، مرجع سبق ذكره، ص 160.

(7) واصفي عبد الرحمن النعسة، مرجع سبق ذكره، ص 228.

- طبيعة السوق والطلب:

يعتبر السوق والطلب على القروض البنكية من الاعتبارات التي يولى لها الاهتمام في تحديد مستويات القسوى للأسعار⁽¹⁾، كل العملاء يوازنون سعر القرض مقابل فوائد طلبه⁽²⁾، لذلك على إدارة البنك قبل تحديد السعر أن تفهم طبيعة العلاقة بين سعر القروض والطلب عليها ودراسة جميع الجوانب التي قد تؤثر في الطلب على القروض البنكية⁽³⁾.

- المنافسة:

يمكن أن تكون المنافسة على أساس سعري، كما يمكن أن تكون على أساس غير سعري، وبالنسبة للبنوك فقد تضاءلت أهمية المنافسة السعرية فيما بينها، لأن المنافسة السعرية ينتج عنها حرب أسعار لا تخدم أحدًا بل يكون لها نتائج سلبية على أرباح البنوك، بل ربما على بقاء واستمرارية بعضها⁽⁴⁾. وينطوي التحليل الفعال للمنافسين على عملية فهم متعمقة للوضع التنافسي لكل بنك ومجالات المنافسة واتجاهاتها ونقاط القوة والضعف لكل بنك⁽⁵⁾.

1-3-2 العوامل الخاصة:

فضلاً عن العوامل السابقة فإن هناك عوامل أخرى ذات العلاقة بخصوصية العمل البنكي، والتي ينبغي على البنك مراعاتها عند وضع السياسة التسعيرية للقروض البنكية، ومنها:

1-3-2-1 إدراكات المستهلكين للسعر:

مهما كان مستوى السعر الذي يحدده البنك لما يقدمه من قروض فإن العميل في النهاية هو الذي سيقدر فيما إذا كان السعر مناسباً أم لا ولهذا فإن على إدارة البنك وهي بصدد وضع إستراتيجيتها السعرية أن تأخذ في الاعتبار الكيفية التي يدرك بها العملاء السعر وكيف تؤثر إدراكاتهم هذه على قرارات طلبهم للقروض البنكية⁽⁶⁾.

1-3-2-2 كفاءة الإدارة:

وتعني قدرة على تحقيق أهدافه بأقل تكلفة ممكنة إذ أنه كلما كانت لإدارة البنك القدرة للاستفادة من إمكانيات البنك المتاحة كلما انخفضت تكاليف التشغيل واتساع المدى الذي يمكن التحرك فيه لتسعير القروض البنكية⁽⁷⁾.

(1) صادق صفيح وأحمد يقور، مرجع سبق ذكره، ص 74.

(2) واصف عبد الرحمن النعسة، مرجع سبق ذكره، ص 228.

(3) ناجي صالح معلا، مرجع سبق ذكره، ص 161.

(4) زياد رمضان ومحفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص 311.

(5) ناجي صالح معلا، مرجع سبق ذكره، ص 95.

(6) المرجع السابق، ص 165.

(7) صادق صفيح وأحمد يقور، مرجع سبق ذكره، ص 230.

1-3-2-3 الاتفاقيات مع البنوك الأخرى:

حيث في الكثير من الحالات قد تتفق البنوك تحت رعاية اتحاد البنوك مثلاً على تحديد سقف أسعار بعض القروض.

1-3-2-4 القوانين والأنظمة المعمول بها:

فأسعار القروض البنكية تخضع للرقابة المستمرة من طرف البنك المركزي والسلطات النقدية في أي بلد⁽¹⁾.

1-4 آليات تسعير القروض البنكية:

إن اختيار إدارة البنك لطريقة التسعير المناسبة يعتمد على مجموعة من العوامل والاعتبارات، وإذا ما أخذت الإدارة في حسابها هذه العوامل فإنه سيكون أمامها مجموعة من الطرق البديلة في تسعير قروضها، ويتعين عليها أن تختار منها ما يناسب ظروف البنك وأهدافه وتتمثل هذه الطرق البديلة فيما يلي:

1-4-1 التسعير على أساس إضافة هامش ربح إلى التكلفة:

تعتبر طريقة التسعير بإضافة هامش ربح إلى التكلفة من أبسط طرق التسعير، وطبقاً لهذه الطريقة فإنه يتم إضافة هامش ربح معياري إلى التكلفة الكلية للقروض، وينطوي من تطبيق هذه الطريقة في التسعير على المزايا التالية:

- في حالة المعرفة بهيكل التكاليف الخاصة بالقروض فإن عملية التسعير تصبح مهمة سهلة؛
- يؤدي استخدام هذه الطريقة من قبل البنوك (التي تتشابه فيما تقدمه من قروض) إلى التقليل من المنافسة السعرية؛
- تقليل اهتمام إدارة البنوك بالتفاوت في الطلب الذي ينجم من اختلاف السعر.

1-4-2 التسعير على أساس الربح المستهدف:

ترتكز هذه الطريقة كسابقتها على عنصر التكاليف، وطبقاً لهذه الطريقة فإن السعر يتحدد بمستوى الربح الذي تهدف إلى تحقيقه إدارة البنك بالنسبة للقروض البنكية محل التسعير⁽²⁾، كما أنها تعتمد على تحليل نقطة التعادل وهي النقطة التي عندما يصل إليها البنك لا يحقق ربحاً ولا خسارة⁽³⁾، فإن على إدارة المصرف أن تحدد القيمة السوقية التي ينطوي عليها حجم التعامل عند نقطة التعادل وهنا فإنه يتعين على الإدارة تحقيق الحصة السوقية التي تمكن من الوصول إلى مستوى الربح المطلوب⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ سيدي مجد ساهل، دور التوجه التسويقي في المصرف وأهمية المزيج التسويقي في اتخاذ القرارات المصرفية، 2010، مداخلة مقدمة في جامعة تلمسان، الجزائر، ص 15.

⁽²⁾ ناجي صالح معلا، مرجع سبق ذكره، ص ص 171، 172.

⁽³⁾ جمعي عماري، التسويق في المؤسسة المصرفية الجزائرية، مداخلة مقدمة في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي، 2009، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 38.

⁽⁴⁾ ناجي صالح معلا، مرجع سبق ذكره، ص 174.

1-4-3 تحديد السعر على أساس القيمة المتوقعة:

يميل عدد من البنوك إلى تقليد المؤسسات الصناعية في تحديد أسعارها على أساس القيمة المتوقعة التي يدركها العميل في القروض البنكية، ويتطلب نظام التسعير طبقاً لهذه الطريقة من إدارة البنك تقدير حجم القروض المتوقع منحها عند مستوى معين من السعر، بالإضافة إلى تقدير القيمة التي يكون العميل (على استعداد لدفعها مقابل) القروض البنكية المقدمة وبإضافة هذه القيم إلى متوسط سعر المنافسة فإن ذلك سيزودنا بسعر القيمة الإجمالية للقروض.

إن استخدام مثل هذه الطريقة في تسعير القروض البنكية يعكس الفهم التام في جانب إدارة البنك لهيكل التكاليف الخاص بالبنك والبنوك المنافسة الأخرى، وبدون هذا الفهم العميق فإن حساب السعر بين البنوك المنافسة غالباً ما يكون مستحيلاً.

1-4-4 التسعير حسب سعر السوق:

طبقاً لهذه الطريقة في التسعير فإن البنك يترك المبادرة للبنوك الرئيسية المنافسة لتحديد السعر، وتقوم البنوك الأخرى الصغيرة بإتباع البنك القائد في تسعير القروض البنكية، ونظراً لأن قيادات السعر عادة ما تكون من البنوك الأخرى، فإن استخدام إدارة البنك لهذه الطريقة في تسعير قروضها يجب أن يتم بقدر كبير من الحذر نظراً للمخاطر التي ينطوي عليها تطبيق مثل هذه الطريقة، وتكمن أهم هذه المخاطر في إعطاء زمام المبادرة الإستراتيجية للمنافسين بالإضافة إلى التهديدات التي يمكن أن تنتج عن التغيرات المفاجئة في الأسعار والتي تحدث بسبب دخول مؤسسات مالية جديدة إلى السوق.

1-4-5 التسعير على أساس العلاقة مع العميل:

تقوم هذه الطريقة على أساس إعطاء عروض خاصة في أسعار القروض البنكية لبعض فئات العملاء، فهناك عدد من العملاء الذين يتمتعون برعاية خاصة من جانب إدارة البنك، وبناءً عليه فإن السعر يتحدد على أساس تقييم العلاقة الإجمالية مع العميل، وبالتالي فإن إدارة البنك تكون على استعداد لقبول هوامش ربح منخفضة مقابل الاحتفاظ بالعميل⁽¹⁾.

(1) المرجع السابق، ص ص 175، 176.

المبحث الثاني: آلية التكلفة لتسعير القروض البنكية

توجد آليات مختلفة لتسعير القروض البنكية، إلا أن آلية تحديد السعر انطلاقاً من التكلفة هي الأكثر استعمالاً، باعتبار أن التكاليف هي عناصر أو مدخلات ملموسة يمكن حسابها بسهولة، وعليه يتم التركيز عليها لعرض مختلف عناصر تكلفة القرض بدءاً من تكلفة الأموال المستخدمة في القرض مروراً بالتكاليف التشغيلية الخاصة بإنتاج القرض، وصولاً إلى قياس خطر القرض.

2-1 قياس تكلفة الأموال:

تعتبر تكلفة الأموال محدداً أساسياً لتكلفة القروض التي يقدمها البنك التجاري سواءً تعلق الأمر بأموال الملكية أو من الودائع، حيث يبحث البنك عن توليفة المثلى من الموارد الأقل تكلفة التي تسمح له بتحقيق أعلى عائد دون تحمل مخاطر مرتفعة، والتحديد الدقيق لهذه التكلفة يسمح للبنك بمعرفة العائد الواجب الحصول عليه من الاستخدامات، وبالتالي تسعير القروض التي يمنحها بدقة⁽¹⁾.

حيث يعتمد البنك التجاري على نوعين من الأموال وهي:

2-1-1-2 تكلفة حقوق الملكية:

يعتبر موضوع حقوق الملكية من المواضيع الهامة والرئيسية في مجال القروض البنكية، وذلك كون حقوق الملكية تلعب دوراً هاماً في ضمان عائد مناسب لأصحاب الملكية⁽²⁾.

2-1-1-2-1 تعريف حقوق الملكية:

تعرف حقوق الملكية بأنها: «المعدل الواجب على البنك أن يحققه في استثماراته حتى يستطيع أن يحافظ على قيمته في السوق وأن يجتذب إليه الأموال التي يحتاجها»⁽³⁾.
وتعرف أيضاً أنها: «الحد الأدنى من العائد الذي يأمل المساهم في الحصول عليه نظير قبوله بالخطر»⁽⁴⁾.

2-1-1-2 نماذج قياس حقوق الملكية:

على الرغم من عدم إمكانية تحديد العائد المطلوب على أموال الملكية بطريقة مباشرة، إلا أن هنالك عدة طرق لحساب العائد المطلوب على هذه الأموال⁽⁵⁾، ونذكر منها ما يلي:

- طريقة معدل النمو الثابت "تمودج جوردين":

تقتض هذه الطريقة أن أرباح الأسهم العادية تنمو بمعدل ثابت، ويتم حساب معدل العائد المطلوب على الملكية باستخدام العلاقة التالية⁽⁶⁾:

(1) منير إبراهيم الهندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 55.

(2) أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص 34.

(3) زياد رمضان، الإدارة المالية في شركات المساهمة، دار الصفاء، عمان، 1998، ص 317.

(4) Joel Bessis, Gestion des Risques et Gestion Actifs-Passifs des Banques, Dalloz, Paris, 1995, P 262.

(5) محمد صالح الحناوي وسيدة عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 215.

(6) محمد صالح الحناوي وجمال إبراهيم العيد، الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 276.

$$\text{معدل العائد المطلوب} = \frac{\text{معدل العائد المطلوب على الأسهم العادية}}{\text{النسبة المئوية لتكلفة الإصدار}}$$

- نموذج معدل العائد المعدل بالخطر "نموذج الخطر MEDAF":

يفترض هذا النموذج أن الملاك يطالبون بمستوى معين من العائد المضمون الخالي من المخاطر، إضافة إلى تعويض يتناسب مع حجم المخاطر، ويتم حسابه حسب هذه العلاقة⁽¹⁾:

$$R = r + \beta \pi$$

حيث: R : معدل العائد المطلوب.

r : معدل الفائدة الخالي من المخاطر.

β : مقياس المخاطر العامة.

π : معدل خطر السوق.

2-1-2 تكلفة إعادة التمويل:

بالإضافة إلى تكلفة حقوق الملكية سنتطرق إلى تكلفة إعادة التمويل باعتبار أن الودائع التي يحصل عليها البنك لها دور توفير السيولة للبنك.

2-1-2-1 مفهوم تكلفة إعادة التمويل:

تتمثل بالأساس في الودائع بمختلف أنواعها إضافة إلى مصادر حديثة للسيولة أو ما يسمى بودائع السوق النقدية، حيث يتحمل البنك في سبيل حصوله على موارد فائدة يدفعها لأصحاب الودائع نظير تخليهم على أموالهم، كما يحاول البنك تحقيق أقل تكلفة ممكنة لهذه الموارد بدون تحمل مخاطر⁽²⁾.

2-2-1-2 نماذج قياس تكلفة إعادة التمويل:

وتتمثل طرق قياس تكلفة الودائع في البنوك فيما يلي:

- متوسط التكلفة الفعلية للأموال:

وهي الطريقة الأكثر شيوعاً في تقدير تكلفة الأموال في البنوك، حيث تركز على خليط الأموال الذي استخدمه البنك بالفعل في الماضي، ومعدلات الفائدة التي سبق دفعها لكل نوع من هذه الأموال، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية⁽³⁾:

$$\text{التكلفة المتوسطة المرجحة للأموال} = \frac{\text{إجمالي الفائدة المدفوعة}}{\text{إجمالي مصادر الأموال}}$$

(1) محمد صالح الحناوي وسيدة عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 212.

(2) أحمد أبو الفتوح الناقية، مرجع سبق ذكره، ص 34.

(3) محمد صالح الحناوي وسيدة عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 292، 293.

– التكلفة الحدية للأموال:

على عكس الطريقة الأولى التي تعتمد على التكلفة التاريخية للأموال، فإن التكلفة الحدية للأموال تنتظر إلى ما يحدثه قرار التمويل الحالي في المستقبل، فهي تركز على ما أضافه مصدر التمويل الجديد إلى تكلفة الأموال، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية⁽¹⁾:

$$\frac{\text{إجمالي تكاليف التمويل}}{\text{الأموال الجديدة}} = \text{التكلفة الحدية للأموال}$$

– تكلفة الأموال المرجحة بالأوزان CMPC:

بعد معرفة كل من تكلفة حقوق الملكية، وقياس الموارد الخارجية نأتي إلى حساب تكلفة الأموال المرجحة بالأوزان، وهذا بإضافة تكلفة الديون المالية إلى العائد على الأموال الخاصة، وفق العلاقة التالية⁽²⁾:

$$\text{CMPC} = \text{Ke} (\text{CP} / \text{CE}) + \text{Ki} (\text{D} / \text{CE})$$

حيث: CP: تمثل الأموال الخاصة.

D: الديون المالية.

CE: إجمالي الموارد الصافية.

Ke: تكلفة حقوق الملكية.

Ki: تكلفة الديون المالية بعد الضريبة.

وبالتالي فإن تكلفة الأموال المحصل عليها داخل البنك تتوقف بالأساس على الخليط المكون لهيكله المالي، فعلى البنك أن يسعى جاهداً إلى توجيه كافة قراراته وجهوده نحو الموارد المتاحة حتى يتسنى له الحفاظ على معدل أكثر تنافسية لاستخداماته⁽³⁾.

2-2 قياس تكاليف التشغيل:

تعتبر تكاليف التشغيل من البنود الأساسية في النشاط البنكي، لذلك فلا بد لإدارة البنك من تقدير هذه التكلفة، لأنها تعتبر العامل الأساسي لأداء الخدمات البنكية، إذن فتكلفة التشغيل تعتبر محددًا أساسيًا لحساب تكلفة القروض الممنوحة، بحيث ينبغي أخذها على محمل الجد في قرارات تسعيره.

(1) المرجع السابق، ص 296.

(2) منير إبراهيم الهندي، مرجع سبق ذكره، ص 96.

(3) أحمد أبو الفتوح الناقية، مرجع سبق ذكره، ص 37.

1-2-2 تعريف تكاليف التشغيل:

يقصد بتكاليف التشغيل مجموع التكاليف الثابتة والمتغيرة الخاصة بمزاولة النشاط بالبنك، أي تكاليف الأراضي والعقارات والمباني والتجهيزات الثابتة للفروع والإدارات، والتي تتصف بدرجة عالية من الثبات يضاف إلى ذلك تكاليف الأجور والحوافز⁽¹⁾.

2-2-2 تصنيفات التكاليف التشغيلية:

يتحمل البنك في سبيل تقديم القروض إلى الجمهور نوعين من التكاليف وهي:

1-2-2-2 التكاليف المباشرة:

تعتبر التكاليف المباشرة عن مجموع التكاليف التي يتم تحميلها لتكاليف القروض مباشرة وغالبًا ما تضم العناصر التالية:
- تكلفة الأجور:

وتتمثل في تكلفة العنصر البشري المرتبطة بأداء الخدمات البنكية، وغالبًا ما تمثل نسبة كبيرة من التكاليف المباشرة في البنك، وتضم تكلفة الأجور كل ما يتحمله البنك من أجور نقدية تدفع للعاملين.
- المصاريف العقارية:

تعتبر المصاريف العقارية عن مجموع تكاليف التسيير والاهتلاكات الخاصة والتجهيزات التابعة لها⁽²⁾.

- مصاريف الإعلام الآلي:

وتضم مصاريف تطوير ومصاريف الشبكات والمعالجة والتي تتعلق بكافة مصاريف استغلال أجهزة الإعلام الآلي المتوفرة بالبنك.
- النفقات العامة:

وهي متنوعة ذات مصادر مختلفة وتتمثل في جميع لوازم العمل اليومي داخل الأقسام (الأوراق، الطوابع، السجلات ... الخ)، إضافة إلى مصاريف نقل العمال⁽³⁾.

ويتم تحصيل التكاليف المباشرة لمراكز الربحية ويقصد بها مجموعة الأقسام الفنية التي يؤدي البنك من خلالها عمله ونشاطه اليومي إزاء العملاء⁽⁴⁾، وهي بذلك مراكز تساهم بشكل مباشر في تكوين نتيجة البنك وذلك عن طريق قيامه بأنشطة ذات طبيعة مالية أو تجارية تقدم للجمهور مقابل عمولة أو فائدة، ومن أمثلة هذه المراكز نذكر: مراكز منح القروض، مراكز تسيير الحسابات ... الخ⁽⁵⁾.

(1) أحمد محسن الخضير، التسويق المصرفي، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص 316.

(2) عطية أحمد هاشم ومحمود محمد عبد ربه، النظام المحاسبي ونظام محاسبة التكاليف في المنشآت الخدمية، الدار الجامعية، عين شمس، 2002، ص 12.

(3) عبد الله جعفر نعمة، محاسبة التكاليف في البنوك التجارية، دار الشروق، عمان، 2002، ص 154.

(4) C. Jemenez et Jean M Errera. Pilotage Bancaire et Control Interne, édition Eska, Paris, 1999, P 26.

(5) عبد الله جعفر نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

2-2-2-2 التكاليف الغير مباشرة:

وهي تكاليف تضم كل مصاريف المديریات، الأقسام والوحدات المساعدة، ولا يمكن تحميلها إلى منتج أو قسم معين على وجه الخصوص، وتعتبر هذه التكاليف أحد الأمور الصعبة التي تواجهها البنوك التجارية في تحديد خدماتها، ومنها تحديد تكلفة قروضها باعتبار أن منح القروض أحد الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية⁽¹⁾.

ويتم تحميل هذا النوع من التكاليف لمراكز التكلفة، وتعرف بأنها المراكز التي تساعد مراكز إنتاج الخدمات البنكية في أداء عملها، وتوفر لها مستلزمات العمل وظروفه المساعدة، لذلك فإن وجودها ضروري لنشاط البنك على الرغم من أنها مراكز غير مدرة للعائد⁽²⁾.

3-2-2 حساب التكاليف التشغيلية:

بعد الانتهاء من تحديد التكاليف المباشرة والغير مباشرة يقوم محاسب التكاليف بحساب التكاليف التشغيلية الخاصة بكل مركز، وذلك بغية الوقوف وراء نصيب القروض الممنوحة من تكاليف التشغيل باستخدام إحدى الطرق التالية:

1-3-2-2 التكلفة المتوسطة للعمليات:

يتم حساب التكلفة التشغيلية باستخدام الوسط الحسابي لمجموع عمليات منح القروض وفق العلاقة التالية⁽³⁾:

$$\frac{\text{التكلفة التشغيلية لمجموع عمليات منح القروض}}{\text{عدد العمليات المنجزة}} = \text{التكلفة المتوسطة لعملية منح القروض}$$

2-3-2-2 التكلفة المعيارية:

تعرف التكلفة المعيارية على أنها التكلفة المتوقعة في ظروف العمل الطبيعي، لذلك فهي تمثل قاعدة يجب احترامها خلال فترة معينة، أما الطريقة الأكثر شيوعاً لتحديد التكلفة المعيارية فهي التوقع بحجم العمليات التي سيقوم بها المركز التشغيلي عند بداية السنة المالية واعتمادها كأساس في حساب التكلفة التشغيلية للعمليات البنكية⁽⁴⁾.

(1) المرجع السابق، ص 38.

(2) المرجع نفسه، ص 18.

(3) عطية أحمد هاشم ومحمود محمد عبد ربه، مرجع سبق ذكره، ص 15.

(4) المرجع السابق، ص 28.

2-2-3-3 تكلفة السوق:

يمكن أيضا تحديد تكلفة التشغيل الخاصة بعملية منح القروض على أساس السعر السائد في السوق وذلك عن طريق المقارنة مع التكاليف المحققة من قبل البنوك الأخرى، ومن عيوب هذه الطريقة صعوبة الحصول على مثل هذه المعلومات⁽¹⁾.

وتهدف هذه الطرق إلى معرفة تكلفة التشغيل الخاصة بمركز تسير القروض، وذلك بغية الوقوف وراء نصيب القروض الممنوحة من تكاليف التشغيل.

2-3 قياس تكلفة خطر القرض:

يعتبر خطر القرض من أهم الأخطار التي تعايشها البنوك التجارية الحالية، مهما كانت خبرة هذه الأخيرة ودقة الدراسة الائتمانية التي قامت بها يستحيل عليها التغطية الكلية لهذه الأخطار. ومهمة البنوك تنحصر في جعل نسبة الخطر مقبولة، وبالتالي فإن كل قرض أو قرار ائتماني يحمل درجة في المخاطر عادة ما تدخل بشكل مباشر في التكلفة وتحسب في سعر القرض.

2-3-1 تعريف خطر القرض:

قبل التطرق لمفهوم مخاطر القروض نقوم بتعريف الخطر والمخاطرة فيما يلي: توجد للمخاطرة عدة تعاريف تعكس وجهات نظر الباحثين المختلفة حول هذا المفهوم. ويقصد بمصطلح المخاطرة التعرض لظرف معاكس⁽²⁾، ويقصد بها كذلك احتمال حدوث انحراف معاكس عن نتيجة منشودة تكون متوقعة⁽³⁾.

وقد تم تعريف المخاطرة في قاموس (ويبستر "Webster") بأنها: «إمكانية التعرض إلى الخسارة أو الضرر أو المجازفة، من هنا فإن المخاطرة تتضمن احتمال حصول أحداث غير مرغوب بها»⁽⁴⁾. كما يمكن تعريف المخاطرة بأنها: «عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية»⁽⁵⁾.

عندما ترتبط المخاطرة بالقرض ينتج عنها ما يسمى "مخطر القرض" وهو من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك، ويعرف مخطر القرض على أنه العجز الكلي أو الجزئي عند التسديد من قبل العميل في الوقت المتفق عليه⁽⁶⁾.

ويعرف أيضا على أنه: «عدم إمكانية التقدير المطلق لتلقي الأرباح المرجوة والمتوقعة من عملية توظيف الأموال»⁽⁷⁾.

(1) عبد الله جعفر نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 59.

(2) طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 14.

(3) المرجع السابق، ص 17.

(4) فلاح الحسيني ومؤيد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 165.

(5) منير إبراهيم الهندي، إدارة المالية (مدخل تحليل معاصر)، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص 13.

(6) محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 79.

(7) حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2002، ص 175.

ومن خلال التعريفين السابقين نستنتج أن خطر القرض هو مخاطرة ذات معنيين، الأول يتمثل في عجز المقرض عن التسديد، والثاني في احتمال الخسارة، أي لا يمكن فصل المخاطرة عن القرض.

2-3-2 طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك:

هناك عدة مخاطر تتعرض لها البنوك التجارية، وسنتطرق لأهم المخاطر التي تواجه البنك عند قيامه بعملية تسعير القروض فيما يلي:

1-2-3-2 الخطر الائتماني:

ويعتبر أهم خطر بالنسبة للبنك، فالمقرض قد لا يسدد ما عليه من دين لسبب أو لآخر، كما يمكن للبنك أن يعجز عن تحصيل أمواله في تواريخ التحصيل لنفس الأسباب، وهو ما أثبتته الخبرات العملية للصيرفة، طالما أن ضمانات القروض مهما كان نوعها وحجمها، أحياناً فهي غير كافية لتغطية قيم القروض كلها، على اعتبار أن تحصيل القرض غير المسدد يستوجب إتباع إجراءات قانونية تكلف البنك مصاريف تؤثر على مردوده المالي من جهة وتفتت عليه فرص أخرى لتوظيف أمواله، نظراً للزمن الذي تتطلبه إجراءات المنازعات على القروض غير مسددة.

إن حدة هذا الخطر تزداد شدتها كلما كانت الأموال المقرضة مملوكة للغير في شكل ودائع لدى البنك اعتمد عليها في تقديم القروض، بحيث في هذه الحالة يتحمل البنك تكاليف مضاعفة ناتجة عن عدم تسديد أصل القرض وفوائده فضلاً عن تحمله نفقات عمليات الإيداع (الفوائد) والوفاء عند حلول آجالها، وهو ما يمكن أن يترتب عنه عسراً مالياً قد يؤدي بالبنك إلى حالة إفلاس أو في أحسن الأحوال قد تسوء سمعة البنك وتهتز ثقته اتجاه زبائنه⁽¹⁾.

2-2-3-2 خطر السيولة:

وهو خطر الشح في الموارد المالية لدى البنك، بحيث يمكن أن يقع البنك في أزمة سيولة، ويترتب عليه عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته المستحقة، وكل ذلك بسبب عدم قدرة البنك على جذب ودائع جديدة من العملاء أو بسبب ضعف البنك في إدارة الموجودات والمطلوبات، بحيث يحدث عدم توافق زمني بين آجال استحقاق القروض الممنوحة وآجال استحقاق الودائع لدى البنك، أو بشكل عام يقوم بتوظيف أمواله في أصول ثابتة أو في أصول أخرى تتطلب فترة زمنية لتحويلها إلى سيولة مطلقة مثل: تقديم قروض طويلة الأجل⁽²⁾.

3-2-3-2 خطر سعر الفائدة:

تعرف مخاطر سعر الفائدة بأنها مخاطر تراجع الإيرادات نتيجة أسعار الفائدة⁽³⁾، نتيجة هذا التغير ينشأ اختلاف بين عائد أصول البنك وقيمتها والتكاليف والالتزامات وقيمتها نتيجة تغير أسعار الفائدة وتعكس

(1) عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص 48.

(2) عبد الله الطاهر وموفق علي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 227.

(3) طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 200.

هذه العلاقة مستوى الخطر المحتمل الذي يمكن أن يقبل به البنك في ضوء توقعه لأسعار الفائدة المستقبلية⁽¹⁾، فإذا ارتفعت أسعار الفائدة عن المعدلات التي تم الاتفاق عليها في القرض، أصبح يحصل على عائد أقل من عائد السوق على استثماراته⁽²⁾، لذلك يتوجب على البنك أن يولي هذا الموضوع بمراقبة وإدارة مستمرة تجنباً للمخاطر⁽³⁾.

2-3-2-4 الخطر التشغيلي:

وهو الخطر المرتبط بمدى توفر العنصر البشري الكفاء في مجال العمل البنكي ومدى تتبعه للتكنولوجيا المعاصرة في مجال الصيرفة أو بالأحرى مدى استعدادة وقدرته على الصناعة البنكية من حيث الإجراءات الإدارية والمحاسبية وقدرته على خلق وتطوير تقنيات التسيير الإداري والمحاسبي وإدخاله للأجهزة المعلوماتية في مجال متابعة وتسيير استخدامات موارد البنك الأساسية بالارتباط والتوقعات حول مستقبل الأوضاع الاقتصادية والمالية مما يجنبه الوقوع في بعض المتاهات، كالتأخر في تنفيذ العمليات أو الإجراءات البيروقراطية الثقيلة الغير فعالة⁽⁴⁾، كما يؤدي هذا الضعف في إدارة البنك إلى التسبب والسرقة والتزوير وأخطاء الصرافين والقيود الخاطئة، بالإضافة إلى خطر التضخم وخطر الصرف الذي يعتبر من بين المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية⁽⁵⁾.

2-3-3 قياس تكلفة خطر القرض:

إن تكلفة خطر القرض تعبر عن المبلغ المالي المخصص لتغطية الخسارة المتوقعة الناتجة عن عدم قدرة العميل عن السداد، فالمبدأ الأساسي لقياس تكلفة خطر القرض هو قياس حجم المتوسط للخسائر التي يتسبب فيها العميل نتيجة عدم قدرته عن سداد بعد خصم الضمانات والمبالغ الأخرى التي يمكن استرجاعها، وتحسب قيمة خطر القرض وفق العلاقة التالية⁽⁶⁾:

$$\text{خطر القرض} = \text{احتمال العجز} \times \text{قيمة القرض} (1 - \text{معدل التغطية})$$

إذا فالخطوة الأولى في تحديد خطر القرض هي التقدير الكمي لاحتمال العجز ومن ثم تحديد خطر القرض بناءً على معدل التغطية.

يعتبر خطر تعثر القروض من الأخطار الشائعة التي تهدد كيان ومركز البنوك المالي، ولتقادي هذا الخطر تهتم البنوك التجارية بالتسيير الوقائي لخطر القرض عن طريق الحساب المسبق لاحتمال عجز المؤسسات المقترضة، وفي سبيل ذلك فهي تستخدم مجموعة من الطرق التي سنأتي على ذكرها:

(1) المرجع السابق، ص 227.

(2) محمد صالح الحناوي وسيدة عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 275.

(3) محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

(4) عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص 66.

(5) عبد الله الطاهر وموفق علي الخليل، مرجع سبق ذكره، ص 228.

(6) Sylvie De Coussergues, Gestion de la Banque (Du Diagnostic à la Stratégie), 3^{ème} édition, Dunod, Paris, 2002, P 160.

2-3-3-1 طريقة التنقيط:

طريقة التنقيط هي تقنية تسمح بالتعبير عن الخطر الذي يمثله المقرض بالنسبة للمؤسسة المقترضة وذلك من خلال إعطاء أو منح علامة Score تسمح للبنك بالتمييز بين الزبائن الجيدة والزبائن المعسرة، ولاستخدام هذه الطريقة يقوم البنك بمجموعة من الخطوات هي:

- تحليل الخصائص المميزة للمجموعات:

بالاعتماد على المعلومات التاريخية يقوم البنك بمعرفة الخصائص المختلفة التي تميز الزبائن المعسرة عن الزبائن الجيدة وتلخيص هذه الخصائص في مجموعة من المعايير التي تعكس ملاءة المقرض، كالدخل، المهنة، عدد أفراد الأسرة ... الخ، مع إعطاء معاملات ترجيحية بحسب أهمية المعيار.

- تحديد النقطة الكلية:

كل معيار تمنح عليه نقطة مرجحة، وفي الأخير يتم جمع كل النقاط ومن الطبيعي أن الزبائن الجيدين يحصلون على نقاط أكبر.

وفي الأخير بإمكان البنك انطلاقاً من هذه النقاط وضع رزنامة خاصة به، تصنف أصناف العملاء مقابل احتمال عجزهم، وهذا يرجع إلى خبرة البنك وأهلية موظفيه⁽¹⁾.

2-3-3-2 نموذج ألتمان:

يهدف نموذج ألتمان إلى الكشف عن الشركات ذات المخاطر والمعرضة للإفلاس والشركات الناجحة ويستند في ذلك إلى خمس نسب مالية هي:

X_1 : رأس مال العامل / مجموع الأصول؛

X_2 : الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول؛

X_3 : الأرباح قبل توزيع الفوائد، وقبل دفع الضريبة / إجمالي الأصول؛

X_4 : القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية للمديونية؛

X_5 : المبيعات / إجمالي الأصول.

وتكون معادلة التمييز حسب هذا النموذج:

$$Z = 1.2 X_1 + 1.4 X_2 + 3.3 X_3 + 0.6 X_4 + 1.0 X_5$$

ويتم تصنيف الشركات الفاشلة والناجحة حسب درجات Z كما يلي:

* إذا كانت قيمة $Z > 2.675$ فإن الشركات التي تنتمي إلى هذه المجموعة تعتبر فاشلة.

* إذا كانت قيمة $Z < 2.675$ فإن الشركات التي تنتمي إلى هذه المجموعة هي شركات سليمة⁽²⁾.

⁽¹⁾ Sylvie De Coussergues, **Gestion de la Banque**, 2^{ème} édition, Dunod, Paris, 1996, P 175.

⁽²⁾ حنفي عبد الغفار، **إدارة المصارف**، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002، ص 271.

الخلاصة:

إن ارتباط عملية التسعير بعدة عوامل تجعلها تؤثر على الآليات التي تختارها البنوك في تسعير قروضها، باعتبار أن آلية التسعير هي المحدد الأساسي لتحديد السعر لمختلف القروض البنكية، فاختيار البنك التجاري للآلية المناسبة والتي تحدد بشكل دقيق سعر القروض يعد إشكالا، ويعتبر خطوة أساسية اتجاه وضع سياسة سعرية متميزة باعتبار أن البنك يعتمد بشكل أساسي على موارد خارجية، لذا يجب عليه أن يهتم وفق آلية التكلفة بتكلفة الأموال المحصل عليها باعتبارها تمثل الحد الأدنى من العائد الواجب الحصول عليه من الاستخدامات، كما يتم تحميل القروض البنكية جزء من تكاليف التشغيلية تدخل بشكل مباشر في تسعير تكلفته، إضافة إلى إدماج مخصصات تعبر عن مستوى من الخطر الذي تحتويه العملية الائتمانية، وبالتالي ومن خلال معرفة تكلفة القروض يكون البنك قد وجه القروض التي يمنحها نحو سياسة سعرية تضمن له تخطيط سعر دقيق يسمح بتحقيق التوازن المالي في ميزانيته من جهة، ويتخذ كمرجع لوضع أسعاره النهائية من جهة أخرى، وبالتالي تحقيق مستوى عال من الربحية والتنافسية أكبر في السوق.

الفصل الثالث

دراسة حالة تسعير القروض
المقدمة من طرف بنك الفلاحة
والتنمية الريفية

تمهيد:

يقوم النظام البنكي بالجزائر كأغلبية الدول على وجود بنك مركزي يسمى بنك البنوك وهو بنك الجزائر الذي يتولى الرقابة على نشاط البنوك التجارية، حيث هذه الأخيرة تعنى باستقبال الودائع وتقديم القروض لإنعاش الاقتصاد وقصد مواكبة التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم في ظل اقتصاد السوق عمدت الجزائر إلى إعادة النظر إلى منظومتها البنكية التي عرفت عدة إصلاحات أهمها: إصلاحات سنة 1990 المتمثلة في قانون النقد والقروض (90-10)، وكذا المرسوم الرئاسي (11-03) المعدل لقانون النقد والقروض الذي منح البنوك الجزائرية دورًا جديدًا في تعبئة الموارد المالية، من أبرزها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ويقوم هذا البنك بكافة الأعمال البنكية من قبول الودائع وتمويل المشاريع المختلفة من خلال منح قروض مقابل معدلات فائدة، وبغية الاطلاع على واقع تسعير القروض في البنوك التجارية الجزائرية، لا بد من القيام بدراسة ميدانية لمعرفة المقاييس والقواعد المعمول بها في عملية تسعير القروض، الأمر الذي أتاح لنا إجراء مقارنة بين ما جاء في القسم النظري والواقع العملي داخل المجمع الجهوي للاستغلال - جيجل - لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد ما تم إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم رقم (82-106) الصادر في 13 مارس 1982، والذي كان من بين اختصاصه تمويل وتعزيز ودعم المجال الفلاحي، ونميز ثلاث مراحل لتطور هذا البنك هي:

- مرحلة (1982-1990): عمل خلال هذه السنوات على ترسيخ وجوده في المناطق الريفية؛
 - مرحلة (1991-1999): مدد هذا البنك تدخله إلى قطاعات أخرى وبخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومن الجانب التقني فقد قام بإدراج تكنولوجيا الكمبيوتر؛
 - مرحلة (2000-2012): عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على زيادة حجم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما قام بتجديد البنك وتغيير نسب الفوائد.
- سنقدم في هذا المبحث بنك الفلاحة والتنمية الريفية مع التعرف على المجمع الجهوي للاستغلال - جيجل - محل الدراسة.

1-1 تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهيكله التنظيمي:

سننطلق في هذا المطلب إلى تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ثم سنعرض هيكله التنظيمي.

1-1-1 تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يعرف قانون النقد والقرض الجزائري (رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003) البنوك التجارية في المادة 66: «تتضمن العمليات المصرفية تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض، وكذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل»⁽¹⁾.

ويعرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأنه: «بنك عمومي تجاري، مالي، وطني، وهو أداة من أدوات السياسة الحكومية التي ترمي إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي، أنشئ بموجب المرسوم سابق الذكر، فبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو شركة مساهمة برأسمال قدره 2.2 مليار دينار جزائري وذلك في سنة 1991، ويعمل على تقديم المشورة للمؤسسات العامة الاقتصادية والمساعدة في استخدام وإدارة وسائل الدفع المتاحة لهم، ومنذ عام 1999 تم زيادة رأسماله، حيث وصل إلى عتبة 3.3 مليار دينار جزائري، تألف في البداية من 140 فرعاً أما في الوقت الحالي أكثر من 290 فرعاً و 41 مكتب إقليمي وأكثر من 7000 موظف داخل هياكل تنشيط المركزية والإقليمية والمحلية، وبسبب كثافة شبكته وأهمية القوة العاملة لديه يصنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية عن "تقويم المصرفيون" (طبعة عام 2001) أول بنك وطني، وفي المرتبة الثالثة عشر إفريقياً، والمرتبة 668 من 4100 في العالم حسب ترتيب البنوك»⁽²⁾.

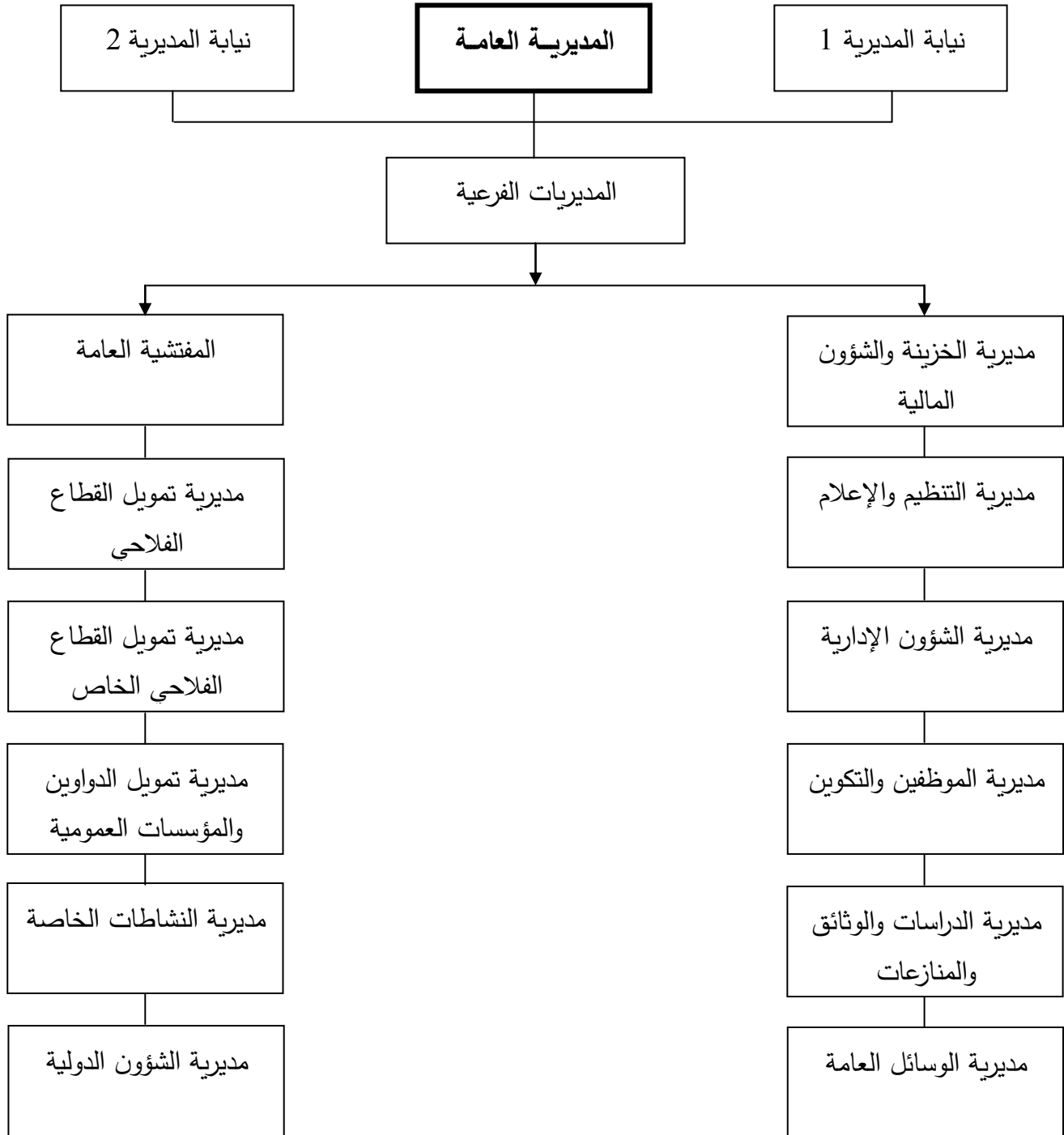
(1) الأمر رقم 03-11 المتضمن قانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 26 أوت 2003، المادة 66، ص 11.

(2) www.Badr-Bank.dz/05-03-2015/15^h:30

2-1-1 الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يوضح الشكل التالي الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية



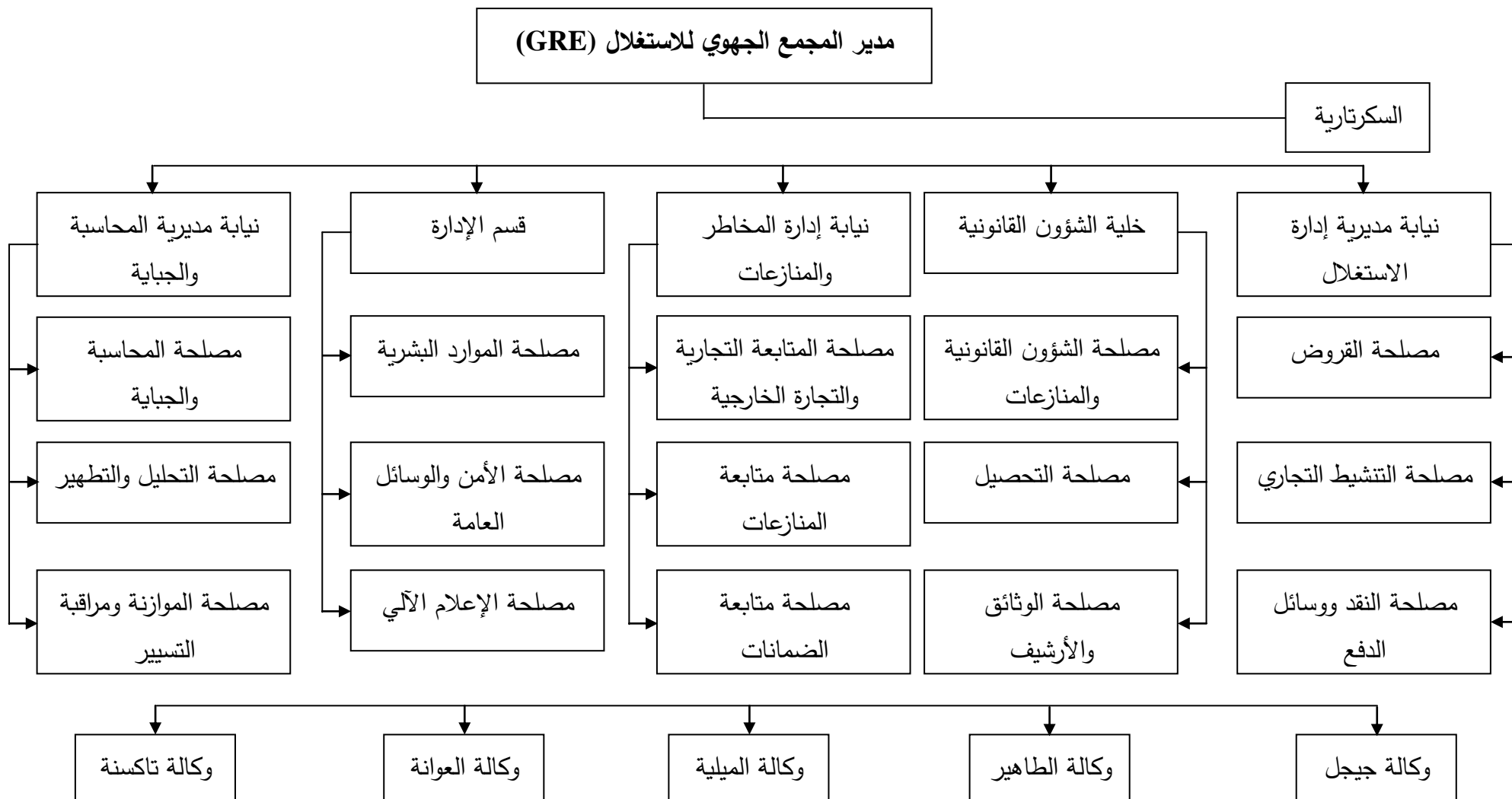
المصدر: منشورات بنك الفلاحة والتنمية الريفية - جيجل-

وبما أن التربص الذي أجريناه كان في المجمع الجهوي للاستغلال - جيجل-، فلا بد من التعريف بالمجمع الجهوي للاستغلال، حيث نشأ في سنة 1982، مقره في وسط المدينة، يوجد به 23 موظف، وهو مديرية تابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، تقوم بمراقبة وتوجيه الوكالات المحلية للاستغلال الخمسة التابعة لها، وتعتبر همزة وصل بين المديرية العامة ومصالحها من جهة، والوكالات من جهة أخرى، يرأسها مدير ويساعده ثلاث نواب مديرين ورئيس قسم⁽¹⁾.

ويوضح الشكل التالي الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال:

⁽¹⁾ منشورات بنك الفلاحة وتنمية الريفية - جيجل-.

الشكل رقم (3-2): الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال (GRE) - جيجل -



المصدر: منشورات بنك الفلاحة والتنمية الريفية - جيجل -

وفيما يلي شرح الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال (المديرية)، حيث نجد أن نشاطها ينقسم على مختلف المصالح المتواجدها، حيث لكل مصلحة منها مهام ووظائف معينة، تتعامل فيما بينها للحصول على أهدافها المسطرة من طرف البنك⁽¹⁾:

- مدير المجمع الجهوي للاستغلال:

مهمته إعطاء الأوامر واتخاذ القرارات اللازمة للسير الحسن للبنك، وكذلك تنسيق وتوجيه مختلف القائمين على المصالح بالبنك.

- السكرتارية:

تتلقى الأوامر من مدير المجمع وتقوم بتوزيعها على نيابات المديرية.

- نيابة مديرية إدارة الاستغلال:

تقدم نيابة مديرية الاستغلال المساعدة والمعلومات الهامة الضرورية من أجل التنفيذ الجيد للعمليات المباشرة الخاصة بملفات القروض المطروحة، كما تقوم بعملية الدراسة المالية، والتي تمكن من اتخاذ القرار المناسب بالقبول أو الرفض قبل أن تقدم بإدارة الوكالة، ويكون ذلك بالاستعانة بمصلحة النقد ووسائل الدفع.

- خلية الشؤون القانونية:

مهمتها التكفل بكل المشاكل القانونية المرتبطة بالزبائن وتسويتها قانونياً وتمثيل الوكالة أمام هيئات القضاء في حالة المنازعات، وذلك بالاستعانة بالوثائق والأرشيف.

- نيابة إدارة المخاطر والمنازعات:

مهمتها تسوية القانونية للمنازعات وتنفيذ كل العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية من تصدير واستيراد ومعالجة كل ملفاتها من الناحية القانونية، وكذا العمل على قياس مخاطرها.

- قسم الإدارة:

له مهمة تسيير الشؤون الإدارية للموظفين، وكذلك مراقبة العمليات المنفذة من طرفهم والحفاظ على الأمن الداخلي، وكذلك توفير كل الوسائل الهامة لذلك.

- نيابة مديرية المحاسبة والجباية:

مهمتها مراجعة قائمة العمليات اليومية والمعالجة المحاسبية لملفات الزبائن وإعداد الميزانيات وتحصيل قروض الوكالة.

بالإضافة إلى ذلك تقوم هذه المديرية بالمراقبة والإشراف على خمس وكالات موزعة كما يلي: وكالة جيجل، وكالة تاكسنة، وكالة الميلية، وكالة العوانة، وكالة الطاهير.

⁽¹⁾ فرحات بوصبيعة، رئيس مصلحة التنشيط التجاري، 2015/04/26، 16:00 سا.

3-1-1 مراكز المسؤولية داخل البنك:

تشتمل مراكز المسؤولية داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على نوعين من المراكز: مراكز للتكلفة وأخرى للربحية.

1-3-1-1 مراكز الربحية:

وهي مراكز لها إيراداتها الخاصة وبذلك فهي تساهم بشكل مباشر في تكوين النتيجة البنكية الصافية، وتضم مراكز الربحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية كلا من وكالات الاستغلال ومديرية الخزينة والمديرية العامة المساعدة للعمليات الدولية.

2-3-1-1 مراكز التكلفة:

وهي مراكز لا تسجل أي شكل من أشكال العائد غير أن تكاليفها ضرورية لنشاط البنك، وتشتمل مراكز التكلفة داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الفروع الجهوية وكافة المديريات باستثناء مديرية الخزينة ومديرية العلاقات الدولية⁽¹⁾.

4-1-1 مصاريف التشغيل الخاصة بالبنك:

وهي مجموع المصاريف العامة اللازمة لنشاط البنك، ويتم تصنيفها داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى ستة مجموعات رئيسية هي:

- تكاليف التشغيل العامة:

وتضم كل ما يلزم البنك لنشاطه اليومي كاللوازم المكتبية، مصاريف الهاتف، مصاريف الكهرباء والغاز، الطابع، الإشهار، ... الخ.

- تكاليف التشغيل العقارية:

وتضم كلا من مصاريف الكراء والصيانة وكافة المصاريف المتعلقة بالمباني.

- تكاليف التشغيل الخاصة بالنقل:

وتشمل كلا من قطع الغيار الخاصة بعتاد النقل لدى البنك، مصاريف الصيانة والإصلاح، البنزين المستهلك.

- تكاليف المستخدمين:

وتجمع العناصر الآتية، معالجة الأجور وكافة أنواع التعويضات، الحوافز والمكافآت، المساهمات الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى مصاريف التكوين.

- الضرائب والرسوم:

وتضم كلا من الدفع الجزافي وحقوق التسجيل.

(1) فرحات بوضيعة، رئيس مصلحة التنشيط التجاري، 2015/04/27، 15:30 سا.

- تكاليف الإعلام الآلي:

وتشمل كافة المصاريف الخاصة بعتاد الإعلام الآلي (قطع الغيار، الأدوات سريعة الاستهلاك، تجهيزات الإعلام الآلي) (1).

2-1 مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

ومن أجل التعرف جيداً على بنك الفلاحة والتنمية الريفية يجب التطرق إلى ما يلي:

1-2-1 مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

أدى توسيع فروع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى توسيع وظائفه ومهامه، ويمكن تلخيص هذه المهام

فيما يلي:

- قبول الودائع بمختلف العملات في شكل أوعية ادخارية متنوعة؛
 - يقوم بكل الأنشطة الممهدة للزراعة والصناعة؛
 - يمول المشاريع في قطاع نشاطات مختلفة بعد أن كان نشاطه حصرياً فقط على القطاع الفلاحي؛
 - تمويل عمليات التجارة الخارجية؛
 - تنفيذ سياسة الائتمان قصيرة الأجل وفقاً للقواعد الضابطة للمجال البنكي؛
 - تسديد واستلام المدفوعات عن طريق الشبكات أو التحويلات، بالإضافة إلى باقي العمليات الأخرى للبنك؛
 - التأسيس والإسهام في رؤوس أموال المشروعات وإدارة وتسويق الإصدارات الجديدة للأوراق المالية؛
 - المساهمة في جمع الادخار الوطني.
- وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بما يلي:
- تطوير قدرات تحليل المخاطر؛
 - إعادة تنظيم إدارة القروض؛
 - تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكفلة الموارد.

2-2-1 أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة البنكية المحلية والمالية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دوراً أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى، وبذلك أصبح لزاماً على القائمين على البنك وضع إستراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة البنكية.

وأمام كل هذه الأوضاع وجب على المسؤولين إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي

يتبعها البنك، ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي (2):

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة بنكية شاملة؛

(1) فرحات بوضيعة، رئيس مصلحة التنشيط التجاري، 2015/04/29، 15:00 سا.

(2) منشورات بنك الفلاحة والتنمية الريفية - جيجل.

- تحسين نوعية وجودة الخدمات؛
- تحسين العلاقات مع الزبائن؛
- الحصول على أكبر حصة من السوق؛
- رفع حجم الموارد بأقل التكاليف؛
- توسيع وإعادة تطوير شبكته؛
- ضمان تحقيق تنمية متناسقة له في مجالات نشاطه؛
- التنمية التجارية من خلال إدخال تقنيات إدارية جديدة مثل: التسويق.

1-3 أنشطة ومجالات تدخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يتخصص بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل عدة مجالات هي⁽¹⁾:

- مجال الزراعة وتربية الأنعام؛
 - مجال الغابات واستغلال الأشجار؛
 - مجال صيد الأسماك والتربية المائية؛
 - مجال الصناعات الغذائية وصناعة المشروبات؛
 - مجال صناعة التبغ؛
 - مجال إنتاج مواد التعبئة والتغليف.
- ويوجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية بكل ثقله الائتماني إلى نوعين رئيسيين من المقترضين:

- قروض موجهة للمؤسسات المالية:

وهي قروض إما متوسطة وطويلة الأجل أو قصيرة الأجل، وترجع مهمة تسيير هذا النوع من القروض إلى مديرية الخزينة التي تتكفل بدراسة كافة الشروط (المبالغ + السعر) المتعلقة بمثل هذه الاستخدامات الموجهة لنظيراتها من المؤسسات المالية.

- قروض موجهة للمؤسسات الاقتصادية:

حيث يصنف البنك زبائنه بحسب النشاط الذي يمارسونه إلى ثلاث قطاعات اقتصادية مختلفة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسات الكبرى والقطاع الفلاحي⁽²⁾.

يتلقى بنك الفلاحة والتنمية الريفية أربعة (04) أنواع من الودائع هي:

- ودائع تحت الطلب:

وتسمى أيضا بالودائع الجارية، وهذا النوع من الودائع لا يمنح عليه البنك أي شكل من أشكال الفائدة، بل بالعكس يقتطع من رصيده مبلغًا سنويًا خاص بتسيير الحساب.

- ودائع التوفير:

⁽¹⁾ www.Badr-Bank.dz, 05/04/2015/ 15^h:30

⁽²⁾ فرحات بوضيعة، رئيس مصلحة التنشيط التجاري، 2015/04/29، 15:00 سا.

يمنح هذا النوع من الحسابات للأفراد الطبيعيين فقط، حيث يعطى الحق لصاحبه في الحصول على فائدة يتم حسابها دوريًا (كل 15 يومًا)، ويمكن لصاحب هذا الحساب تسييره (سحب وإيداع) بواسطة دفتر شخصي، وتنقسم ودائع التوفير لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى:

*** دفتر توفير بدر:**

- وهو دفتر خاص بجمهور المودعين، بدأ العمل به منذ إنشاء البنك، ويوجد نوعين من هذا الدفتر:
- دفتر توفير بدر بفوائد؛
 - دفتر توفير بدر بدون فوائد (دفتر خاص بالعملاء الذين لا يرغبون في التعامل بالفائدة).

*** دفتر توفير شباب:**

يتم فتح هذا الدفتر للمودعين صغار السن (دون 19 سنة)، عن طريق أوليائهم أو ممثليهم الشرعيين، ويمنح عليه البنك فوائد مرتفعة نسبيًا مقارنة مع باقي دفاتر التوفير، لا لشيء إلا لتحفيز الأفراد على فتح مثل هذا النوع من الدفاتر لأبنائهم.

*** دفتر خاص بالسكن:**

وهو دفتر يعطى الحق لصاحبه عند تحقيق بعض الشروط (أقدمية الدفتر 05 سنوات + 10000 دج كحد أدنى من الفوائد)، الحصول على قرض قصد بناء أو شراء مسكن، أو توسيع مسكنه الحالي، وذلك بشروط ميسرة نسبيًا قياسًا بغير المدخرين.

- ودائع ممثلة بسندات:

نظرًا لتعدد الحاجات والرغبات المالية للأفراد، فإن تطوير واستحداث الودائع يعد أحد العناصر الأساسية لجذب الودائع في البنك، لذا عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ إنشائه على تطوير منتجاته، سواء بتحسين خصائص ومنافع الودائع الحالية أو تقديم أنواع جديدة من الودائع، ومن هذا المنطلق قام بإصدار سندات الصندوق الاسمية، ثم تلاها بإصدار سندات الصندوق لحاملها لما لها من ميزات كإمكانية التصرف فيها، بالإضافة إلى قابليتها للرهن، أما من حيث أسعار الفائدة فتوجد لدى البنك سندات صندوق بأسعار فائدة ثابتة (قام بالاستغناء عنها كليًا عام 2002)، وأخرى بمعدلات فائدة متغيرة.

- ودائع لأجل:

وهي ودائع منمذجة ذات طابع تعاقدى بين المودع والبنك، يلتزم من خلالها المودع بعدم السحب من الوديعة حتى ينقضي أجل استحقاقها، وتتم عملية الإيداع آليًا عن طريق فتح حساب لصاحب الوديعة يسمى "حساب لأجل"، وذلك بالاقطاع من حسابه الجاري⁽¹⁾.

(1) المرجع السابق.

المبحث الثاني: تقدير تكلفة القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يحتوي كل قرض يقدمه البنك على نسبة فائدة معينة يجب عليه احتواءها ضمن تكاليف معينة، خاصة إذا وضعنا جانباً أن معدلات فوائد القروض تأتي ضمن قرارات خاصة من البنك المركزي بناءً على مخططات نقدية، وضعناها في خانة المخططات الاقتصادية لأن نشاط البنك يحتم عليه تحقيق هدفه الأساسي وهو الربحية، لذلك يتم فيما يلي تقدير تكلفة القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال إسقاط العناصر النظرية السابقة لآلية تسعير القروض في البنوك التجارية، و في سبيل ذلك تم التوجه إلى المجمع الجهوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - جيجل-، ورغم حساسية الموضوع وشح المعلومات المتحصل عليها إلا أننا تمكنا من الحصول على معدل عام لتكلفة القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك بالاعتماد على البيانات الخاصة بسنوات 2012-2013-2014.

1-2 تقدير تكلفة الأموال:

ترجع أهمية تقدير تكلفة الأموال إلى اعتبارها الحد الأدنى من العائد المطلوب على الاستخدامات، لذلك تسعى البنوك التجارية إلى ضبط التدقيق لتكلفة مواردها حتى تتمكن من تسعير استخداماتها على أسس موضوعية، حيث قمنا بالتوجه إلى مديرية الخزينة ومديرية المحاسبة العامة لإفادتنا بمختلف موارد البنك ومعدلات الفائدة المطبقة عليها، وسنحاول في هذا الجزء تقدير متوسط تكلفة الموارد التي يستخدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، دون إدماج تكلفة حقوق الملكية لغياب أي معلومات حول العائد الذي تطالب به الدولة وذلك في سنوات: 2012-2013-2014.

1-1-2 الوضعية العامة لودائع بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

1-1-1-2 ودائع بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب المصدر:

يستقبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ودائع من مصدرين، وفيما يلي جدول يوضح ذلك خلال السنوات: 2012-2013-2014.

الجدول رقم (1-3): هيكل ودائع بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2012-2013-2014

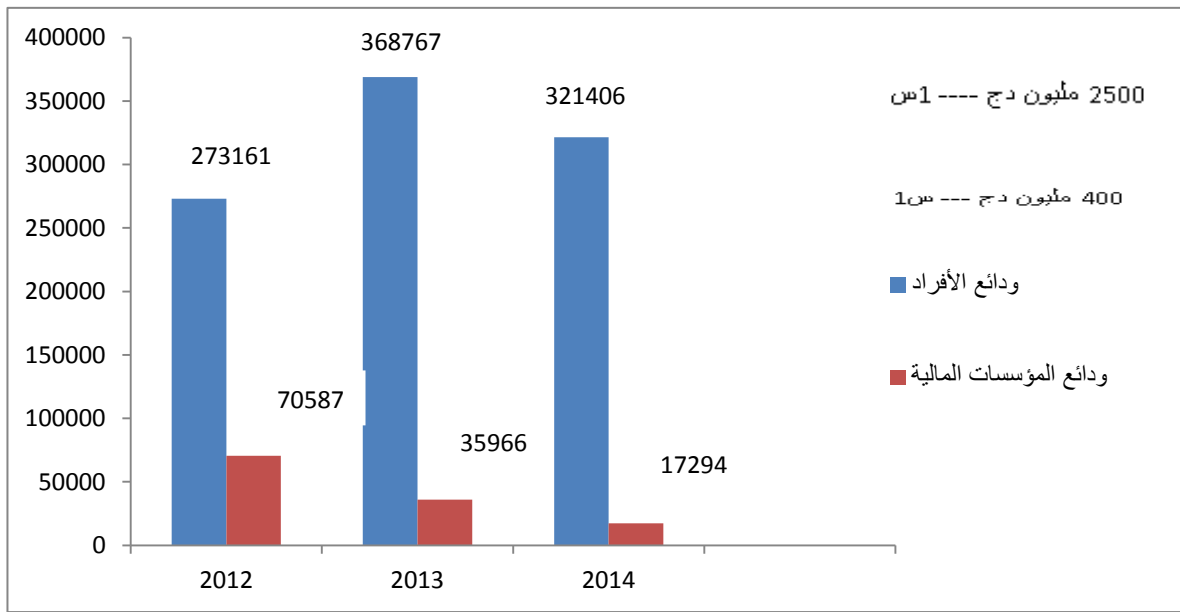
(الوحدة: مليون دج)

2014		2013		2012		السنوات
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
94.89	321406	91.11	368767	79.47	273161	ودائع الأفراد
5.11	17294	8.89	35966	20.53	70587	ودائع المؤسسات المالية
100	338700	100	404733	100	343748	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (01)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أغلب ودائع بنك الفلاحة والتنمية الريفية هي ودائع للأفراد، حيث قدرت في سنة 2012 بـ: 273161 مليون دج، أي ما نسبته 79.47%، بينما بلغت ودائع المؤسسات المالية ما نسبته 20.53% من مجموع الودائع، أما في سنة 2013 فقدرت ودائع الأفراد بما نسبته 91.11%، كما بلغت ودائع المؤسسات المالية في هذه السنة بما يعادل 8.89%، وفي سنة 2014 قدرت ودائع الأفراد بـ: 94.89%، بينما قدرت ودائع المؤسسات المالية ما نسبته 5.11% من مجموع الودائع. وفيما يلي رسم بياني يوضح معطيات هيكل ودائع بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنوات 2012-2013:

الشكل رقم (3-3): هيكل ودائع بنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-1).

نلاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه تذبذب في مبالغ الودائع التي تلقاها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث في سنة 2012 تلقى أكبر نسبة في مبالغ الودائع من الأفراد بقيمة 273161 مليون دج أي ما نسبته 79.47% وهذا ما يدل على ثقة الأفراد في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وزيادة مستوى الوعي لديهم فيما يخص الادخار في البنوك، بينما في سنة 2013 ارتفعت ودائع الأفراد لتصل إلى 368767 مليون دج، ثم انخفضت قليلاً في سنة 2014 حيث قدرت بـ: 321406 مليون دج، بينما في سنة 2012 تلقى البنك من ودائع المؤسسات المالية مبلغ 70587 مليون دج، وفي سنة 2013 انخفضت لتقدر بـ: 35966 مليون دج، وواصلت الانخفاض حيث قدرت في نهاية سنة 2014 بـ: 17294 مليون دج، ويرجع هذا الانخفاض المستمر في ودائع المؤسسات المالية إلى الإدارة المالية لهذه المؤسسات وكذا رغبتها في استثمار أموالها بدل تعبئتها في البنوك.

2-1-1-2 ودائع بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب النوع:

يقسم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ودائعه إلى أربعة أنواع، وفيما يلي جدول يوضح تطور حجم الودائع خلال السنوات 2012-2013-2014.

الجدول رقم (2-3): تطور حجم ودائع بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2012-2013-2014

(الوحدة: مليون دج)

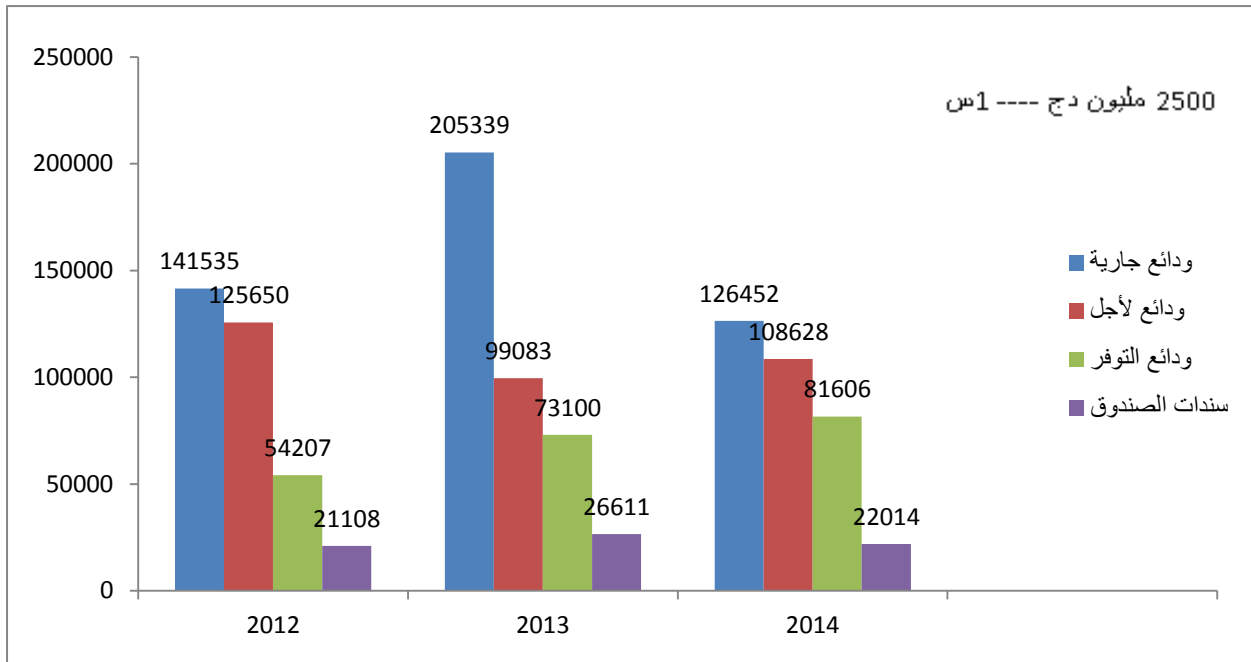
السنوات	ودائع جارية		ودائع لأجل		ودائع التوفير		سندات الصندوق		إجمالي الودائع
	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
2012	41.32	141535	36.69	125650	15.83	54207	6.16	21108	342500
2013	50.81	205339	24.52	99083	18.09	73110	6.58	26611	404143
2014	37.33	126452	32.07	108628	24.09	81606	6.50	22014	338700

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (01).

نلاحظ من الجدول السابق أن أكبر مبالغ ودائع بنك الفلاحة والتنمية الريفية تعود للودائع الجارية، حيث قدرت في سنة 2012 بـ: 141535 مليون دج، أي ما نسبته 41.32% من مجموع الودائع، بينما بلغت ودائع لأجل ما نسبته 36.69%، و قدرت ودائع التوفير في هذه السنة بـ: 15.83%، وفي الأخير نجد سندات الصندوق بما يعادل 6.16%، بينما في سنة 2013 فقدت الودائع الجارية بما يعادل 50.81%، كما بلغت ودائع لأجل بما نسبته 24.52%، و قدرت ودائع التوفير وسندات الصندوق في هذه السنة بـ: 18.09% و 6.58% على التوالي، أما في سنة 2014، فقدت الودائع الجارية بما نسبته 37.33%، وبلغت ودائع لأجل بما نسبته 32.07%، كما قدرت ودائع التوفير بـ: 24.09%، وفي الأخير نجد سندات الصندوق بنسبة 6.50% من مجموع الودائع.

فيما يلي رسم بياني توضح تطور حجم ودائع بنك الفلاحة والتنمية الريفية في سنوات 2012-2013-2014.

الشكل رقم (3-4): تطور حجم ودائع بنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-2).

من خلال الرسم البياني أعلاه نلاحظ تذبذب في مبالغ ودائع بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث في العملاء لنقدية وكذا الوازع الديني بما أن البنك لا يدفع عليها فوائد، ثم عرفت ارتفاعاً في سنة 2013، حيث بلغت 205339 مليون دج، ثم تراجع في سنة 2014، حيث قدرت بـ: 126452 مليون دج، أما ودائع لأجل فقدت بـ: 125650 مليون دج في سنة 2012، ثم انخفض مبلغها لتصل إلى 99083 مليون دج في سنة 2013، ثم عاودت الارتفاع، حيث قدرت في نهاية 2014 بـ: 108628 مليون دج، بينما ودائع التوفير فقدت في سنة 2012 بـ: 54207 مليون دج، ثم ارتفعت في سنة 2013 لتصل إلى مبلغ 73110 مليون دج، واستمر مبلغها في الارتفاع، حيث قدرت في نهاية 2014 بـ: 81606 مليون دج، وفي الأخير نجد سندات الصندوق بمبلغ 21108 مليون دج في سنة 2012، ثم ارتفعت قليلاً في سنة 2013 ليصل مبلغها إلى 26611 مليون دج، ثم عاودت الانخفاض في سنة 2014 لتقدر في نهاية هذه السنة بـ: 22014 مليون دج.

2-1-2 تقدير تكلفة موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

سنحاول من خلال هذا العنصر تقدير تكلفة الأموال التي يستخدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في نشاطه مستخدمين في ذلك متوسط التكلفة الفعلية للأموال، أي التكلفة الكلية المشتركة لكافة موارد البنك دون تمييز.

1-2-1-2 تقدير تكلفة الودائع الجارية:

كما ذكرنا سابقاً بأن هذا النوع من الودائع لا يمنح عليه البنك فائدة، وبالتالي لا يمكننا حساب التكلفة المتوسطة المرجحة لهذه الودائع.

2-2-1-2 تقدير تكلفة ودائع التوفير:

كما ذكرنا في الفصل الثاني أن التكلفة المتوسطة المرجحة للأموال من أكثر الطرق شيوعاً لتقدير تكلفة الأموال في البنوك وتحسب كما يلي:

$$\frac{\text{إجمالي الفائدة المدفوعة}}{\text{إجمالي مصادر الأموال}} = \text{التكلفة المتوسطة المرجحة للأموال}$$

$$\text{CMP} = \frac{\text{IP}}{\text{M}}$$

أي:

حيث: IP: إجمالي الفائدة المدفوعة

M: إجمالي مصادر الأموال.

CMP: التكلفة المتوسطة المرجحة للأموال.

الجدول رقم (3-3): ودائع التوفير لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 2012-2013-2014

(الوحدة: ألف دينار)

2014		2013		2012		السنوات نوع الوديعة
معدل الفائدة	المبلغ	معدل الفائدة	المبلغ	معدل الفائدة	المبلغ	
3%	76993842	4.5%	68847658	5%	52096895	دفتر توفير بدر
3.25%	1824563	4.75%	1694457	5.25%	1427283	دفتر توفير الشباب
2.5%	650815	2.5%	538535	4.5%	545158	دفتر توفير خاص بالسكن
-	2137240	-	2030226	-	138632	دفتر توفير بدون فوائد
81606460		73110876		54207968		إجمالي ودائع التوفير

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (01).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أكبر المبالغ التي تلقاها بنك الفلاحة والتنمية الريفية تعود إلى وديعة دفتر توفير البدر، حيث قدر مبلغها سنة 2012 بـ: 52096895 ألف دج، وبالرغم من أن معدلات الفائدة الممنوحة عليها عرفت تراجع في سنتي 2013 و 2014، حيث قدرت بـ: 4.5% و 3% على التوالي، إلا أنها عرفت ارتفاعاً في مبالغها، فقد قدرت بـ: 68847658 ألف دج في سنة 2013 وبـ:

76993842 ألف دج في نهاية سنة 2014، وترجع المرتبة الثانية إلى وديعة دفتر توفير الشباب بمبالغ معتبرة، حيث قدرت بـ: 1427283 ألف دج في سنة 2012 وبـ: 1694457 ألف دج و 1824563 ألف دج في سنتي 2013 و 2014 على التوالي، ويرجع الارتفاع المستمر في مبالغ هذا النوع من ودائع التوفير إلى ارتفاع معدلات الفائدة الممنوحة مقابلها، بينما تأتي وديعة دفتر توفير بدون فوائد في المرتبة الثالثة بمبلغ 138632 ألف دج في سنة 2012، ثم ارتفعت فجأة ليصل مبلغها في سنة 2013 إلى 2030226 ألف دج واستمر في الارتفاع، حيث قدرت في سنة 2014 بـ: 2137240 ألف دج، وتأتي وديعة دفتر توفير خاص بالسكن في المرتبة الأخيرة، حيث قدر مبلغها في سنة 2012 بـ: 545158 ألف دج لتتخفص في سنة 2013 إلى مبلغ 538535 ألف دج، ثم في نهاية 2014 ارتفع مبلغها ليصل إلى 650815 ألف دج. باستعمال قانون التكلفة المتوسطة المرجحة للأموال وبناءً على معطيات الجدول رقم (03-03)، سنقوم بحساب تكلفة ودائع التوفير كما يلي:

$$IP_{2012} = (0.045 \times 545158) + (0.0525 \times 1427283) + (0.05 \times 52096895)$$

$$IP_{2012} = \mathbf{2704309.22}$$

$$CMP_{2012} = \frac{2704309.22}{54207968} = 0.0498 = \mathbf{4.98\%}$$

$$IP_{2013} = (0.025 \times 53535) + (0.0475 \times 1694457) + (0.045 \times 68847658)$$

$$IP_{2013} = \mathbf{3192094.68}$$

$$CMP_{2013} = \frac{3192094.68}{73110876} = 0.0436 = \mathbf{4.36\%}$$

$$IP_{2014} = (0.025 \times 650815) + (0.0325 \times 1824563) + (0.03 \times 76993842)$$

$$IP_{2014} = \mathbf{2385383.92}$$

$$CMP_{2014} = \frac{2385383.92}{81606460} = 0.0292 = \mathbf{2.92\%}$$

للحصول على تكلفة ودائع التوفير لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية قمنا بحساب تكلفة المتوسط مرجحة للأموال لكل من السنوات: 2012-2013-2014، وبعدها سنقوم باستخراج التكلفة المتوسطة المرجحة للسنوات الأخيرة كما يلي:

$$CMPG_1 = \frac{0.0292 + 0.0436 + 0.0498}{03} = 0.0408 = \mathbf{4.08\%}$$

3-2-1-2 تقدير تكلفة ودائع لأجل:

يوضح الجدول المبين أدناه مبالغ ودائع لأجل وكذا معدلات الفائدة المطبقة عليها من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال 2012-2013-2014، التي منحت لنا من طرف موظفي البنك.

الجدول رقم (3-4): ودائع لأجل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 2012-2013-2014

(الوحدة: مليون دج)

2014		2013		2012		السنوات مدة الوديعة
معدل الفائدة	المبلغ	معدل الفائدة	المبلغ	معدل الفائدة	المبلغ	
1.85%	28712	2.5%	45921	4.5%	37260	03 أشهر
2.10%	21652	2.75%	2713	5.25%	25130	06 أشهر
2.60%	17164	3.25%	13209	5.25%	26738	12 شهرًا
3.10%	34516	3.5%	10035	5.75%	19156	24 شهرًا
3.35%	6584	4.75%	27205	5.25%	17366	36 شهرًا
108628		99083		125650		المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (01).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات الفائدة الممنوحة على ودائع لأجل من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2012 هي أعلى المعدلات حيث قدر معدل فائدة لوديعة مدتها 03 أشهر بـ: 4.5%، وكلما زادت مدة الوديعة كلما ارتفع معدل الفائدة، حيث بلغ معدل فائدة لودائع لأجل التي مدتها 06 أشهر 5.25%، وفي سنة 2013 انخفضت معدلات الفائدة إلى 2.5% بالنسبة إلى وديعة ذات مدة 03 أشهر، واستمرت في الانخفاض لتصل إلى 1.85% بالنسبة للوديعة التي مدتها 03 أشهر في سنة 2014. باستعمال قانون التكلفة المتوسطة المرجحة للأموال وبناءً على معطيات الجدول رقم (03-04)،

سنقوم بحساب تكلفة ودائع لأجل كما يلي:

$$IP_{2012} = (0.0525 \times 17366) + (0.0575 \times 19156) + (0.0525 \times 26738) + (0.0525 \times 25130) + (0.045 \times 37260) = \mathbf{6412.94}$$

$$CMP_{2012} = \frac{6412.94}{125650} = 0.0510 = \mathbf{5.10\%}$$

$$IP_{2013} = (0.0475 \times 27205) + (0.035 \times 10035) + (0.0325 \times 13209) + (0.0275 \times 2713) + (0.025 \times 45921) = \mathbf{3295.36}$$

$$CMP_{2013} = \frac{3295.36}{99083} = 0.0332 = \mathbf{3.32\%}$$

$$IP_{2014} = (0.0335 \times 6584) + (0.0310 \times 34516) + (0.0260 \times 17164) + (0.0210 \times 21652) + (0.0185 \times 28712) = \mathbf{2722.67}$$

$$CMP_{2014} = \frac{2722.67}{108628} = 0.0250 = \mathbf{2.50\%}$$

للحصول على تكلفة ودائع لأجل لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية قمنا بحساب تكلفة المتوسطة مرجحة للأموال لكل من السنوات: 2012- 2013- 2014، وبعدها سنقوم باستخراج التكلفة المتوسطة المرجحة للسنوات الثلاثة الأخيرة كما يلي:

$$CMPG_2 = \frac{0.0250 + 0.0332 + 0.0510}{03} = 0.0364 = 3.64\%$$

4-2-1-2 تقدير تكلفة سندات الصندوق:

يوضح الجدول المبين أدناه مبالغ سندات الصندوق، وكذا المعدلات الفائدة المطبقة عليها من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال السنوات 2012- 2013- 2014، التي منحت لنا من طرف موظفي البنك.

الجدول رقم (3-5): سندات الصندوق لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 2012- 2013- 2014

(الوحدة: مليون دج)

2014		2013		2012		السنوات مدة الوديعة
معدل الفائدة	المبلغ	معدل الفائدة	المبلغ	معدل الفائدة	المبلغ	
2%	6911	3.5%	8635	4%	10403	03 أشهر
2.5%	198	3.25%	12819	4.75%	3265	06 أشهر
2.6%	9236	3.25%	1516	4.5%	2714	12 شهراً
3.2%	1014	3.5%	2768	5.25%	1270	24 شهراً
3.6%	1655	4.5%	873	4.75%	3456	36 شهراً
22014		26611		21108		المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (01).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات الفائدة الممنوحة على سندات الصندوق من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2012 هي أعلى المعدلات، حيث قدر معدل فائدة لوديعة مدتها 03 أشهر بـ: 4% وكلما زادت مدة الوديعة كلما ارتفع معدل الفائدة، حيث بلغ معدل فائدة لسندات الصندوق التي مدتها 06 أشهر 4.75%، وفي سنة 2013 انخفضت معدلات الفائدة إلى 3.5% بالنسبة إلى وديعة ذات مدة 03 أشهر، بينما في سنة 2014 استمرت في الانخفاض لتصل إلى 2%.

باستعمال قانون التكلفة المتوسطة المرجحة للأموال وبناءً على معطيات الجدول رقم (3-05)،

سنقوم بحساب تكلفة سندات الصندوق كما يلي:

$$IP_{2012} = (0.0475 \times 3456) + (0.0525 \times 1270) + (0.045 \times 2714) + (0.0475 \times 3265) + (0.04 \times 10403) = 924.16$$

$$CMP_{2012} = \frac{924.16}{21108} = 0.0437 = 4.37\%$$

$$IP_{2013} = (0.045 \times 873) + (0.035 \times 2768) + (0.0325 \times 1516) + (0.0325 \times 12819) + (0.035 \times 8635) = \mathbf{904.26}$$

$$CMP_{2013} = \frac{904.26}{26611} = 0.0339 = \mathbf{3.39\%}$$

$$IP_{2014} = (0.036 \times 1655) + (0.032 \times 1014) + (0.026 \times 9236) + (0.025 \times 3198) + (0.02 \times 6911) = \mathbf{550.32}$$

$$CMP_{2014} = \frac{550.32}{22014} = 0.0249 = \mathbf{2.49\%}$$

للحصول على تكلفة سندات الصندوق لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، قمنا بحساب تكلفة المتوسطة مرجحة للأموال لكل من السنوات: 2012- 2013- 2014، وبعدها سنقوم باستخراج التكلفة المتوسطة المرجحة للسنوات الثلاثة الأخيرة كما يلي:

$$CMPG_3 = \frac{0.0249 + 0.0339 + 0.0437}{03} = 0.0341 = \mathbf{3.41\%}$$

3-1-2 تقدير تكلفة إعادة تمويل:

بعد حساب التكلفة المتوسطة المرجحة لكل صنف من أصناف الودائع لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، سنقوم في هذه المرحلة بتقدير التكلفة المتوسطة الكلية لمجموع موارد البنك خلال سنوات 2012- 2013- 2014

الجدول رقم (3-6): متوسط تكلفة إعادة تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2012- 2013- 2014

(الوحدة: مليون دج)

الودائع	المبلغ المتوسط (دج)	الفائدة المتوسطة	متوسط الفائدة المدفوعة
ودائع جارية	473326	-	-
ودائع التوفير	210171	%4.08	8574.97
ودائع لأجل	333961	%3.64	12156.18
سندات الصندوق	69732	%3.41	2377.86
المجموع	1087190	-	23109.01

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البيانات السابقة

كما سبق الذكر في الجزء النظري أن التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل} = \frac{\text{مجموع الفائدة المدفوعة}}{\text{متوسط الموارد المتاحة}}$$

$$\mathbf{0.0212} = \frac{23109.01}{1087190} = \text{التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل}$$

إذن فمتوسط تكلفة إعادة التمويل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2014 هي: 2.12%.

يتضح لنا جلياً من خلال العرض السابق أن حرية البنك في تسعير موارده مقيدة نسبياً بشروط البنك المركزي وإمكانية البنك الوحيدة في تخفيض تكلفة موارده تتوقف بالأساس على قدرة هذا الأخير على استقطاب أقل تكلفة.

2-2 تقدير تكاليف التشغيل:

تعتبر المصاريف العامة عنصراً هاماً لأداء الخدمات البنكية إذ أنها تسمح للمراكز الفنية في البنك من أداء مهامها على أكمل وجه غير أنه يتوجب على البنك مراقبتها حتى يتمكن من تحميلها إلى أسعار الخدمات المقدمة بصفة عامة وإلى أسعار القروض بصفة خاصة ومن أجل ذلك توجهنا إلى مديرية الميزانية ومراقبة التسيير لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لإفادتنا بمختلف المعلومات حول حجم المصاريف، وسنحاول في هذا الجزء تقدير نصيب وظيفة الإقراض في البنك من المصاريف العامة وذلك خلال السنوات 2012-2013.

2-2-1 عرض إحصائيات خاصة بتكاليف تشغيل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

فيما يلي جدول يوضح توزيع المصاريف التشغيلية على مختلف مراكز المسؤولية داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنوات 2012-2013-2014.

الجدول رقم (3-07): تكاليف التشغيل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 2012-2013-2014

(الوحدة: ألف دج)

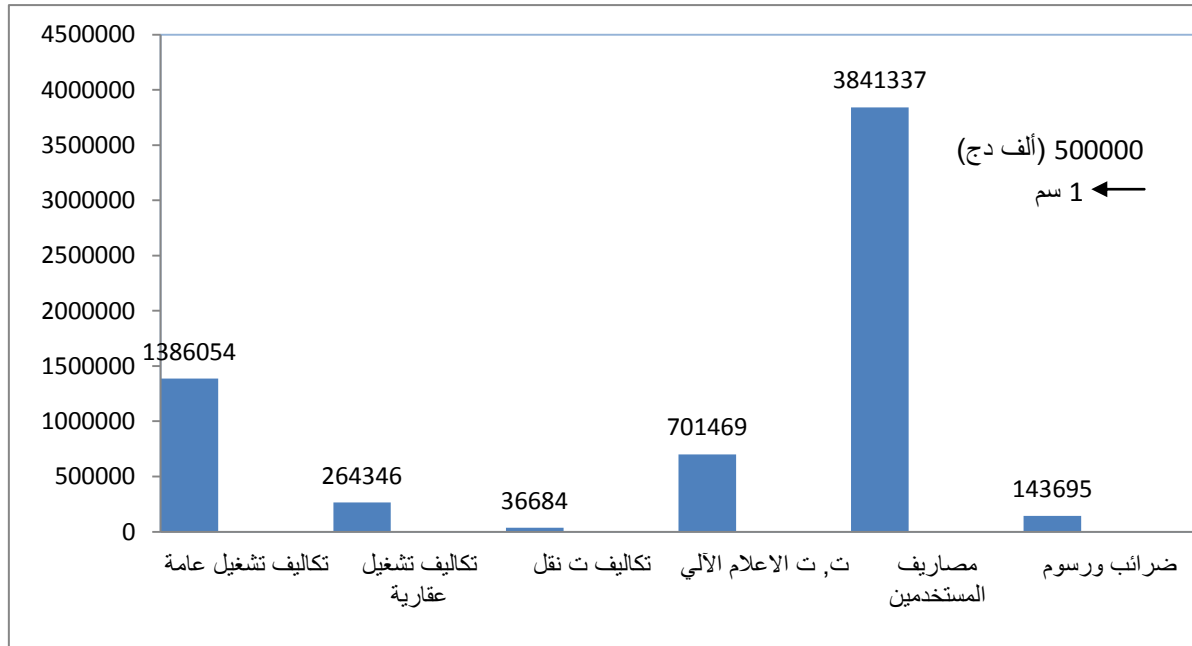
المجموع	ضرائب ورسوم	مصاريف المستخدمين	تكاليف التشغيل الخاصة بالإعلام الآلي	تكلفة التشغيل الخاصة بالنقل	تكاليف التشغيل العقارية	تكاليف التشغيل العامة	
3545970	34393	2404709	695996	2928	158198	249746	شبكة الوكالات
111259	1253	82364	0	732	735	26175	م ع للعمليات الدولية
114522	39538	60084	29	569	5526	8776	مديرية الخزينة
1671635	56713	507861	5221	14291	70152	1017397	المديريات العامة
930199	6798	786319	223	18164	34735	83960	الفروع الجهوية
6373585	138695	3841337	701469	36684	269346	1386054	المجموع
%100	%2.18	%60.27	%11	%0.57	%4.22	%21.75	النسبة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق (02).

نلاحظ من خلال الجدول السابق لتوزيع تكاليف التشغيل على مختلف المراكز في البنك، أن أكبر المبالغ كانت من نصيب شبكة الوكالات التجارية، حيث قدرت بـ: 249746 ألف دج، أما المديرية العامة للعمليات الدولية فقد نصيبها بـ: 26175 ألف دج، بينما نصيب مديرية الخزينة من تكاليف التشغيل يقدر بـ: 8776 ألف دج، المديرية العامة بمبلغ 1017397 ألف دج، وفي الأخير بلغ نصيب الفروع الجهوية من تكاليف التشغيل العامة 83960 ألف دج.

وفيما يلي رسم بياني يوضح تكاليف التشغيلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال السنوات 2012-2013-2014.

الشكل رقم (3-5): تكاليف التشغيلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال السنوات 2012-2013-2014.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-7).

نلاحظ من خلال الرسم البياني لتكاليف التشغيلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنوات 2012-2013-2014، أن الحصة الأكبر من التكاليف كانت من نصيب مصاريف المستخدمين بقيمة 3841337 ألف دج أي ما يعادل 60.27%، هذا إن دل على شيء إنما يدل على أهمية العنصر البشري داخل البنك، وأن الجهد الإنساني يعتبر الأساس في تقديم الخدمة البنكية، وتأتي بعدها تكاليف التشغيل العامة بما نسبته 1386054 ألف دج أي ما يعادل 21.75%، وفي المرتبة الثالثة نجد تكاليف التشغيل الخاصة بالإعلام الآلي بما قيمته 701469 ألف دج أي ما يعادل 11%، وتليها التكاليف العقارية بما نسبته 4.22%، وبعدها تأتي ضرائب ورسوم بما نسبته 2.18%، وفي المرتبة الأخيرة نجد تكاليف التشغيل الخاصة بالنقل بما يعادل 0.57%.

وفيما يلي تكاليف التشغيل الخاصة بمراكز الربحية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال السنوات 2012-2013-2014.

الجدول رقم (3-8): تكاليف التشغيل بمراكز ربحية بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2012-2013-2014
(الوحدة: ألف دج)

المراكز	المبلغ	%
تكاليف التشغيل الخاصة بالوكالات	3545970	55.63
تكاليف تشغيل المديرية العامة للعمليات الدولية	111259	1.74
تكاليف تشغيل مديرية الخزينة	114522	1.80

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-7).

وفيما يلي تكاليف التشغيل الخاصة بمراكز التكلفة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال السنوات 2012-2013-2014.

الجدول رقم (3-9): تكاليف تشغيل مراكز التكلفة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 2012-2013-2014
(الوحدة: ألف دج)

المراكز	المبلغ	%
تكلفة الفروع الجهوية	930199	14.59
تكلفة تشغيل المديرية العامة	1671635	26.23

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-07).

نلاحظ من خلال الجدولين السابقين، وبالتحديد النسب المئوية لتوزيع تكاليف التشغيل على مختلف المراكز، أن أكبر نسبة كانت من نصيب الوكالات التجارية بنسبة تعادل 55.63%، تليها المديرية العامة والفروع الجهوية بنسب 26.23% و 14.59% على التوالي، وبعدها تأتي مديرية الخزينة بما يعادل 1.80%، وفي المرتبة الأخيرة تأتي المديرية العامة للعمليات الدولية بنسبة 1.74%، وهو توزيع معقول بالنظر إلى النشاط الجوّاري الذي تقوم به شبكة الوكالات التجارية والذي يحتم عليها التواجد بكثافة في المناطق العمرانية.

2-2-2 تقدير تكلفة التشغيل الخاصة بنشاط الإقراض:

سنقوم في هذه المرحلة بتحميل تكاليف التشغيل الخاصة بمراكز التكلفة على مراكز الربحية قصد الوقوف على تكلفة الخدمات المقدمة وبعدها نستخرج نصيب القروض الممنوحة من التكاليف الإجمالية والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-10): توزيع تكاليف التشغيل على مراكز الربحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2012-
2013-2014

(الوحدة: ألف دج)

الوكالات التجارية	م ع للعمليات الدولية	مديرية الخزينة	الفروع الجهوية	المديريات العامة	البيان
3545970	111259	114522	930199	1671635	- التكاليف الخاصة بكل مركز
1002981	334327	334327	-	(1671635)	- توزيع مصاريف الفروع الجهوية
930199	-	-	(930199)	-	- توزيع مصاريف المديريات العامة
5479150	445586	448849	0	0	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (02).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المصاريف الخاصة بالمديريات العامة قد وزعت بالكامل على الوكالات التجارية نظراً لأهميتها الكبيرة التي ذكرناها سابقاً، أما مصاريف الفروع الجهوية فقد وزعت على مديرية الخزينة والمديرية العامة للعمليات الدولية بنفس القيمة وهي 334327 ألف دج أي ما يعادل 20%، أما الوكالات التجارية فقد كانت حصة الأسد بقيمة 1002981 ألف دج أي ما نسبته 60%.
إذن وبعد حساب التكاليف التشغيلية الخاصة بجميع وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية، يبقى علينا فقط حساب التكاليف التشغيلية الخاصة بنشاط الإقراض خلال السنوات 2012-2013-2014، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-11): تكاليف التشغيل الخاصة بنشاط الإقراض لبنك الفلاحة والتنمية الريفية
2012-2013-2014

(الوحدة: ألف: ألف دج)

مديرية الخزينة	م ع للعمليات الدولية	وكالات تجارية	البيان
448849	445586	5479150	مبالغ
%34.144	%12	%47	نسبة نشاط الإقراض من تكاليف
153256.18	53470.32	2575200.5	تكاليف التشغيل خاصة بالإقراض

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (02).

كما سبق الذكر في الجزء النظري أن التكلفة المتوسطة لعمليات منح القروض تحسب بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{التكلفة التشغيلية الخاصة بالقروض}}{\text{عدد القروض الممنوحة}} = \text{التكلفة المتوسطة لعمليات منح القروض}$$

$$\%1.03 = 0.0103 = \frac{2781927}{270090000} = \text{التكلفة المتوسطة لعمليات منح القروض}$$

أي أن كل 100 دينار من الاستخدامات يتحمل ما مقداره 1.03 دج كتكاليف تشغيله خاصة بإنتاجه، وعلى الرغم من انخفاض هذه النسبة ومعقوليتها، إلا أنه من الواجب على البنك أن يحاول تخفيضها قدر الإمكان لأنها تمثل الركيزة الأساسية لتخفيض أسعار خدماته.

2-3 تقدير تكلفة خطر القرض:

يحتوي كل قرض يقدمه البنك على مستوى معين من المخاطر يجب عليه احتوائها ضمن سياسات تسعيره، وذلك من خلال توزيع هذه المخاطر على كافة المقترضين لأن نشاط البنك يحتم عليه المشاركة في الخطر وليس الإقراض مقابل ضمانات، وقد قمنا بالتوجه إلى المديرية العامة المساعدة للموارد والقروض لإفادتنا بالمعلومات عن القروض الممنوحة، لذلك سنحاول في هذا الجزء تقدير تكلفة خطر الإقراض التي يتحملها بنك الفلاحة والتنمية الريفية نظير عجز عملائه عن التسديد وذلك خلال السنوات: 2012-2013-2014.

2-3-1 تصنيف القروض لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يوجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية بكل ثقله الائتماني إلى نوعين رئيسيين من المقترضين.

2-3-1-1 قروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية الموجهة للمؤسسات المالية:

الجدول التالي يوضح حجم القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمؤسسات المالية خلال السنوات: 2012-2013-2014.

الجدول رقم (3-12): تطور حجم القروض الممنوحة للمؤسسات المالية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2012-2013-2014

(الوحدة: مليون دج)

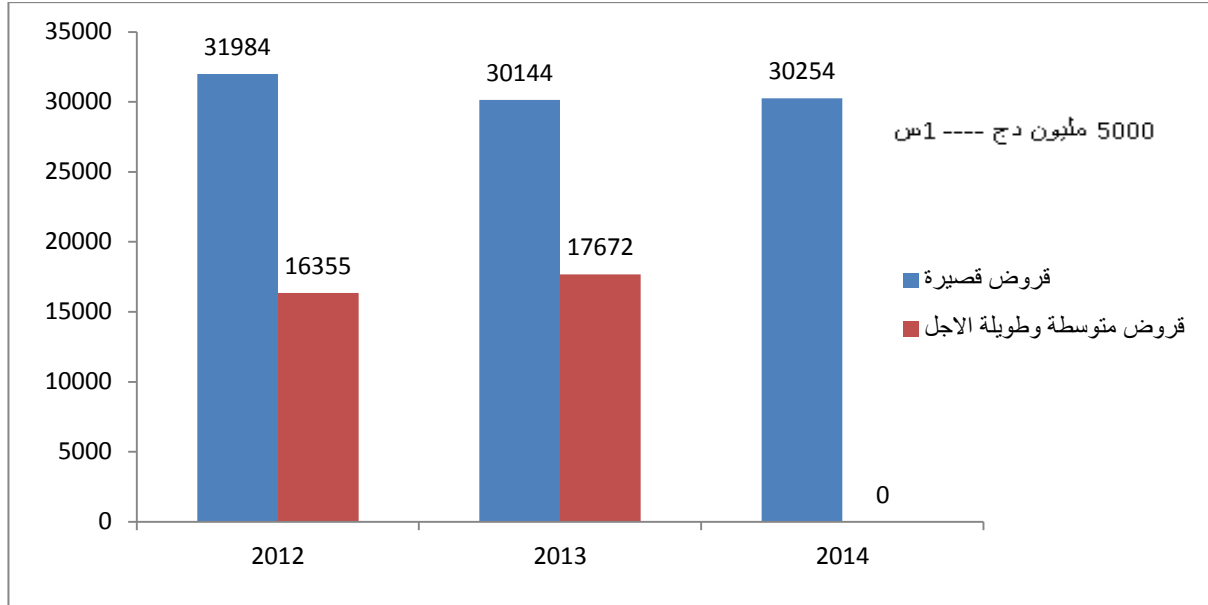
2014		2013		2012		السنوات القروض
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
100	30254	63.04	30144	66.17	31984	قروض قصيرة
-	-	36.96	17672	33.83	16355	قروض متوسطة وطويلة الأجل
100	30254	100	47816	100	48339	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (03).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أكبر مبالغ القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية تعود للقروض القصيرة، حيث قدرت في سنة 2012 بـ: 31984 مليون دج، أي ما يعادل 66.17%، بينما قدرت القروض المتوسطة والطويلة الأجل بما نسبته 33.83%، وفي سنة 2013 بلغت القروض القصيرة ما نسبته 63.04%، بينما قدرت القروض المتوسطة وطويلة الأجل بما يعادل 36.96%، وفي سنة 2014 منح بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروضاً قصيرة فقط بمبلغ 30254 مليون دج.

وفيما يلي رسم بياني يوضح تطور حجم القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى المؤسسات المالية خلال السنوات: 2012-2013-2014:

الشكل رقم (3-6): تطور حجم القروض الممنوحة للمؤسسات المالية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-12).

من خلال الرسم البياني أعلاه نلاحظ أن القروض المقدمة للمؤسسات المالية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية تميزت بالثبات النسبي، حيث قدرت القروض القصيرة في نسبة 2012 بـ: 31984 مليون دج، ثم انخفضت قليلاً في سنة 2013 حيث قدرت بـ: 30144 مليون دج، أما في سنة 2014 منح بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمؤسسات المالية قروضاً قصيرة فقط بمبلغ 30254 مليون دج، بينما قدرت القروض المتوسطة وطويلة الأجل في سنة 2012 بـ: 16355 مليون دج، ثم ارتفعت قليلاً في سنة 2013 لتصل إلى ما قيمته 17672 مليون دج.

2-1-3-1 قروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية الموجهة للمؤسسات الاقتصادية:

وفيما يلي جدول يوضح توزيع القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مختلف القطاعات خلال السنوات: 2012-2013-2014:

الجدول رقم (3-13): توزيع القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بحسب القطاعات
الممولة 2012-2013-2014

(الوحدة: مليون دج)

2014		2013		2012		السنوات القطاعات
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
32.13	15243	30.08	14685	36.62	17367	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
28.36	13458	25.74	12568	21.46	10176	المؤسسات الكبرى
39.51	18745	44.17	21563	41.91	19876	القطاع الفلاحي
100	47446	100	48816	100	47419	المجموع

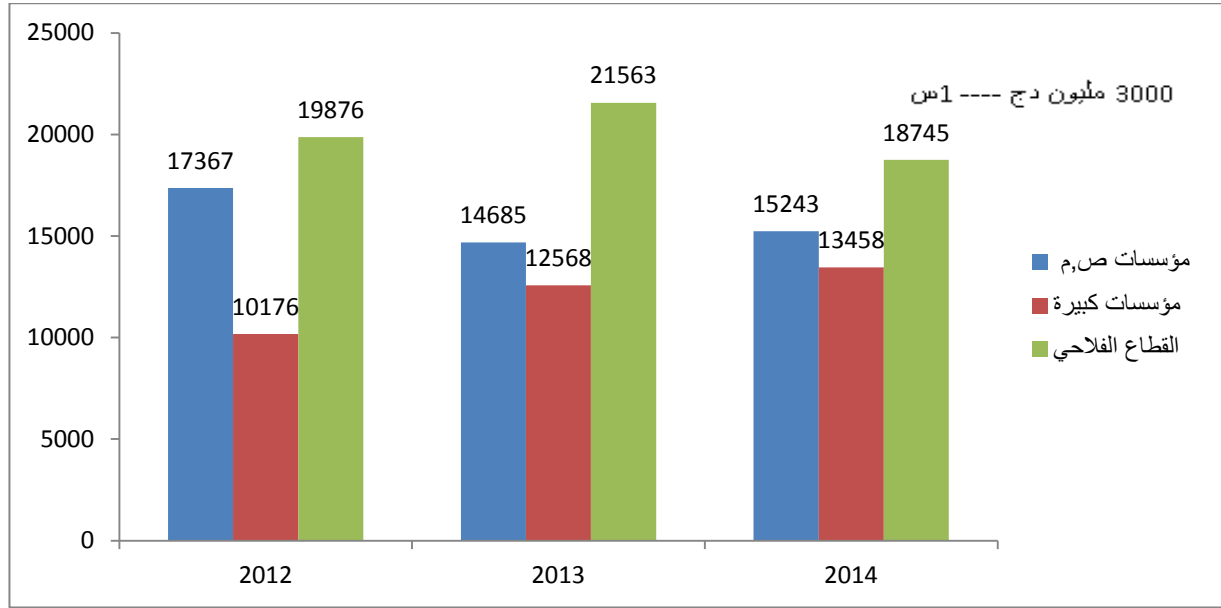
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (03).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القطاع الفلاحي له حصة الأسد من القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث قدرت في سنة 2012 بـ: 19876 مليون دج، أي ما يعادل 41.91%، بينما بلغت قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 36.62%، و قدرت قروض المؤسسات الكبرى بـ: 21.46%، أما في سنة 2013 قدرت قروض القطاع الفلاحي بما نسبته 44.17%، وبلغت قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما نسبته 30.08%، كما قدرت قروض المؤسسات الكبرى بـ: 25.74%، وفي نهاية سنة 2014 قدرت قروض القطاع الفلاحي بـ: 39.51%، وبلغت قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يعادل 32.13%، وفي الأخير نجد قروض المؤسسات الكبرى بما نسبته 28.36% من مجموع القروض.

وفيما يلي رسم بياني يوضح توزيع القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بحسب

القطاعات الممولة لسنوات 2012-2013-2014:

الشكل رقم (3-7): توزيع القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بحسب القطاعات الممولة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-13).

نلاحظ من خلال الرسم البياني السابق تذبذب في مبالغ القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأن أكبر نسبة من قروض منحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى القطاع الفلاحي، وهذا راجع إلى كون هذا البنك تخصص في بداياته في القطاع الفلاحي، حيث قدرت القروض الممنوحة لهذا القطاع سنة 2012 بـ: 19876 مليون دج، لترتفع في سنة 2013 حيث بلغت 21563 مليون دج، ثم تراجعت هذه القروض في سنة 2014 لتصل إلى مبلغ 18745 مليون دج، وتأتي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 17367 مليون دج في سنة 2012، ثم انخفض مبلغها في سنة 2013 إلى قيمة 14685 مليون دج، وفي سنة 2014 ارتفعت قليلاً لتصل إلى مبلغ 15243 مليون دج، بينما المؤسسات الكبرى فقدت في سنة 2012 بـ: 10176 مليون دج، ثم ارتفعت قليلاً في سنة 2013 حيث بلغت قيمتها 12568 مليون دج، واستمرت في الارتفاع حيث قدرت في نهاية سنة 2014 بـ: 13458 مليون دج.

2-3-2 حساب معدل الخطر الإجمالي للقروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

سنقوم بتقديم إحصائيات حول القروض الممنوحة مستعنيين بالملاحق المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنوات 2012-2013-2014، وبناءً عليها سنقوم بحساب نسبة عدم التسديد.

1-2-3-2 القروض الموجهة للمؤسسات المالية:

يتم في الجدول التالي تلخيص المعطيات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية الخاصة

بالقروض الموجهة للمؤسسات المالية لسنوات 2012-2013-2014:

الجدول رقم (3-14): إحصائيات القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2012-
2013-2014

(الوحدة: مليون دج)

المجموع	2014		2013		2012		السنوات البيان
	قروض متوسطة وطويلة الأجل	قروض قصيرة	قروض متوسطة وطويلة الأجل	قروض قصيرة	قروض متوسطة وطويلة الأجل	قروض قصيرة	
126409	-	30254	17672	30144	16355	31984	مبالغ القروض المقدمة
126409	-	30254	17672	30144	16355	31984	المبالغ المسددة
%100	-	%100	%100	%100	%100	%100	نسبة التسديد

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (03).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسات المالية قد سددت قروضها بنسبة 100% للسنوات الثلاثة، حيث تساوت مبالغ القروض المقدمة بالمبالغ المسددة، مما يجعل نسبة عدم التسديد معدومة للقروض الممنوحة للمؤسسات المالية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

2-2-3-2 القروض الموجهة للمؤسسات الاقتصادية:

فيما يلي جدول يوضح المعطيات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية الخاصة بالقروض الموجهة للمؤسسات الاقتصادية لسنة 2012، وبناءً عليها سنقوم بحساب المبالغ الغير مسددة وكذا نسبة التسديد ونسبة عدم التسديد حسب القطاعات الممولة:

الجدول رقم (3-15): إحصائيات القروض الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2012

(الوحدة: مليون دج)

المجموع	القطاع الفلاحي	المؤسسات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	القطاعات البيان	
				مبالغ القروض المقدمة	المبالغ الغير مسددة
47419	19876	10176	17367	14485	نسبة التسديد
41122	17987	8650	14485	2882	المبالغ الغير مسددة
%86.30	%90.50	%85	%83.40	نسبة عدم التسديد	
6297	1889	1526	2882		
%13.70	%9.50	%15	%16.59		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (03).

نلاحظ من خلال الجدول السابق لسنة 2012 أن القطاع الفلاحي هو أكثر القطاعات تسديداً للقروض بنسبة 90.50%، ثم تليه المؤسسات الكبرى بنسبة تسديد تقدر بـ: 85%، وفي الأخير نجد

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة تسديد 83.40%، وقد قدرت النسبة المتوسطة للتسديد لسنة 2012 بـ: 86.30%، أي متوسط نسبة عدم التسديد تساوي 13.70% وهي نسبة لا يستهان بها.

فيما يلي جدول يوضح المعطيات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية الخاصة بالقروض الموجهة للمؤسسات الاقتصادية لسنة 2013، وبناءً عليها سنقوم بحساب المبالغ الغير مسددة وكذا نسبة التسديد ونسبة عدم التسديد حسب القطاعات الممولة:

الجدول رقم (3-16): إحصائيات القروض الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2013

(الوحدة: مليون دج)

المجموع	القطاع الفلاحي	المؤسسات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	القطاعات البيان
48816	21563	12568	14685	مبالغ القروض المقدمة
41899	17894	11548	12457	المبالغ المسددة
86.56%	82.98%	91.88%	84.83%	نسبة التسديد
6917	3669	1020	2228	المبالغ الغير مسددة
13.43%	17.01%	8.11%	15.17%	نسبة عدم التسديد

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (03).

نلاحظ من خلال الجدول السابق لسنة 2013 أن المؤسسات الكبرى هي أكثر القطاعات تسديداً للقروض بنسبة 91.88% وهي نسبة معتبرة، ثم تأتي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المرتبة الثانية بنسبة تسديد تقدر بـ: 84.83%، وفي المرتبة الثالثة نجد القطاع الفلاحي الذي عرف في هذه السنة انخفاض بعد أن كان يحتل المرتبة الأولى في سنة 2012، حيث قدرت نسبة التسديد لهذا القطاع بـ: 82.98%، وقد قدرت النسبة المتوسطة للتسديد لهذه السنة بـ: 86.56% وهي مرتفعة مقارنة بالنسبة التي سبقتها، مما يجعل نسبة عدم التسديد تنخفض قليلاً، حيث قدرت في سنة 2013 بـ: 13.43%.

فيما يلي جدول يوضح المعطيات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية الخاصة بالقروض الموجهة للمؤسسات الاقتصادية لسنة 2014، وبناءً عليها سنقوم بحساب المبالغ الغير مسددة ونسبة التسديد ونسبة عدم التسديد حسب القطاعات الممولة:

الجدول رقم (3-17): إحصائيات القروض الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2014

(الوحدة: مليون دج)

المجموع	القطاع الفلاحي	المؤسسات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	القطاعات البيان
47446	18745	13458	15243	مبالغ القروض المقدمة
41324	16971	10894	13459	المبالغ المسددة
%86.59	%90.54	%80.95	%88.30	نسبة التسديد
6122	1774	2564	1784	المبالغ الغير مسددة
%13.40	%9.46	%19.05	%11.70	نسبة عدم التسديد

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (03).

نلاحظ من خلال جدول سنة 2014 أن القطاع الفلاحي أكثر قطاعات تسديداً لقروضه، حيث قدرت نسبة التسديد فيه بـ: 90.54%، وفي المرتبة الثانية نجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة تسديد 88.30%، وفي الأخير المؤسسات الكبرى بنسبة تسديد 80.95%، وقد قدرت النسبة المتوسطة لسنة 2014 بـ: 86.59% وهي مساوية لنسبة 2012، وقد قدرت نسبة عدم التسديد المتوسطة بـ: 13.40% لهذه السنة. وفيما يلي جدول يوضح المبالغ التي تمت خسارتها من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

الجدول رقم (3-18): المبالغ التي تمت خسارتها من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2012-2013-2014

(الوحدة: مليون دج)

المجموع	القطاع الفلاحي	المؤسسات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	القطاعات البيان
143681	60184	36202	47295	المبالغ المفروض تسديدها
19336	7332	5110	6894	المبالغ الغير مسددة
16314	6893	4140	5281	المبالغ المغطاة
3022	439	970	1613	المبالغ التي تم خسارتها

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (03).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أكبر المبالغ التي تم خسارتها بعد التغطية تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 1613 مليون دج، ثم تأتي المؤسسات الكبرى في المرتبة الثانية بـ: 970 مليون دج، وأخيراً القطاع الفلاحي بـ: 439 مليون دج، أي تمت خسارة ما مجموعه 3022 مليون دج من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وفيما يلي سنحاول تلخيص معدلات التغطية والخسارة حسب كل قطاع:

الجدول رقم (3-19): نسب التغطية والخسارة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 2012-2013-2014

(الوحدة: النسبة المئوية)

المجموع	القطاع الفلاحي	المؤسسات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	القطاعات البيان
13.82%	12.18%	14.11%	14.57%	معدل عدم التسديد (العجز)
11.34%	11.45%	11.43%	11.16%	معدل التغطية
2.27%	0.73%	2.68%	3.41%	معدل الخسارة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (03).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أكبر معدل خسارة شهده بنك الفلاحة والتنمية الريفية نتيجة منحه القروض للمؤسسات الاقتصادية خلال سنوات: 2012-2013-2014، كان في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 3.41% بعد تغطية التي قدرت بـ: 11.16%، ثم تليه المؤسسات الكبرى بنسبة خسارة 2.68%، ونسبة التغطية 11.43%، وفي الأخير نجد القطاع الفلاحي بنسبة خسارة 0.73% ونسبة تغطية تقدر بـ: 11.45%.

إذاً فالتكلفة المتوسطة لخطر القرض الذي يتعرض له بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال السنوات: 2012-2013-2014 هي 0.0227 أي 2.27%، بمعنى أن كل 100 دج من القروض التي يقدمها البنك، يتم تسجيل 2.27 دج كمبالغ تمت خسارتها نهائياً.

غير أنه من خلال معاينتنا للبنك لاحظنا حالة الاستهتار الكبيرة التي تعالج بها طلبات القروض بداخله، حيث لا تتوفر لدى مصالح البنك المختصة أي معلومات تاريخية أو إحصائيات حول ملائمة المؤسسات المقترضة، وغياب أي نماذج أو معايير علمية (كمية أو محاسبية) تبنى عليها قرارات منح القروض باستثناء طريقة النسب المالية، غير أنه يلزمنا واجب عدم الانحياز، أن لا نلقي باللائمة فقط على البنك، وأن نتغاضى عن توجيه التهمة إلى المستثمرين الجزائريين، باعتبارهم جزءاً لا يتجزأ من المشكلة (عدم الدفع)، فإن كان للمستثمر نية مسبقة بعدم الدفع طمعاً في تسامح البنك أو صدور قوانين تخص تطهير ديون البنك، فالسبب وراء هذا التصرف اللامسؤول هو السياسة اللاعقابية التي تنتهجها الحكومة الجزائرية.

لذا ومن حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية نتوصل إلى أن خطر القرض يمثل التحدي الرئيسي لكافة البنوك العمومية أمام تحسين أدائها العالي.

وفي الأخير ومن خلال ما تعرضنا له في المطالب السابقة وبعد تقدير تكلفة الأموال بـ: 2.12% ومروراً بحساب تكاليف التشغيلية والتي قدرت بـ: 1.03% وصولاً إلى تقدير خطر القرض بما نسبته 2.27%، وبناءً على هذه المعطيات سنقوم بتقدير سعر القروض فيما يلي:

$$T = 0.0212 + 0.0103 + 0.0227 = 0.0542 = \mathbf{5.42\%}.$$

وبما أن السعر الرسمي المتداول في البنك يساوي 7% فإن هامش ربح البنك يساوي:

$$B = 0.07 - 0.0542 = 0.0158 = \mathbf{1.58\%}.$$

إذاً هامش الربح الذي يحصل عليه بنك الفلاحة والتنمية الريفية نظير منحه القروض يقدر بـ:

1.58% وهي نسبة صغيرة تعبر عن انخفاض المردودية ولا تتطلع لربحية البنك.

الخلاصة:

لقد قمنا في هذا الفصل بتقدير التكلفة المتوسطة لمجموع القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية باعتماد على آلية التكلفة، وذلك من خلال إدماج مجموعة من التكاليف بدءا بتكلفة إعادة التمويل أين تم اعتماد لحسابها طريقة مدخل مجمع الأموال، أي حساب التكلفة الكلية لجميع أموال البنك دون استثناء، وذلك في ظل غياب أي معلومات حول العائد الذي تطالب به الدولة بصفتها المساهم الوحيد في البنك، حيث توصلنا إلى تقدير تكلفة الأموال المحصل عليها بـ: **2.12%**، والتي تضم التكلفة الفعلية لكل من: الودائع الجارية، وودائع التوفير، الودائع لأجل وسندات الصندوق، ثم انتقلنا إلى تكلفة التشغيل حيث تم استخراج نصيب القروض التي تمنحها الوكالات التجارية للبنك من تكاليف التشغيل العامة، وقد توصلنا إلى أن البنك يتحمل ما نسبته **1.03%** من مجموع القروض التي يمنحها كتكلفة خاصة بإنتاجها، وفي الأخير نجد تكلفة خطر القرض حيث وبعد حساب تكلفة الأموال المتحصل عليها ونصيب القروض الممنوحة من تكاليف التشغيل، قمنا باستخراج تكلفة الخسائر التي تكبدها بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال السنوات: 2012-2013 والتي قدرت بـ: **2.27%**، ليكون بذلك سعر القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو **5.42%** وهي تكلفة غير منطقية مقارنة بالسعر الرسمي المتداول في البنك الذي يقدر بـ: **7%** وقد استخرجنا هامش ربح بنك الفلاحة والتنمية الريفية قدر بـ: **1.58%** وهذه النسبة غير منطقية مقارنة برأس مال البنك ويكمن السبب في انخفاض هذه النسبة إلى ارتفاع معدل خطر القروض وبذلك يمكن لنا الجزم أن خطر القرض هو المشكلة الرئيسية الذي ينبغي علاجه داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية.



الخاتمة

يعتبر تسعير القروض البنكية أحد المواضيع الهامة التي توليها إدارة البنوك التجارية أهمية بالغة خاصة مع التغيرات المستمرة في البيئة البنكية وتزايد الخيارات المتاحة أمام الجهات المقترضة، ونتيجة لذلك وجدت البنوك التجارية نفسها مجبرة على مسايرة هذه التغيرات ومحاولة فرض نفسها عن طريق تطبيق آلية لأسعار تنافسية تحفظ للبنك حصته في السوق وتسمح له بتغطية التكاليف الخاصة به في آن واحد.

فتكلفة القروض البنكية تعد أحد المتغيرات الرئيسية في آلية تسعير هذه الأخيرة، وأن أي سعر متسرع لا يأخذ بالتكلفة مرجعاً سيكون له عظيم الأثر على مردودية البنك.

وفي هذا الإطار يندرج هذا البحث المرسوم بآلية تسعير القروض البنكية الذي حاولنا فيه تسليط الضوء على آلية تسعير البنوك التجارية لقروضها البنكية بواسطة اختيارها آلية مناسبة، مركزين في ذلك على كيفية قياسها لتكاليف وإعطاء البحث بعداً تجريبياً، قمنا بدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث تمكنا بالخروج بالنتائج والتوصيات التالية:

1- النتائج:

- تقوم البنوك التجارية بمنح القروض البنكية بناءً على دراسات لمراكز زبائنها، حيث تحقق من خلالها أهدافها الرئيسية والمتمثلة في تعظيم أرباحها وتوفير السيولة اللازمة ورسم سياسة تعتمد عليها في عملية الإقراض.

- تتنوع الآلية التي تصاحب عملية التسعير، حيث يقوم البنك باختيار آلية مناسبة وفقاً لمقاييس معينة تضمن التحديد الدقيق لتكلفة القروض البنكية وخطوة هامة نحو وضع سياسة سعرية متميزة تضمن ربحية البنك.

- إن ودائع الأفراد من أهم موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالرغم من ارتفاع تكلفتها مقارنة مع ودائع المؤسسات المالية، إلا أن البنك يسعى جاهداً لتطويرها وإنمائها عن طريق التطوير والتقريب إلى المواطن إدراكاً منه لأهمية هذه الفئة في ضمان سمعة البنك وتحقيق ربحيته.

- إن مصاريف المستخدمين من أهم التكاليف التشغيلية داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وهذا يدل على أهمية العنصر البشري، حيث وبالرغم من انخفاض نسبة تكاليف التشغيلية الخاصة بنشاط الإقراض، إلا أن تخفيض أسعار هذه المصاريف يعتبر مهمة يجب على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يوليها أهمية خاصة.

- إن خطر القرض داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية أحد المخاطر الحقيقية التي تثير حفيظته بالنظر إلى ارتفاع معدلاتها ونواتجة بالأساس عن نقص التغطية وغياب الدراسات الائتمانية وتوجه الإداري لعمليات منح القروض.

- يقدر سعر القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالاعتماد على آلية تكلفة لتسعير القروض البنكية بـ: **5.43%**، وهو معدل كبير يعكس درجة خطورة كبيرة نتيجة لزيادة معدل ديونه المعدومة، فامتلاك الدولة لمعظم البنوك أدى إلى غياب المنافسة وإهمال عنصر الربحية بدليل انخفاض مردوديته حيث بلغت **1.57%**، وهذا يعني تغلب الطابع الاجتماعي للنشاط البنكي على الطابع الاقتصادي.

- تعتبر آلية تكلفة الخاصة بتسعير القروض البنكية مناسبة لتحديد الدقيق لسعر القروض لإمكانية حسابها رياضيا بناء على معطيات كمية وملموسة، وبالرغم من ذلك إلا أن خطر القرض يعد من أهم سلبياتها فهو يؤدي إلى رفع من تكاليف وبالتالي التأثير بالسلب على ربحية البنك.

2- التوصيات:

انطلاقاً من نتائج الدراسة تم التوصل إلى بعض الاقتراحات التي نوصي بأخذها بالاعتبار من قبل البنوك منها:

- نتيجة لمحدودية السياسة التنافسية ندعو بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى اجتذاب أكبر قدر ممكن من الودائع خاصة الودائع الجارية بدون فوائد، وهذا لتخفيض تكلفة الأموال.
- الاقتداء بنماذج أوروبية في تحديد تكاليف التشغيلية واستبدال نظام الأجر الثابتة بالأجر المتغيرة لتخفيض مصاريف المستخدمين وتكوين الموظفين لمسايرة التطورات الحاصلة في المجال البنكي.
- الدراسة الدقيقة للمشاريع قبل منح القروض واستيراد نماذج لقياس العجز في حالة تعذر بناءها داخلياً.
- إعطاء دور أكثر فعالية لوظيفة تغطية القروض داخل البنك.
- اهتمام أكثر بتكنولوجيا الحديثة وتطوير أجهزة الاتصال داخل البنك.
- إلغاء احتكار الدولة للبنوك الجزائرية مما يؤدي إلى تكريس مبدأ الربحية ونشوء المنافسة الحقيقية ما بين البنوك، وهذا يسمح بتطوير الجهاز البنكي ككل.
- التقليل من تأثير خطر القرض على سعر القروض البنكية وبالتالي تحسين ربحية البنك نتيجة لانخفاض التكاليف مما يؤدي إلى تخفيف من سلبيات آلية التكلفة.

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

- 1 - البديري جميل حسين، البنوك (مدخل محاسبي وإداري)، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- 2 - بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000.
- 3 - جبر هشام، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.
- 4 - جلدة سامر، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 5 - حامد عبد الغني وكامل أسامة، نقود وبنوك، مؤسسة اللورد العالمية للشؤون الجامعية، المنامة، 2006.
- 6 - الحسيني فلاح والدوري مؤيد، إدارة البنوك (مدخل كمي وإستراتيجي معاصر)، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000.
- 7 - حشيش أحمد عادل، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2004.
- 8 - حماد عبد العال طارق، إدارة المخاطر، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2007.
- 9 - الحمزاوي محمد، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000.
- 10 - الحناوي محمد صالح وعبد السلام عبد الفتاح سيده، المؤسسات المالية (البورصة والبنوك التجارية)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998.
- 11 - الحناوي محمد صالح والعيد جلال إبراهيم، الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 12 - حيدران طاهر حيدر، مبادئ الاستثمار، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1997.
- 13 - الخيضري أحمد محسن، التسويق المصرفي، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.
- 14 - رشيد عبد المعطي رضا، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
- 15 - رمضان زياد، الإدارة المالية في شركات المساهمة، دار الصفاء، عمان، 1998.
- 16 - رمضان زياد وجودة محفوظ، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.
- 17 - رمضان زياد وجودة محفوظ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- 18 - الزبيدي محفوظ حمزة، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- 19 - زغيب مليكة وميلود بوشنقير، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، سكيكدة، 2008.

- 20 - السبك حسن مصطفى الصبري، القرض المصرفي (كصورة من صور الائتمان وأداة للتمويل)، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011.
- 21 - سرايا محمد السيد، المحاسبة في المنشآت المالية (البنوك التجارية وشركات التأمين)، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- 22 - سلطان محمد سعيد أنور، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005.
- 23 - سويدان نظام موسى وحداد شفيق إبراهيم، التسويق (مفاهيم معاصرة)، دار حامد، عمان، 2006.
- 24 - الشقيري نوري موسى وآخرون، المؤسسات المالية (المحلية والدولية)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 25 - صفيح صادق ويقور أحمد، التسويق المصرفي وسلوك المستهلك، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2010.
- 26 - الصيرفي محمد، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- 27 - الطاهر عبد الله والخليل علي موفق، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، عمان، 2006.
- 28 - عبد الرحيم أحمد حسن، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
- 29 - عبد الغفار حنفي وقرياقص زكي رسمية، البورصات والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 30 - عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002.
- 31 - عبد الغفار علي حنفي وإسماعيل عبد الفتاح سيده، الأسواق المالية (أسواق رأس المال، البورصات، البنوك، صناديق الاستثمار)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- 32 - عبد الغفار علي حنفي وأبو قحف عبد السلام، إدارة البنوك وتطبيقاتها، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 33 - عبد الله أمين خالد، العمليات المصرفية (الطرق المحاسبية الحديثة)، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 34 - عبد الوهاب أحمد يوسف، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 35 - عبيدات محمد إبراهيم، أساسيات التسعير في التسويق المعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 36 - العجارمة تيسير، التسويق المصرفي، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

- 37 - عجمية محمد عبد العزيز والعقاد مدحت محمد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 1997.
- 38 - عساف غسان وآخرون، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1993.
- 39 - عقلة محمد يوسف، مفاهيم حديثة في التسويق البنكي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2010.
- 40 - الفولي محمد أسامة وعضو الله زينب، اقتصاديات النقود والتمويل، الدار الجامعية الحديثة، الإسكندرية، 2005.
- 41 - القزويني شاكراً، محاضرات في اقتصاد البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، 2006.
- 42 - لسلوس مبارك، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، 2004.
- 43 - مبارك عبد النعيم والناقة أحمد، النقود والبنوك، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1995.
- 44 - المساعد خليل زكي، تسويق الخدمات وتطبيقاته، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 45 - مطر محمد، التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
- 46 - معلا ناجي صالح، أصول التسويق المصرفي، الطبعة الأولى، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1994.
- 47 - منديل عبد الجبار، أسس التسويق الحديث، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- 48 - الناقة أحمد أبو الفتوح، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
- 49 - النصر سيف سعيد، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004.
- 50 - النعسة وصفي عبد الرحمن، التسويق المصرفي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 51 - نهمة عبد الله جعفر، محاسبة التكاليف في البنوك التجارية، دار الشروق، عمان، 2002.
- 52 - هاشم محمد إسماعيل، نقود وبنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2005.
- 53 - هاشم عطية أحمد وعبد ربه محمد محمود، النظام المحاسبي ونظام محاسبة التكاليف في المنشآت الخدمية، الدار الجامعية، عين شمس، 2002.
- 54 - هلالي محمد جمال وشحادة عبد الرزاق، محاسبة المؤسسات المالية (البنوك التجارية وشركات التأمين)، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

- 55 - الهندي إبراهيم منير، إدارة المالية (مدخل التحليل المعاصر)، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث للنشر، 1999.
- 56 - هندي منير إبراهيم، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- ب- المداخلات والملتقيات:
- 57 - ربحي كريمة، تسويق الخدمات المصرفية، مداخلة مقدمة في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، 2008، جامعة البليدة، الجزائر.
- 58 - ساهل سيدي محمد، دور التوجه التسويقي في المصرف وأهمية المزيج التسويقي في اتخاذ القرارات المصرفية، 2010، مداخلة مقدمة في جامعة تلمسان، الجزائر.
- 59 - عماري جمعي، التسويق في المؤسسة المصرفية الجزائرية، 2009، مداخلة مقدمة في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
- 60 - عيجولي خالد، فعالية تخفيض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، أيام 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- ج- القوانين والمراسيم:
- 61 - الأمر رقم (11-03) المتضمن قانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 26 أوت 2003، المادة 66.
- د- المقابلات:
- 62 - مقابلة مع السيد بوضبيعة فرحات، رئيس مصلحة التنشيط التجاري.
- مراجع باللغة الأجنبية:
- أ- الكتب:
- 63- Abhinandan Jain & Jambherkar Ashok, Marketing Information Products and Services (a Primer for Librarians and Information Professionals), 4th edition, international developed research center, Canada, 1999.
- 64- Bessis Joel, Gestion des Risqué et Gestion Actif-Passifs des Banques, Dallog, Paris, 1995.
- 65- Bouhours Philippe, La Monnaie Finance, édition Marketing, Paris, 1993.
- 66- De Coussergnes Sylvie, Gestion de la Banque (du Diagnostic à la Stratégie) 3^{ème} édition, Dimod, Paris, 2002.
- 67- De Coussergnes Sylvie, Gestion de la Banque (du Diagnostic à la Stratégie) 2^{ème} édition, Dunod, Paris, 1996.
- 68- Jemenez C et Errera m Jeam, Pilotage Bancaire et Contrôle Interne, édition eska, Paris, 1999.

69- Pezzullo Ann Mary, **Marketing financial services**, 5th edition, American Bankers Association, Washington, 1998.

70- Rollande, **Principales et Technique Bancaire**, 25 édition, Dunod, Paris, 2008.

ب- المواقع الالكترونية:

71- www. **Badr-Bank**.dz.

الملاحق